جامعة محمد بوضياف – المسيلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص علاقات دولية بعنوان

الوحدة اليمنية
التحديات والسيناريوهات المحتملة

إعداد الطالب:

- منصور عبدربة بن جذنان

إشراف:

د. بوضياف محمد

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
أ.د خوجة أسامه	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ.د بوضياف محمد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
أ.د طيايبه ساعد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾

[سُورَةُ التَّوۡبَةِ: ١٠٥]

الإهداء

الى من افنى عمرة بين الكد والتعب لاجل ان يوصلني لمثل هذا اليوم، والدي رحمة الله رحمة الابرار. .

الى من سهرت علي الليالي في صغري و طالني دعاؤها في كبري

والدتي الغالية حفظها الله وادام بقائها مصباحا لنا. .

الى زوجتي الغالية التي وقفت بجانبي طوال هذه المدة، ثم الى ابنائي فلذات كبدي وفقهم الله في حياتهم العلمية والعملية. .

الى اشقائي حفظهم الله ورعاهم

ثم الى كل الأصدقاء والزملاء رفاق الدرب

اهدي هذا العمل المتواضع

منصور عبدربة بن جذنان

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أفاض علي نعمه، وأسبغ علي عطاءه، وأغدق علي من عظيم فضله فيسر لي طريق العلم، فله الحمد أولا واخرا. و انطلاقا من قول النبي صلى الله عليه وسلم:

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والعرفان، لمن سعدت بالتتلمذ على يدية، فكل الشكر والوفاء والتقدير لاستاذي الغالي :محمد بوضياف الذي منحني من وقته وجهده وتوجيهاته وأراءه القيمة حتى خرج هذا البحث الى حيز الوجود فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر لكل من مد الي يد العون والمساعدة من قريب او بعيد من اساتذتي ورؤسائي الاجلاء رعاهم الله بعينه التي لاتنام.

مقدمة

مقدمة:

تُعد الوحدة اليمنية حدثاً تاريخياً بارزاً في مسيرة الأمة العربية الحديثة، فقد شكلت لحظة فارقة في تاريخ اليمن، إذ مثّلت تتويجاً لنضالات طويلة خاضها الشعب اليمني من أجل توحيد الدولتين. وقد تحقق هذا الحلم في الثاني والعشرين من مايو عام 1990م، حين أعلنت الجمهورية اليمنية نتيجة اندماج كل من الجمهورية العربية اليمنية (في الشمال) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (في الجنوب)، ليبدأ عهد جديد لم يسبق له مثيل في التاريخ اليمني المعاصر.

إن الحديث عن الوحدة اليمنية لا يمكن فصله عن السياقات التاريخية والسياسية التي سبقتها، حيث مر اليمن بسلسلة من التحولات الكبرى التي أثرت على بنيته السياسية والاجتماعية، بدءًا من الاحتلال العثماني والبريطاني، وصولًا إلى الثورات التحررية في شماله وجنوبه، التي أفضت إلى قيام دولتين مستقلتين. ورغم هذا الانقسام الجغرافي والسياسي، ظلّت فكرة الوحدة راسخة في وجدان الشعب اليمني كنواة للوحدة العربية وتعبيراً عن انتماء قومي موحد وهوية حضارية عريقة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ.

لقد كانت الجهود لتحقيق الوحدة اليمنية شاقة ومعقدة، وشهدت مراحل متعددة من التقارب والاختلاف بين القيادتين السياسيتين في الشمال والجنوب. فبعد نجاح الثورتين في 1962م في الشمال و1967م في الجنوب، بدأت تظهر بوادر العمل المشترك بين الدولتين، خصوصًا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية وتشكيل لجان مشتركة. غير أن تلك الجهود كثيرًا ما كانت تصطدم باختلاف الأنظمة السياسية والأيديولوجية بين الطرفين، ما أدى إلى تأجيل تحقيق الحلم الوحدوي في عدة مناسبات.

رغم ذلك، ظلّت الوحدة اليمنية هدفاً مركزياً في خطاب القيادات السياسية في كلا البلدين، بل ورافقتها ضغوط شعبية واسعة من المواطنين الذين كانوا تواقين للعيش تحت راية دولة موحدة تلبي مطالبهم في العيش بكرامة واسوة بدول الجوار.

حيث ساعدت التحولات الإقليمية والدولية في أواخر الثمانينيات، وخاصة انهيار الكتلة الشرقية، في خلق بيئة أكثر ملاءمة للتقارب اليمني–اليمني، مما أدى إلى تسريع خطوات التفاوض والوصول إلى صيغة سياسية توافقية تُفضي إلى إعلان الوحدة وفي الثاني والعشرين من مايو 1990، تحققت الوحدة بإعلان قيام الجمهورية اليمنية، وتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة علي عبد الله صالح، واختيار عدن

عاصمة اقتصادية وصنعاء عاصمة سياسية. وقد استُقبل هذا الحدث بفرحة عارمة في أوساط الشعب اليمني، واعتُبر إنجازًا وطنيًا يعبر عن إرادة شعبية جامعة.

غير أن السنوات التي تلت إعلان الوحدة شهدت تحديات كبيرة، تمثلت في اختلافات سياسية، واقتصادية، وأمنية، أدت إلى اندلاع حرب صيف 1994 بين الطرفين. ورغم انتهاء الحرب بانتصار الطرف الشمالي، إلا أن تلك المرحلة كشفت عن هشاشة البناء السياسي للوحدة، وأفرزت مشكلات ما زالت تلقي بظلالها على اليمن حتى يومنا هذا.

- **أهمية الدراسة :**

أولاً: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها موضوع الوحدة اليمنية بوصفه قضية محورية في التاريخ السياسي المعاصر لليمن، وتحليلها لجذور التحديات التي واجهت هذه الوحدة منذ تحقيقها في عام 1990. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالقضايا السياسية اليمنية، من خلال تقديم رؤية تحليلية تستند إلى مناهج علمية حديثة وتستشرف سيناريوهات المستقبل المحتملة على أسس واقعية ومنهجية.

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديمها توصيات مدروسة يمكن أن تستفيد منها الجهات المعنية بصناعة القرار في اليمن، سواء كانت حكومية أو مدنية، إضافة إلى الباحثين وصنّاع السياسات الإقليمية والدولية. كما تساعد الدراسة في توضيح التداعيات المحتملة لمسارات الوحدة أو الانفصال، ما يُمكّن من اتخاذ قرارات أكثر وعيًا تجاه الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

- **مبررات اختيار الموضوع**

وتتمثل في : المبررات الموضوعيه والذاتية

أولاً: المبررات الموضوعية

1) الأهمية الاستراتيجية لقضية الوحدة اليمنية كونها تمثل أحد أبرز التحولات السياسية في تاريخ اليمن الحديث.
2) استمرار تداعيات الصراعات الداخلية التي تهدد كيان الدولة اليمنية وتُعيد طرح مسألة الوحدة والانفصال بشكل متكرر.

3) قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول موضوع الوحدة من زاوية تحليل التحديات الراهنة واستشراف السيناريوهات المستقبلية بشكل منهجي.

4) ارتباط الوحدة اليمنية بالتوازنات الإقليمية والدولية، ما يجعل دراستها ذات بُعد يتجاوز الإطار المحلي.

ثانياً: المبررات الذاتية.

1) اهتمامي الشخصي بالشأن الوطني ورغبتي في فهم الجذور الحقيقية للأزمة اليمنية من منظور علمي.

2) الشعور بالمسؤولية تجاه قضايا الوطن، والسعي للإسهام الفكري في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي لدى فئة الشباب.

3) إيماني بأن البحث العلمي يمكن أن يكون أداة فاعلة لتقديم حلول واقعية ومقترحات بناءة لقضية محورية تمس حاضر ومستقبل اليمن.

- **الإشكالية الرئيسيه للدراسة :**

رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990، إلا أن هذه الوحدة واجهت منذ بدايتها تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية متراكمة، تصاعدت حدتها حتى بلغت ذروتها في ظل النزاعات المسلحة والانقسام السياسي القائم حالياً، ما أثار تساؤلات جوهرية حول مدى استمرارية مشروع الوحدة في ظل هذه الظروف، واحتمالات تحوّله إلى مسارات بديلة. ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسة للدراسة في التساؤل الآتي:

ما هي أبرز التحديات التي تواجه الوحدة اليمنية في المرحلة الراهنة ؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبلها في ضوء المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية ؟

الأسئلة الفرعية:

1) ما أبرز التحديات الداخلية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية التي تواجه استمرار الوحدة اليمنية؟

2) ما دور العوامل الإقليمية والدولية في تعقيد أو دعم مشروع الوحدة اليمنية؟

3) كيف انعكست النزاعات والصراعات الأخيرة على البنية الوطنية والانقسام المجتمعي في اليمن؟

4) ما السيناريوهات المستقبلية المحتملة لمصير الوحدة اليمنية في ظل الظروف الراهنة؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

1) ان التحديات السياسية والأمنية والحقوقية من العوامل الرئيسة التي تهدد استمرارية الوحدة اليمنية وتُضعف من تماسك الدولة.
2) تلعب التدخلات الإقليمية والدولية دوراً محورياً في إعادة تشكيل ملامح الخريطة السياسية لليمن، بما في ذلك مستقبل الوحدة أو الانفصال.
3) إن غياب رؤية وطنية شاملة وآليات فعالة لإدارة التنوع والاختلاف يفتح المجال أمام سيناريوهات معقدة قد تشمل التقسيم أو الفدرلة كبدائل محتملة للوحدة.

❖ **حدود الدراسة :**

أولاً: الحدود المكانية للدراسة

تركز هذه الدراسة على الجغرافيا السياسية للجمهورية اليمنية، شمالاً وجنوباً، باعتبارهما الطرفين الأساسيين في مشروع الوحدة اليمنية، وتحليل التفاعلات السياسية والاجتماعية التي دارت في كلٍ منهما، وقد يتم التطرق احياناً لبعض الاحداث خارج هذا النطاق ولكن بطريقة موجزة وسريعة مثل الأردن على وجه التحديد.

ثانياً: الحدود الزمانية للدراسة

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من عام 1979، وهو العام الذي حدث فيه اتفاق الكويت الذي أكد فيه الطرفان في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية مجددًا التزامهما بهدف وعملية توحيد اليمن، على النحو المنصوص عليه في اتفاق القاهرة السابق.

وتنتهي الدراسة الى عامنا هذا الذي تمت فيه كتابة هذه المذكرة الموافق لـ 2025، وكذلك باعتبارها مرحلة شهدت تطورات سياسية وأمنية تتداخل فيها كثيراً من السياسات والتي تحتم علينا ذكرها في الدراسة وتسليط الضوء عليها كونها لها علاقة بأصل الموضوع، وهي تعد فترة كافية لتحليل التحديات وتقدير السيناريوهات المستقبلية.

❖ **الاطار المنهجي للدراسة :**

تعتمد هذه الدراسة على مزيج من المناهج العلمية التي تساهم في تحليل الواقع اليمني واستشراف مستقبله في ضوء التحديات الراهنة التي تواجه الوحدة، وذلك على النحو الآتي:

أولا : المنهج الوصفي التحليلي

يُستخدم هذا المنهج في وصف وتحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالوحدة اليمنية، من خلال استعراض البيانات والوثائق والمواقف التاريخية، بهدف تفسير العوامل التي ساهمت في تعقيد مسار الوحدة وفهم طبيعة التحديات المرتبطة بها.

ثانيا : المنهج المقارن

يُوظف هذا المنهج لمقارنة التجربة اليمنية من حيث أسباب النجاح أو الفشل، إضافة إلى المقارنة بين مراحل مختلفة داخل التجربة اليمنية نفسها (قبل الوحدة، بعد الوحدة، وما بعد الصراع)، وذلك بهدف استخلاص الدروس وتحديد السيناريوهات الممكنة لمستقبل اليمن.

❖ **الإطار النظري للدراسة :**

يرتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم والنظريات السياسية والاجتماعية التي تسهم في تفسير وتحليل قضية الوحدة اليمنية، والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى بناء تصورات علمية للسيناريوهات المستقبلية المحتملة. ويشمل هذا الإطار ما يلي:

أولا : مفهوم الدولة والوحدة الوطنية

يتناول هذا المحور المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدولة القومية، وأسس بنائها، وأهمية الوحدة الوطنية في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما يُستعرض مفهوم الوحدة اليمنية في السياق التاريخي والسياسي الخاص بها.

ثانيا : نظرية الصراع السياسي والاجتماعي (The Theory of Political and Social Conflict)

تُستخدم هذه النظرية لفهم التفاعلات والصراعات التي نشأت داخل اليمن بعد الوحدة، وبيان كيف أسهمت الخلافات السياسية، والتفاوتات الاقتصادية، والانقسامات المناطقية في تهديد المشروع الوحدوي.

ثالثا: نظرية النظام السياسي الهش (The Theory of Fragile Political Systems)

تُطبّق هذه النظرية لتحليل مدى هشاشة النظام السياسي اليمني بعد الوحدة، وانعكاس ذلك على قدرة الدولة على إدارة التنوع والانقسامات، ومدى تأثير ذلك على مستقبل الوحدة.

من خلال هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية لفهم أعمق للواقع اليمني الراهن، والبحث في الخيارات المستقبلية الأكثر واقعية ومنطقية.

❖ **ادبيات الدراسة :**

قد تناول العديد من الباحثين والمهتمين في الشأن اليمني موضوع الوحدة اليمنية من زوايا متعددة، شملت الجوانب التاريخية والسياسية والاجتماعية والأمنية. وقد أسهمت هذه الدراسات في تشكيل قاعدة معرفية مهمة تُعزز من فهم الظاهرة محل البحث، كما تبرز الثغرات التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها. ومن بين أبرز الأدبيات ذات الصلة:

– د. بلقيس احمد منصور، من كتابها "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي" الصادر عام 2004، صنعاء، مكتبة مدبولي، والتي قامت فيها بدراسة نشوء الأحزاب السياسية في اليمن, بداية من اول ظهور لها في اليمن، وما رافق ذلك من احداث وصولاً الى قيام الوحدة اليمنية، ومن ثم حدوث الصراعات التي تلتها ودور الأحزاب السياسية فيها وخاصة بما يتعلق بالاختلالات البنيوية في الشرعية الدستورية.

– فيصل الحذيفي، صراع الهوية في جنوب اليمن 1839–2019 من الانبعاث إلى الإنكار، مجلة لُباب، مركز الجزيرة للدراسات العدد 4 – 1 نوفمبر 2019، يتناول في هذه الدراسة أزمة الهوية اليمنية التي ظلت تتنامى تدريجياً نتيجة السياسات التي أعقبت استقلال الدولتين من الاحتلال، ومن ثم الوحدة اليمنية، وماتلاها بعد ذلك من احداث وخاصة حرب 94 وماترتب عليها من تداعيات وتداخلات سياسية اثرت على المشهد اليمني ككل، والمشهد الجنوبي على وجه الخصوص.

– د.ناصر محمد علي الطويل، القانون المطرد كيف ان التراخي في دمج التشكيلات العسكرية يُسلم اليمن لدورات جديدة من الاقتتال – يونيو 2022، مركز أبعاد للدراسات والبحوث. في هذه الدراسة يتناول الكاتب الاحداث السياسية والعسكرية التي حدثت في تاريخ اليمن الحديث، حيث يربط الكاتب كل تلك الاحداث بوجود خلل في المؤسسة العسكرية، وبالنسبة لهذه المذكرة فقد ركزنا على الخلل في دمج القوات العسكرية للدولتين الذي أدى لضعف البنية المؤسسية واختلال توازنها.

– التحولات السياسية في جنوب اليمن من حلم بالوحدة إلى واقع متشظي، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 26 ابريل 2020، تتناول الدراسة أهم التحولات السياسية التي شهدها جنوب اليمن في الفترة الزمنية 1990–2020، ممهدا لذلك بمدخل يتناول الجنوب في الفترة التي سبقت تحقيق الوحدة اليمنية مع شمال الوطن واستمرت حتى إعلان الوحدة، وما عاشته الدولة الوطنية في الجنوب من ظروف وتحديات وملابسات حكمت مساره وأثرت في مسيرته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

– محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، دراسة صادرة عن: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، سابقا: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض: نوفمبر 2017

❖ **مفاهيم الدراسة :**

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المفاهيم المحورية التي تمثل الأساس النظري والتحليلي لفهم الإشكالية محل البحث، ومن أبرز هذه المفاهيم :

- **الوحدة اليمنية**

يقصد بها العملية السياسية التي أُعلنت رسمياً في 22 مايو 1990، والتي تم بموجبها توحيد دولتي اليمن الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في دولة واحدة. وتشمل الدراسة هذا المفهوم كمشروع سياسي واجتماعي تعرض لعدة اختلالات وتحديات تهدد استمراريته.

- **التحديات**

يُقصد بها جملة الصعوبات والعقبات التي تواجه استمرار الوحدة اليمنية، سواء كانت سياسية كالصراعات الحزبية والانقسامات المناطقية، أو اقتصادية كسوء توزيع الثروة، أو اجتماعية مثل التهميش والهوية المناطقية، أو أمنية كالحروب الداخلية والتدخلات الخارجية.

- **السيناريوهات المحتملة**

يشير هذا المفهوم إلى التصورات المستقبلية التي يمكن أن تتخذها الدولة اليمنية في ظل الأوضاع الراهنة، وتشمل عدة احتمالات مثل: استمرار الوحدة ملازمة لحالة الصراع، الفيدرالية، الانفصال.

❖ **تقسيم الدراسة :**

تم تقسيم هذه الدراسه الى اربعه فصول رئيسية :

الفصل الأول : التحديات البنيوية

يتناول هذا الفصل الأسس الهيكلية التي نشأت عليها الوحدة اليمنية، ويبحث في مدى تمتعها بشرعية سياسية وشعبية حقيقية، كما يناقش مسألة التوازن المؤسساتي بين الشطرين، ومدى تأثير الخلل فيه على استقرار الدولة بعد الوحدة.

الفصل الثاني: تحدي الاندماج

يركز هذا الفصـــل على التحديات الاجتماعية والاقتصـــادية التي حالت دون تحقيق اندماج فعلي بين مكونات المجتمع اليمني، من خلال تحليل قضـايا توزيع الحقوق على المسـتويين الفردي والسـياسـي، بالإضافة إلى مناقشة التفاوت في توزيع الثروة بين المناطق.

الفصل الثالث: التحدي الجيوسياسي

يبحث هذا الفصـــــل في التأثيرات الخارجية على مســـــار الوحدة اليمنية، من خلال بحث البيئة الإقليمية ومواقف دول الجوار و تحليل هذه الادوار في مســـــار الوحدة اليمنية وما نتج عنها من مواقف وانحيازات ســاهمت بدورها في تغذية الصــراع أو دعمه، إلى جانب اســتعراض المواقف الدولية وتدخلات القوى الكبرى في الشأن اليمني وتأثيرها على وحدة الدولة.

الفصل الرابع: السيناريوهات المحتملة

يستعرض هذا الفصل أبرز السيناريوهات المستقبلية التي قد تتجه إليها اليمن، بناءً على المعطيات الداخلية والخارجية، ومصـــير الوحدة اليمنية في ظل كل التحديات التي مرت بها منذ نشـــأة الجمهورية اليمنية عام 1990، الى يومنا الحالي، ووفقاً لذلك نحاول ان نستقرأ المستقبل لبحث مصير الوحدة اليمنية. من خلال تقديم أربعة سيناريوهات رئيسية ولها النصيب الأكبر في الاحتمالية.

الفصل الأول

التحديات البنيوية

تمهيد الفصل الأول:

يشكل البناء السياسي والمؤسساتي لأي كيان موحد قاعدة أساسية لاستقراره وفاعليته. وعندما يتعلق الأمر بتجارب وحدوية، فإن هذه التجارب كثيرًا ما تواجه تحديات بنيوية تهدد تماسكها واستمراريتها. يتناول هذا الفصل التحديات البنيوية التي تعترض مشروع الوحدة، خاصة في مراحلها الأولى، مركّزًا على بُعدين أساسيين :

شرعية الوحدة : التي تمثل القبول الشعبي والسياسي بعملية التوحيد.

والتوازن المؤسساتي : الذي يضمن عدالة توزيع السلطات والمسؤوليات بين مكونات الكيان الموحد.

❖ بطاقة تعريفية عن طرفي الوحدة

أولاً : جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب)

عرفت في الفترة بين 1967 – 1970 باسم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وقد تأسست عقب الاستقلال من الاحتلال البريطاني عام 1967، بعد ثورة 14 أكتوبر 1963 المجيدة. واتخذت من عدن عاصمة لها، وتبنت نظامًا اشتراكيًا متأثرًا بالنموذج السوفيتي، وكانت تُعد الدولة الوحيدة ذات التوجه الاشتراكي الكامل في الجزيرة العربية آنذاك.

تميز الجنوب ببنية تنظيمية وسياسية مركزية صارمة، وبتجربة تعليمية وصحية أكثر تطورًا من الشمال نتيجة إرث الاستعمار البريطاني في عدن كما تم تأميم معظم الممتلكات الخاصة وتم تطبيق سياسات اقتصادية اشتراكية أثرت سلبًا على القطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

الاسم السابق	اتحاد الجنوب العربي (ما قبل 1967)
العاصمة	عدن
نوعية النظام	جمهوري اشتراكي
الحقبة التاريخية	الحرب الباردة
الاستقلال	30 نوفمبر 1967
عضوية الامم المتحدة	14/ ديسمبر 1967
الدستور	31/ اكتوبر 1978
عدد السكان	2,585,484 بتعداد عام 1990
المساحة	360,133 كم مربع
العملة	دينار جنوبي YDD
رمز الهاتف الدولي	+969
الثروات	النفط، الغاز، الأسماك، الذهب

ورغم محاولات بناء دولة مؤسسات حديثة، واجه الجنوب أزمات سياسية حادة أبرزها الصراع الداخلي بين فصائل الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم آنذاك والذي بلغ ذروته في أحداث يناير 1986، وأسفرت عن مقتل الآلاف وهروب قيادات سياسية بارزة مما أثّر على استقرار الدولة وبالتالي على النمو الاقتصادي رغم وجود المقومات لذلك.

ويعتبر قطاع المسيلة النفطي في حضرموت المركز الاول في القطاعات اليمنيه، بطاقة سنوية 51,7 مليون برميل.[1]

1- القطاعات الإنتاجية ، وزارة النفط والمعادن اليمنية ، رابط الموقع : https://2u.pw/ijhTS .

ثانياً : الجمهورية العربية اليمنية (الشمال)

الجمهورية العربية اليمنية هو الاسم الذي كان يطلق على الجمهورية التي قامت في شمال اليمن بعد الثورة اليمنية في 26 سبتمبر 1962 ضد النظام الملكي الامامي وكانت بقيادة المشير عبد الله السلال حيث كان حينها قائداً لحرس ولى العهد محمد البدر في المملكة وأصبح أول رئيس للجمهورية .

اقتصاديًا كان الشمال يعاني من بنية تحتية ضعيفة واقتصاد ريعي محدود يعتمد بدرجة أساسية على الزراعة والمساعدات الخارجية، خصوصًا من الدول الخليجية. كما لعبت العمالة اليمنية في السعودية دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد من خلال تحويلاتهم المالية.

سياسيًا كانت الجمهورية العربية اليمنية تخوض صراعات داخلية متكررة، وتواجه تحديات في بناء مؤسسات الدولة. لكنها في الوقت نفسه تبنت سياسات انفتاحية أكثر مرونة مقارنة بجمهورية الجنوب، مما منحها مساحة أكبر في التفاعل مع محيطها الإقليمي وخاصة مع دولة الجوار كالمملكة العربية السعودية.

الاسم السابق	المملكة المتوكلية اليمنية (ما قبل 1962)
العاصمة	صنعاء
نوعية النظام	جمهوري
الحقبة التاريخية	الحرب الباردة
الاستقلال	26 سبتمبر 1962
عضوية الامم المتحدة	30/ سبتمبر 1947
الدستور	28/ ديسمبر 1970
عدد السكان	7,160,980 بتعداد عام 1990
المساحة	195,000 كم مربع
العملة	ريال يمني YER
رمز الهاتف الدولي	+967
الاقتصاد	الزراعة، المساعدات الخارجية، التحويلات المالية للمغتربين

المبحث الأول: شرعية الوحدة

تُعد شرعنة الوحدة اليمنية إحدى أبرز الإشكاليات البنيوية التي رافقت ميلاد الدولة الموحدة في 22 مايو 1990. فرغم الحفاوة الشـــعبية التي رافقت إعلان الوحدة، فإن الإطار القانوني والسياسـي الذي تأسست عليه تعرض منذ البداية لاختلالات عميقة أثّرت لاحقًا في اســـتقرار الدولة، يتناول هذا المبحث شـــرعية الوحدة كأحد التحديات البنيوية، من خلال تحليل الأسس القانونية والسياسية التي تقوم عليها، ودورها في تعزيز الاستقرار المجتمعي.

المطلب الأول : السياق التاريخي لإعلان الوحدة

يمثل إعلان الوحدة اليمنية عام 1990 تتويجاً لمسـار تاريخي طويل ومعقّد، حيث جاءت هذه الخطوة بعد عقود من الانقســـام والتحوّلات الســـياســـية بين دولتي اليمن، في ســـياق إقليمي ودولي متغيّر. ولفهم هذا الحدث المصيري، لا بد من استعراض السياق التاريخي الذي مرت به الوحده اليمنية، كالآتي:

1. الخلفية السياسية لطرفي الوحدة :

بادئ ذي بدء لا بد من معرفة ان اليمن الشمالي الجمهورية العربية اليمنية واليمن الجنوبي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كانا كيانين مختلفين أيديولوجيًا ومؤسساتيًا.

فقد شـــكل اختلاف النظامين الســـياســـيين في دولتي اليمن عقبة عميقة ومعقدة أمام تحقيق وحدة فعلية للدولة بعد إعلان الوحدة عام 1990. [1]

ففي الشـمال، كان النظام قائماً على النموذج الجمهوري التقليدي المرتكز على التعددية القبلية والتحالفات الســياســية، بينما اعتمد الجنوب على منظومة اشــتراكية مركزية ذات طابع أيديولوجي صـــارم، تتحكم الدولة من خلالها بكل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية. هذا التباين الحاد لم يسمح باندماج طبيعي للمؤسسات، بل أدى إلى حالة من التوتر المســـتمر وغياب الثقة بين الشـــريكين، حيث حاول كل طرف فرض نموذجه بدلاً من البحث عن صـــيغة توافقية. وبدلاً من أن تكون الوحدة فرصـــة لبناء نظام سـياسـي موحّد، تحولت إلى سـاحة صـراع بين مشروعين مختلفين في الجوهر والأسلوب، مما مهّد الطريق لانهيار الشراكة السياسية والعسكرية لاحقًا.

1- عبدالفتاح البتول، الوحدة اليمنية.. من التأسيس إلى التشظي .مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، 2019 (ص 45).

ان التحولات الدولية أواخر الثمانينات كانهيار المعسكر الاشتراكي دفع الجنوب نحو الوحدة خشية العزلة " لم تكن الوحدة نتيجة مسار تفاوضي عميق، بل تعبيرًا عن مخاوف الجنوب من العزلة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي"[1].

وبالرغم من أن مناقشات الوحدة بين الطرفين بدأت منذ السبعينيات واستمرت لسنوات طويلة، إلا أن تحقيق الوحدة عام 1990 لم يكن نتاج مسار تفاوضي عميق ومتوازن، بل جاء تحت ضغط التحولات الدولية، خصوصًا انهيار المعسكر الاشتراكي. فقد وجد الجنوب نفسه في موقع هشّ بعد فقدان داعميه الاستراتيجيين، ما دفعه إلى التوجّه نحو الوحدة كخيار لتجنّب العزلة السياسية والانهيار الاقتصادي. كذلك الحال أيضا في الشمال حيث كان يعاني من شحة الموارد مع تزايد في عدد السكان.

فجوانب التقصير لم تكن في نوايا الوحدة ذاتها، والتي كانت راسخة لدى الطرفين، بل في الآلية التي تحققت بها. إذ لم تُبنَ الوحدة على رؤية مؤسسية ناضجة أو إطار عملي يضمن دمج الأنظمة والجيش والمؤسسات بشكل منسّق. هذا النقص في التخطيط والتنفيذ جعل الدولة الموحدة عرضة للاهتزاز منذ اللحظة الأولى، وأبقى على التوترات البنيوية بين النظامين السابقين دون معالجة حقيقية.

2. إعلان الوحدة ومضامينه :

الإعلان جاء بإرادة سياسية عليا أدت الى التوقيع على اتفاق الوحدة دون استفتاء شعبي فعند توقيع اتفاق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، برزت عدة نقاط ضعف بنيوية أثرت سلبًا على استقرار الدولة الموحدة لاحقًا. فقد تم الإعلان عن الوحدة بشكل مفاجئ دون إجراء استفتاء شعبي، مما أدى إلى غياب المشاركة الشعبية في هذا القرار المصيري. كما لم يتم دمج المؤسسات العسكرية والإدارية بشكل فعلي، حيث احتفظ كل قطر ببنيته وهياكله الخاصة، مما ساهم في تكريس الانقسام داخل الدولة الموحدة. بالإضافة إلى ذلك، لم تُبنَ الوحدة على رؤية مؤسسية ناضجة أو إطار عملي يضمن دمج الأنظمة والجيش والمؤسسات بشكل منسّق، مما جعل الدولة الموحدة عرضة للاهتزاز منذ اللحظة الأولى، وأبقى على التوترات البنيوية بين النظامين السابقين دون معالجة حقيقية.

فكل تلك الإجراءات المتسارعه والغير مدروسه انعكست سلبا على شرعية النظام الموحد. [2]

1- نبيل البكيري، قراءة في إشكالية شرعنة الوحدة اليمنية. موقع مأرب برس، 2018

2- عبد الباري طاهر، الوحدة اليمنية : التجربة والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014 (ص22)

ففشل دمج الجيش و اتفاق قيام الوحدة اقتضى قيام الوحدة دمج الهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية في كلا القطرين كل بما يناظرها في القطر الثاني، وقد حدث تباطؤ في دمج المؤســســة العسكرية وعدد آخر من المؤسسات الحيوية، حيث اقتصر الأمر على نقل عدد من الوحدات العسكرية التي كانت تتبع النظام في الشمال إلى مناطق في المحافظات الجنوبية والشـــرقية والعكس. وعلى الأرجح أن التباطؤ في الدمج ارتبط بالنوايا غير الصـــادقة لدى شـــريكي الوحدة، الحزب الاشـــتراكي اليمني، والمؤتمر الشـــعبي العام، والذين كانا يهيمنان على الوحدات العســكرية في تلك المرحلة، وربما كان ذلك للتحوط في مواجهة تطورات الأحداث في المســتقبل. وبعد مضـي عام تقريباً من قيام الوحدة تدهورت العلاقة بين رئيس مجلس الرئاسـة في ذلك الوقت "علي عبدالله صـالح" ونائب رئيس المجلس "علي سالم البيض"، وهو ما وضع الكثير من العقد في مسار استكمال دمج القوات المسلحة في دولة الوحدة. [1]

ومع ظهور ملامح أزمة سياسية بين المؤتمر والاشتراكي، زادت الأمور تعقيداً، وبالرغم من أن الطرفين عقدا العديد من الاجتماعات لدمج القوات المسلحة، غير أنها لم تحقق أهدافها في دمج القوات المسلحة للشطرين[2]

حاولت وثيقة العهد والاتفاق التي تم التوافق عليها في الأردن عام 1993م من قبل لجنة الحوار الوطني معالجة هذا الأمر، فقد نصـت على ضـرورة " إخلاء المدن من القوات المسـلحة، وإعادة تموضـعها ضـمن خطة مركزية واحدة، تمهيداً لدمجها وتنظيمها وتصـحيح أوضـاعها، وإعادة التمركز في سـياق بناء جيش وطني حديث يعبر عن الوحدة الوطنية ويواكب النهج الديمقراطي متحرراً من كافة التأثيرات المناطقية والأســرية والقبلية. . وتسوية كافة الوحدات العسكرية دون تمييز أو استبعاد، وعلى أن تتبع القوات المسلحة الحكومة مباشرة، ولا يجوز إنشاء أي قوة عسكرية وشبه عسكرية تتبع أي جهة أخرى" [3].

ولم تلقَ وثيقة العهد والاتفاق طريقها إلى التنفيذ، لأن طرفي الأزمة لم يكونا جادين في التعاطي معها، وكانا يستخدمان المفاوضـات لكسب الوقت لاستكمال الترتيبات العسكرية لحسم الأمر عن طريق القوة وعلى وجه الخصـوص الطرف الشـمالي، ولهذا انزلقت البلاد سـريعاً إلى حرب أهلية عام 1994م، وهي حرب ربما كان من

1- د.ناصر محمد علي الطويل، القانون المطرد : كيف ان التراخي في دمج التشكيلات العسكرية يُسلم اليمن لدورات جديدة من الاقتتال (ص4).

2- سقاف السقاف، المؤسسة العسكرية والأمنية في اليمن وتحديات المرحلة الانتقالية، الجزيرة نت، على الرابط https://t.ly/3voak

3- وثيقة العهد والاتفاق اليمنية , الموقعة في الأردن 7 شعبان 1414 هـ - 18 يناير 1994 م , رابط صفحة ويكي مصدر https://t.ly/-ZaPf.

الممكن تجنبها لو تم دمج القوات المسلحة، وكانت هذه هي المحطة الأولى التي يُؤدّي فيها فشل دمج القوات المسلحة تحت سلطة وقيادة واحدة إلى دورة موجعة من الحرب والاقتتال داخل اليمن الواحد.[1]

ولعل اختلاف الأيديولوجيا العسكرية والسياسية بين الجيشين كان أحد أسباب عدم توحدهما، " ففي الشطر الشمالي حظرت الحزبية سواء في الحياة المدنية أو داخل القوات المسلحة، واقتصر العمل السياسي على المؤتمر الشعبي العام الذي كان بمثابة التنظيم السياسي الوحيد الذي تنضوي تحته التيارات والاتجاهات السياسية كافة المُلتزمة بالأفكار الواردة في ميثاق الوطني، وفي وضع كهذا كان طبيعيا أن يُمنَع أفراد الجيش من ممارسة أية أنشطة سياسية، وأن يقتصر دورهم على الواجبات العسكرية، كما أن طبيعة تكوين الجيش الشمالي ذاته حتمت عليه الأبتعاد عن العمل السياسي، لأنه خليط من قوات نظامية وأخرى من قوات تتبع القبائل الكبرى، وهذه القوات القبائلية تعد جزً ءا من الجيش ككل، وتحصل على رواتب لهذا الغرض، ومن شأن إدخال عنصر التسييس أن يفتح الباب أمام توترات كبرى داخل الجيش وبين عناصره المختلفة، وبالتالي فقد كانت هناك ضرورات بنائية حسمت إبعاد الجيش عن العمل السياسي[2].

المطلب الثاني: الإشكالات القانونية والسياسية في شرعنة الوحدة

يُثير إعلان الوحدة اليمنية جملةً من الإشكالات القانونية والسياسية المتعلقة بآليات شرعنتها، حيث ظهرت تساؤلات جوهرية حول الإطار الدستوري والقانوني الذي حكم عملية الدمج، ومدى توافقه مع المعايير الديمقراطية والمواثيق الدولية. يُناقش هذا المطلب الثغرات التشريعية والتحديات السياسية التي رافقت مرحلة التأسيس، والتي أسهمت لاحقًا في إضعاف البنية الدستورية للدولة الموحدة أهمها :

1. غياب الشرعية الشعبية :

إن غياب الاستفتاء الشعبي حول مشروع الوحدة والدستور الانتقالي حرم الدولة اليمنية من قاعدة شرعية قوية، وهو ما جعل أي خلاف سياسي لاحق يُطرح دائمًا في سياق الشك في شرعية الوحدة نفسها. [3]

غياب الشرعية الشعبية في مشروع الوحدة اليمنية يُعد إشكالية كبرى، إذ أن إقصاء الإرادة الشعبية عبر الاستفتاء أفقد الوحدة أساسًا ديمقراطيًا متينًا. هذا الغياب جعل الوحدة عرضةً للتحديات السياسية اللاحقة، حيث تحوّلت الخلافات إلى هجمات على شرعية الوحدة نفسها بدلًا من مناقشتها في إطار دستوري. كما أن عدم

---

1 – د. ناصر محمد علي الطويل، مرجع سابق.

2– حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى)، 1994، ص.235-233.

3– فؤاد دحدوح. "الوحدة اليمنية والشرعية السياسية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 292، 2003 (ص 17).

مشاركة الشعب في القرار عزز شعورًا بعدم الملكية للمشروع، مما سهّل استغلاله من قبل الأطراف السياسية لأغراض ضيقة.

2. هشاشة الإطار الدستوري:

شكّل الدستور الانتقالي للإتحاد اليمني إطارًا قانونيًا هشًا، حيث افتقر إلى آليات فعَّالة لمعالجة الخلافات بين الشمال والجنوب، مما مهّد الطريق لأزمة الثقة التي انتهت بالصراع المسلح. ومَرَدُّ ذلك، حسب الحزب الاشتراكي، وجود ثغرات كبيرة في اتفاق الوحدة نفذ منها الطرف الشمالي إلى حرب 1994.

والنزعة المثالية في التعامل مع قضية الوحدة جعلت الجنوب يذهب إلى الوحدة مع الشمال ذهابًا حماسيًا غير آمن وغير مدروس بدقة ليقع ضحية الحرب " [1].

نصّ الدستور على تقاسم السلطة لكنه لم يحدد قواعد الدمج الفعلي للمؤسسات العسكرية والإدارية وسرعان ما بدأت الخلافات تظهر بين شريكي الوحدة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، رغم أنهما اتفقا على صيغة للمشاركة في السلطة بنسبة 50/50 تقريباً، إلا أن الطرفين كانا يعدّان استراتيجيات تراجع وخطط للطوارئ تحسباً لنزاع متوقع، وفقاً لـ"مايكل هدسون [2]"، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جورج تاون الذي يرى أن " كل طرف سعى إلى تعزيز قدراته العسكرية ولم يساهم إلا لفظياً في توحيد القوات المسلحة، وسعى كل طرفٍ لتأمين دعم خارجي له، ويبدو أن كلا الطرفين كانت له مصلحة ضمنية في إعاقة تطوير القوى السياسية المستقلة، وفي إفساد محاولات المجتمع المدني الناشئ الرامية إلى الدخول في السياسة اليمنية بطريقة جدية.

وفيما أخذ كل طرف يلقي باللائمة على الطرف الآخر، إلا أن ما كشفته مواقف وبيانات الطرفين بعد أشهر قليلة من إعلان الوحدة، يشي أن كلا منهما كان يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة وتعميم تجربته السابقة في الحكم على مستوى اليمن عامة، وعمل كل منهما في خطين متوازيين، الأول الالتزام باتفاق الوحدة والدستور الجديد والمؤسسات الموحدة، رغبة في الحصول على أكبر قدر من التأييد الشعبي، بالنظر لما تمثله الوحدة من أهمية في الوجدان الشعبي لليمنيين شمالاً وجنوباً، والثاني العمل بكل الطرق الممكنة وفق الرؤية الخاصة لكل منهما في تعزيز قدراته وتوسيع قاعدته وتمكين عناصره من المواقع الأكثر أهمية في مؤسسات الدولة المركزية، بينما ظلت المراكز الإدارية المحلية حكراً لأحد الطرفين، المؤتمر الشعبي في المناطق الشمالية والحزب الاشتراكي

---

1 – طاهر شمسان، "القضية الجنوبية: الجذور، المحتوى، الحل (نص المحاضرة)"، الاشتراكي نت، 4 يوليو/تموز 2014، الرابط https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fbit.ly%2F2LfYusB

2– الدكتور مايكل هدسون: مدير سابق لمركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون، شغل في الفترة بين 2010 و2014 منصب أول مدير لمعهد الشرق الأوسط.

في المناطق الجنوبية، باستثناء حالات قليلة جداً، حيث أفسح الطرفان المجال لمشاركة محدودة للقوى السياسية الأخرى، تحت ظروف معينة .

3. تقويض الاتفاقات بعد إعلان الوحدة :

تنامي الصراع السياسي بعد الوحدة، أدى إلى حرب 1994 التي انتهت بسيطرة طرف على كامل الدولة فكان من المتوقع أن إجراء الانتخابات البرلمانية في أبريل/نيسان 1993، ستطوي خلافات الفترة الانتقالية وتؤسس لعهد جديد، غير أن الخلافات تعمقت أكثر، ومنذ يونيو/حزيران من العام 1993 بدأت الأزمة السياسية تخيم على الأجواء في العاصمة السياسية صنعاء، حيث الرئيس والحكومة والبرلمان، والعاصمة الثانية عدن حيث قرر نائب الرئيس البقاء هناك معلناً عدداً من المطالب والشروط، عرفت فيما بعد بـ"النقاط الـ18"، وتضمنت المطالبة بالإصلاح المالي والإداري، ودمج القوات المسلحة، ومحاكمة مرتكبي أعمال العنف والاغتيالات السياسية، كان البيض وأنصاره يتهمون نظام صالح بالوقوف وراء اغتيال عدد من قيادات الاشتراكي والتقيد بالموازنة العامة للدولة وعدم تجاوزها أو الخروج عليها، وإخضاع البنك المركزي ووزارة المالية لقرارات مجلس الوزراء وحده، وعدم التدخل في هيئات ومؤسسات الدولة، وتصحيح أوضاع النيابة العامة والقضاء وضمان استقلالهما، وإنشاء مجلس استشاري يتولى الإشراف على القضاء والإعلام والخدمة المدنية، وإجراء تغيير إداري وإنشاء حكم محلي بصلاحيات مالية وإدارية، وتهدف المطالب – من وجهة نظر مراقبين– إلى "تجريد صالح من معظم أدواته، وكف يده عن الصرف من الموازنة العامة، التي يصل الصرف منها في بعض السنوات إلى الثلث"[1].

وحظيت هذه المطالب بقبول والتفاف شعبي، الأمر الذي جعل صالح يعلن الموافقة عليها، غير أن الأزمة استمرت، وتشكلت لجان وساطة بين الطرفين توسعت لاحقا لتصبح لجان حوار بين القوى السياسية كافة، انتهت جهودها بالتوصل إلى وثيقة العهد والاتفاق، التي وقعتها الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية في حفل رسمي أقيم بالعاصمة الأردنية عمان وبإشراف ملك الأردن الحسين بن طلال وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكان ذلك في فبراير/شباط 1994، بينما ظل التوتر قائماً، وشهدت بعض المناطق تبادل إطلاق النار بين معسكرات الطرفين، حتى نشبت الحرب الشاملة بداية شهر مايو/أيار من العام نفسه، وبعد أيام من نشوب الحرب، أعلن البيض انفصال جنوب اليمن، وتشكيل قيادة جديدة برئاسته، غير أن ذلك الإعلان لم يغير شيئا لصالح البيض في مسار الحرب التي استمرت قرابة الشهرين أي بين مايو/أيار ويوليو/تموز من العام 1994.

1– ناصر محمد ناصر، الأزمة السياسية اليمنية 1990–1994، الأسباب والنتائج، (صنعاء: جامعة الحديدة)، ص119.

وانتهت بانتصار صالح الذي نجح في استقطاب عدد من المكونات السياسية والاجتماعية والعسكرية الجنوبية، خاصة تلك التي تضررت من صراعات الفترة الماضية، وفي المقدمة أنصار الرئيس الجنوبي السابق/ علي ناصر محمد الذين خسروا معركة 13 يناير/كانون 1986، وهي آخر جولة من جولات الصراع المسلح في الجنوب قبل الوحدة، واستوعبهم صالح ضمن مؤسسة الجيش والأمن، وكان أغلبهم قادة محاور وجبهات ووحدات عسكرية، وعلى رأسهم القائد العسكري عبدربه منصور هادي، الذي شغل حينها منصب القائم بأعمال وزير الدفاع[1].وصار رئيسا لليمن بعد الربيع العربي2012 م.

المطلب الثالث : أثر اختلال الشرعنة على استقرار الوحدة

هناك عدة اختلالات تضمنتها شرعية الوحدة اثرت سلبا على استقرار الوحده بشكل عام ونؤجزها في الاتي :

1. صراع قيادات طرفي الوحده :

بعد الانتقال إلى دولة واحدة ونظام سياسي واحد وسلطة واحدة مكونة من حزبين، هما شريكا الوحدة، تبيَّن من خلال الممارسة أن العلاقة بينهما لم تكن علاقة انسجام فقد اتهم الحزب الاشتراكي في السنوات الأولى المؤتمر الشعبي العام باستهداف كوادره بالاغتيال المتكرر بتدبير من الرئيس، علي عبد الله صالح. وفي أول انتخابات تعددية في دولة الوحدة التي أُجريت في 27 أبريل/نيسان 1993، حصل الحزب الاشتراكي على المرتبة الثالثة بنسبة أقل من 20 في المئة مما أدى إلى زيادة التوتر السياسي وتصاعد الخلاف الحاد بينهما، وتمت المصالحة بين الشريكين الحاكمين في العاصمة الأردنية بالتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق التي رعاها الملك الحسين في فبرير/شباط 1994، لكن تنفيذ الاتفاقية لم يتم وتحول الخلاف إلى صدام مسلح واندلاع حرب عسكرية استمرت ما يقارب الشهرين، اعلن خلالها نائب رئيس الجمهورية حينها، علي سالم البيض، الانفصال عن الشمال بعودة جمهورية اليمن الديمقراطية في 21 مايو/أيار 1994[2].

لكن سيطرت القوات الشمالية على كامل الدولة اليمنية حال دون إتمام الانفصال مما أدى في النهاية الى إخراج الحزب الاشتراكي من السلطة وفرار قياداته خارج اليمن.

1- التحولات السياسية في جنوب اليمن. ..من حلم بالوحدة إلى واقع متشظي، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 26 ابريل 2020 رابط الدراسة : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/09/190901085551794.html

2- فيصل الحذيفي، صراع الهوية في جنوب اليمن 1839-2019 من الانبعاث إلى الإنكار، مجلة لُباب، مركز الجزيرة للدراسات العدد 4 - نوفمبر 1, 2019، الرابط https://2u.pw/VefOl.

2. انهيار الثقة في المشروع الوحدوي لدى قطاعات شعبية واسعة.

وحيث ان انتصار علي عبد الله صالح في هذه الحرب على خصمه اللدود الاشتراكي، "الشريك الثاني في الوحدة"، أغراه بالجنوح إلى التفرد والتأبيد والتحضير للتوريث [1]. ويرى سياسيون يمنيون أن آثار حرب 1994 لم تقتصر على الجنوب، بل انعكست على مستوى الانفتاح الديمقراطي الذي شهدته البلاد بين عامي 1990 و 1994، من حيث اشتداد حملات القمع وارتفاع حدة الفساد وتضييق الهامش الديمقراطي وتنامي نزعة السلب والنهب، وحصول المزيد من الانفلات الأمني والإداري، وطال القمع والتهميش حتى شركاء النظام في الحرب، من القادة الجنوبيين وحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي فضل مغادرة حكومة الائتلاف الثنائيمع المؤتمر الشعبي بزعامة صالح، والانخراط في صفوف المعارضة، وناله الكثير من التشهير والتضييق[2]، وذلك عقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام 1997، حصد حزب المؤتمر الحاكم غالبية مقاعدها، فيما قاطعها الحزب الاشتراكي في سياق موقفه الرافض لنتائج حرب 1994.

بدأت المعارضة السياسية للنظام الحاكم، ولما أسفرت عنه الحرب بصفة خاصة تظهر من خلال قيادات الحزب الاشتراكي وحلفائه من الأحزاب السياسية التي بدا موقفها من الحرب مقاربا لموقف الاشتراكي، لتشكل في العام 1995 (مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة)، ومن أبرز أهدافه : تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وإنهاء آثار الحرب والانفصال [3].

وفي الفترة 1994– 2006 كان نظام صالح قد أحكم السيطرة منفردا على كل الساحة اليمنية، بعدما مكنته الحرب من إقصاء التيار الجنوبي بقيادة نائبه السابق علي البيض، ومع ما كان له من سطوة قوية أخذت تشتد قبضتها يوما بعد آخر، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور أصوات معارضة، تتهم صالح ونظامه بإقصاء الجنوبيين وتسريح الآلاف منهم من وظائفهم وأعمالهم، ورغم أن صالح عيّن نائباً جنوبيا له وهو عبدربه منصور هادي، كما تبوأت شخصيات جنوبية مواقع مهمة في الحكومة، كما في الجيش والأمن، إلا أن المعارضة أخذت تتوسع، معلنةً رفضها لما فعله صالح بعد الحرب من تركيز السلطة في يده عبر تعديلات دستورية ألغت صيغة مجلس الرئاسة المكون من خمسة أعضاء، وحل مكانه رئيس الجمهورية بصلاحيات أوسع، كما بدأ صالح تعيين أقاربه في المواقع الحساسة سيما في قيادة المؤسستين الأمنية والعسكرية.

1- عبدالباري طاهر، مرجع سابق

2- فؤاد الصلاحي وآخرون، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)،ص207.

3- جهاد عبدالرحمن أحمد صالح، أحزاب المعارضة اليمنية ودورها في التطور السياسي والديمقراطي، (لندن: مركز مستقبل الشرق للدراسات 2016)، ص11.

وخلال فترة صالح التي شهدت سطوة قوية شهدت محافظة صعدة شمال البلاد خلال العامين 2004 و 2005 جولتين من المواجهات بين القوات الحكومية من جهة وحركة تمرد مســـلحة تتخذ من المذهب الزيدي مرجعية لها، وحملت اسم مؤسسها وزعيمها حسين الحوثي، وعرفت باسم جماعة الحوثي، استطاع صالح إخماد التمرد الأول في المرة الأولى بقتل زعيمها، وانتهى التمرد الثاني باتفاق غير معلن. [1]

3. تفكك مؤسسات الدولة والوحدة الشعبية :

ان غياب الشراكة الحقيقية أدى إلى ضعف مؤسسي وتهميش كوادر الجنوب مما حذى بالحزب الاشتراكي وحلفاؤه في المطالبه بـ" إصلاح مسار الوحدة وإزالة آثار حرب 1994"، وفي وقت لاحق صار هذا المطلب شعارا سياسيا مناهضا للسلطة ومعارضا لممارساتها، وفيما بعد تحول الشعار نفسه إلى تيار واسع يعرف باسم (تيار إصلاح مسار الوحدة)، وتزعم هذا التيار القياديان الاشتراكيان محمد حيدرة مسدوس، وحسن باعوم، وانضوى فيه كثير من الجنوبيين المعارضين للنظام وما يصفونها بسياسة الإقصاء والتهميش التي طالت قيادات الجنوب وكثيرا من الكوادر المدنية والعسكرية.

3-1 ظهور حركات المعارضة الجنوبية خلال الفترة 1994-2006

ظهرت المعارضــة في بعض مناطق الجنوب في أشـكال عدة ومتفاوتة كلها تعبر عن رفض ممارسـات النظام الحاكم، منها "اللجان الشعبية" التي تشكلت في أغسطس/ آب 1998 في عدد من المحافظات الجنوبية، ثم تأســس "ملتقى أبناء المحافظات الجنوبية والشــرقية" في نوفمبر/تشــرين ثان 2001، وتهدف هذه المكونات إلى الدفاع عن حق أبناء محافظات الجنوب في التوظيف والسـكن وتوزيع الأراضــي، وفي 13 يناير/ كانون 2006، جرى تنظيم "ملتقيات التصالح والتسامح" بين الجنوبيين أنفسهم، لطي صفحة الصراعات الدموية على السلطة بين القيادات الجنوبية، خاصة تلك التي وقعت في 13 يناير 1986[2].

وأخذت صور الرفض والاحتجاج على صالح ونظامه في الجنوب صورا وأشكالا عدة، لكن ظلت مطالبها في إطار اليمن الموحد، ولم يبرز وقتها أي دعوة للانفصال من الحركات الاحتجاجية الموجودة في الداخل، خلافاً لتلك الحركات التي تشــكلت في الخارج، مثل حركة الجبهة الوطنية للمعارضـــة (موج)، وحركة تقرير المصــير (حتم)، ثم التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج) [3]، وتجاوز هذا الأخير بقية التيارات الانفصـــالية إلى المطالبة

1- التحولات السياسية في جنوب اليمن. ..من حلم بالوحدة إلى واقع متشظي، مرجع سابق.

2- الفاعلون غير الرسميين في اليمن، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة: أبريل 2010)، ص71.

3- مشاريع متصارعة في جنوب اليمن، تقرير صادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث، (صنعاء: مايو 2017)، ص4 .

صراحة بما يسميه تحرير الجنوب العربي وليس جنوب اليمن، معتمدا الاسم الذي أطلقه الاستعمار البريطاني على بعض المحافظات الجنوبية في السنوات الأخيرة من احتلاله الذي استمر زهاء 130 سنة.

2-3 انطلاق الحراك الجنوبي

على مستوى اليمن عامة، تراجعت قوة المعارضة السياسية لصالح حزب المؤتمر الشعبي الحاكم، بعدما أحكم قبضته على المؤسسات العامة وتعززت قوته بعد ما تمكن من تحقيق الفوز الكاسح في مجمل العمليات الانتخابية بدءا بالانتخابات النيابية في العام 1997، والرئاسية الأولى في العام 1999، والمحلية في عام 2001، ثم النيابية في العام 2003، والرئاسية الثانية التي تزامنت مع الانتخابات المحلية في العام 2006، وإزاء السيطرة الواسعة للرئيس صالح وحزبه تداعت أحزاب المعارضة الرئيسية لتشكل تكتلاً جديداً يهدف إلى مواجهة النظام وإجراءاته الأحادية، يحمل اسم (اللقاء المشترك)، وضم حزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب البعث الاشتراكي القومي، وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية، وقد شكل اللقاء المشترك حالة سياسية منفردة في المنطقة العربية كلها وليست في اليمن فحسب، غير أن ذلك لم يَحُد من سطوة النظام الحاكم وإحكام سيطرته على الجيش والأمن وكذلك السلطتين التشريعية والقضائية إلى جانب السلطة التنفيذية [1].

وبانتهاء الانتخابات الرئاسية خريف العام 2006 انتهت آخر جولة انتخابية وطويت أوراق التنافس الحزبي والسياسي عبر صناديق الاقتراع، لتبدأ فترة مليئة بالاحتقان جراء شعور المعارضة بانسداد أفق التغيير السياسي مقابل شعور حزب المؤتمر الشعبي بزعامة الرئيس صالح أن حصوله على نحو 80 بالمائة من أصوات الناخبين في آخر انتخابات يمنحه الحق المطلق في إدارة شؤون البلد دون تقديم أي تنازل للمعارضة. وظهر المشهد السياسي أكثر تعقيدا مع إغلاق أبواب الحوار بين الحاكم والمعارضة.

مما أدى إلى "انطلاق الحراك الشعبي الجنوبي السلمي بكافة مكوناته في 7 يوليو/تموز 2007 (كان ربيع 7 يوليو/تموز 1994 هو تاريخ انتهاء الحرب بين الوحدة الشريكة جنوب - شمال وفرض الوحدة الشمالية بالقوة تحت شعار "الوحدة أو الموت" رفعه الفريق المنتصر أثناء المعركة، وتولدت حركة حرية واسعة في الجنوب تطالب بفك الارتباط في 7 يوليو/تموز 2007، وهي ثورة سلمية، وكانت الأسبق على ثورة الربيع اليمني ضد

1- التحولات السياسية في جنوب اليمن. ..من حلم بالوحدة إلى واقع متشظي، مرجع سابق

نظام صالح في 11 فبراير/شباط 2011) وهي تعتبر حركة شعبية نضالية سلمية شاملة وحاملة للقضية الجنوبية بعد أن أجهضت الوحدة السلمية ومشروعها النهضوي القائم على التكامل والشراكة" [1].

ففي بداية العام 2007 كان جنوب اليمن على موعد مع ظهور حركة احتجاجية يقودها المتقاعدون العسكريون والمدنيون الذين يشكون التسريح القسري من أعمالهم بعد حرب 1994، ويطالبون بإعادتهم إلى أعمالهم وتحسين أوضاعهم، وفي يوليو/تموز 2007، بدأ تصاعد الحراك الشعبي الجنوبي بقيادة جمعيات المتقاعدين مطالباً بإنهاء سياسية الإقصاء والتهميش والفساد وتصحيح أوضاع المتضررين من حرب صيف 1994، وكانت أبرز الفعاليات الجماهيرية التي قادها المتقاعدون فعالية كبرى مركزية في عدن يوم 7 يوليو، باسم مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين- الإطار الجامع لجمعيات المتقاعدين على مستوى المحافظات الجنوبية كافة، ويرأسه العميد/ ناصر النوبة، وكذلك سلسلة الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية التي نفذها المتقاعدون العسكريون في محافظة الضالع، تحت لافتة جمعية المتقاعدين بقيادة العميد/ عبده المعطري، أحد أبرز المتقاعدين العسكريين، ويشغل إلى جانب قيادة متقاعدي الضالع، الناطق الرسمي لمجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين، وواجهت السلطات تلك الاحتجاجات باستخدام "القمع المفرط" والاعتقالات والتشويه المتعمد والاتهام بالانفصال[2]، وبدا أن صالح لم يكن يريد الاستماع لأي مطالب خصوصا وانه ساعيا لتطبق سياتي من بعدي رئيسا اسمه احمد أي توريث السلطة لابنه احمد من بعده.

توسعت قاعدة الحراك الجنوبي فيما بعد وشملت فئات مختلفة من الأكاديميين والمحامين والطلاب والصحفيين، وسرعان ما استخدمت فروع الأحزاب السياسية، بقيادة الحزب الاشتراكي اليمني، وفروع محلية لحزب الإصلاح والناصري والبعث، شبكاتها في دعم الحراك، الذي أخذ يطالب بـالمزيد من فرص العمل للجنوبيين، ووضع حد للفساد، ونصيب أكبر من أرباح النفط للمحافظات الجنوبية، حيث ثمة إحساس بأن الجنوبيين مستبعدون في مجالات الأعمال والسياسة والجيش[3].

1- وثيقة الحوار الوطني، فريق القضية الجنوبية"، صنعاء 2013-2014، ص 33.

2- مشاريع متصارعة في جنوب اليمن، مركز أبعاد للدراسات مرجع سابق، ص4.

3- باسم الوحدة، رد الحكومة اليمنية القاسي على احتجاجات الحراك الجنوبي، تقرير صادر عن: هيومن رايتس ووتش، (نيويورك: ديسمبر 2009)، ص14.

وعندما ارتفعت وتيرة القمع زاد غضب الشارع وتحولت المطالب الحقوقية إلى مطالب سياسية لتصبح القضية الجنوبية بالنسبة للمحتجين قضية تقرير مصير لدولة وشعب، الأمر الذي فاقم الوضع في الجنوب مع التموضع الجديد في ظل وجود معارضة ضعيفة وقليلة الخبرة [1].

وفي العامين 2008 و 2009 انضمت هياكل قيادية، منها شيوخ القبائل وكذلك السكان العاديين في الريف إلى الحراك الجنوبي، ولم يعد مقتصراً على المبعدين والمسرحين من وظائفهم وأعمالهم عسكريين ومدنيين، ما أدى إلى تشكيل عدد من المكونات السياسية تحت لافتة الحراك الجنوبي، منها الهيئة الوطنية للتحرير والاستقلال برئاسة العميد/ ناصر النوبة، أحد أبرز مؤسسي جمعيات المتقاعدين العسكريين، والمجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب، برئاسة حسن باعوم، أحد قيادات الحزب الاشتراكي والحراك الجنوبي، وحركة النضال السلمي الجنوبي المعروفة باسم (نجاح)، . .. وتولى رئاستها لأول فترة البرلماني صلاح الشنفرة [2]، وهيئة النضال السلمي برئاسة الأكاديمي بجامعة عدن صالح يحيى سعيد، وفي منتصف العام 2009 وبعد انضمام طارق الفضلي للحراك الجنوبي، وهو أحد أبرز حلفاء الرئيس صالح، أعلن الفضلي عن تشكيل مجلس قيادة الثورة بقيادته والتف حوله عدد من قيادات الحراك وقواعده.

في أواخر مايو/ايار 2009 ظهر علي سالم البيض آخر رئيس لجنوب اليمن- نائب الرئيس صالح في اليمن الموحد خلال الفترة (1990-1994)، في خطاب متلفز يؤيد الحراك ويجدد الدعوة لانفصال الجنوب، وإنهاء الوحدة اليمنية، ما شكل رافدا قويا للحراك في الداخل، وبعد أيام قليلة أعلن الفضلي تشكيل كيان جامع لمكونات الحراك الجنوبي يقوده البيض ويحمل اسم المجلس الأعلى للثورة السلمية، غير أن تلك الكيانات ظهرت فيما بعد محتفظة بنفسها، ما أبقى حالة التعدد في المكونات على حالها فيما غدا المجلس الذي يقوده البيض أكبر تلك المكونات سيما في الفترة اللاحقة.

ومع وقوع صدامات مسلحة بين قوات حكومية ومسلحين جنوبيين في منطقة الحبيلين – ردفان بمحافظة لحج، ومدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين فإن الطابع العام للحراك الجنوبي ظل محتفظا بالنهج السلمي، حيث لم تصدر عن أي من مكونات الحراك أو من قياداته المعروفة دعوة صريحة لاستخدام العنف.

1- مشاريع متصارعة في الجنوب، مرجع سابق، ص5

2- تقرير موسع عن المؤتمر العام للحركة مع البيان الختامي للمؤتمر، صحيفة الوطني المستقلة، العدد 43 (عدن: 26 مارس 2009)، ص8،9.

4- ثورة الشباب 2011، اندلاع الحرب في 2015، تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي 2017

اكتسبت القضية الجنوبية بالثورة الشعبية اليمنية التي انطلقت بداية العام 2011، عنصر نصر إضافي، خاصة أن هناك كثيراً من العوامل المشتركة بين الحراك السلمي المعبر عن القضية الجنوبية والثورة السلمية، وأول هذه العوامل يتمثل بالنضال ضد خصم مشترك، واتخاذ العمل السلمي وسيلة، كما أن الثورة عبرت عن ملايين اليمنيين في الشمال والجنوب على حدٍ سواء، وليس صحيحاً أن الثورة شأن شمالي لا علاقة للجنوب والجنوبيين به [1].

عمت فعاليات الثورة الشعبية أغلب المحافظات اليمنية شمالا وجنوبا، ونصب الثوار في الساحات والميادين العامة منصات خطابة وملتقيات مستمرة للأنشطة والتعبير عن الثورة وأهدافها ومطالبها التي بدت مقاربة لما فعلته الموجات الأولى من الربيع العربي في كل من تونس ومصر، وبعد سقوط نظام مبارك بداية شهر فبراير/شباط 2011 تصاعد حماس الجماهير اليمنية، خاصة في مدينتي تعز وعدن التي شهدت مقتل أول مجموعة من شباب الثورة، وذلك في السادس عشر من فبراير نفسه، وعددهم أربعة، يتقدمهم محمد علي شائع أول شهداء الثورة اليمنية.

وتواصلت فعاليات في عدن، كما في بقية المدن والمحافظات الرئيسية، غير أن حالة الركود التي أعقبت وهج انطلاق الثورة، جعلت بعض أنصار الحراك الجنوبي يتراجعون عن دعم الثورة ومطلبها الرئيس في إسقاط النظام، وأخذت المطالب الانفصالية تتصاعد من جديد، خاصة بعد ما تدخلت في مسار الثورة عوامل داخلية وخارجية، أفضت إلى الاتفاق بين السلطة والمعارضة على المبادرة الخليجية التي حددت آلية نقل السلطة بشكل سلمي من الرئيس صالح إلى نائبه عبدربه منصور هادي، وهو شخصية جنوبية، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة السياسي الجنوبي محمد سالم باسندوة وفقا للمبادرة نفسها.

حظيت المبادرة الخليجية بدعم إقليمي ودولي، خاصة من المملكة العربية السعودية أبرز الفاعلين الخارجيين في هذا الاتفاق، ومن جهتها وجدت إيران الفرصة مواتية لتحقيق أهدافها في اليمن، كونها سهلة المنال ومنخفضة الثمن، فاستغلت ضعف سيطرة الحكومة المركزية لتزيد من دعمها لجماعة الحوثيين استنادا إلى اعتبارات مذهبية وأيديولوجية، للضغط على خصومها السعوديين، وقام حزب الله اللبناني –الحليف الإقليمي لإيران بتقديم التدريبات والدعم المالي والسياسي للحوثيين، ولعب دوراً هاماً للصلة بين طهران وصعدة، ولم يكن الدور الإيراني محصوراً على الحوثيين، حيث قامت إيران أيضاً باستقطاب شخصيات من المحافظات الجنوبية منذ وقت

1- انظر: فؤاد الصلاحي وآخرون، مرجع سابق، ص208، 209.

مبكر، مستفيدة من زخم الحراك المطالب بالانفصال، فتواصلت مع رئيس القطر الجنوبي السابق/ علي سالم البيض، وبعض أجنحة الحراك الجنوبي، وتعاظم الدور الإيراني على الساحة اليمنية في ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار، نتيجة لتعثر عملية الانتقال السياسي وتفاقم الانقسامات الداخلية، وإخفاق الحكومة في التعامل مع المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وعمدت إيران على دعم أحزاب سياسية وإنشاء أخرى، وقامت بتنفيذ زيارات إلى مدن إيرانية لمئات من الشباب اليمني بعدة لافتات ثقافية ودينية وسياسية؛ كما أطلقت إيران ثلاث قنوات يمنية في العام 2012 ونشرت قرابة عشر صحف، ومولت إصدار صحيفتين يوميتين بالإضافة إلى العديد من المواقع الإلكترونية، موزعين على المحافظات الرئيسية في اليمن، إضافة إلى تدريب إعلاميين في بيروت عن طريق منظمة لبنانية تتبع شخصيات محسوبة على إيران.

4-1 الحرب الشاملة وعاصفة الحزم

شهد شهر مارس/أذار 2015 مواجهات مسلحة في أكثر من منطقة يمنية، بين قوات الحوثيين وحلفائهم من أتباع الرئيس السابق علي صالح من جهة، ووحدات عسكرية ومسلحين مناوئين لجماعة الحوثي، بعدما أعلنت الأخيرة عن سعيها لاستكمال السيطرة على كافة المحافظات بما فيها عدن التي أعلنها الرئيس هادي عاصمة مؤقتة، وبدأ من هناك يلتقي السفراء والدبلوماسيين العرب والغربيين، بيد أن تقدم الحوثيين وحلفائهم تجاه عدن أجبر الرئيس وأغلب المسؤولين على مغادرة المدينة، خاصة بعدما سيطرت جماعة الحوثي على قاعدة العند العسكرية – أكبر قاعدة عسكرية في البلاد، وتقع شمال عدن، ومع ذلك فإن فرحة الحوثيين لم تكتمل، فبعد ساعات فقط على سيطرتهم على بعض أحياء عدن الشرقية ومدخلها الشمالي، انطلقت (عاصفة الحزم) بقيادة المملكة العربية السعودية مع عشر دول أخرى عربية وإسلامية، أعلنت عن تشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية، ويهدف إلى إعادة الشرعية اليمنية إلى العاصمة صنعاء، واستعادة السلطة من الحوثيين[1].

فيما يتعلق بموقف الحراك الجنوبي من تطورات المواجهة بين الرئيس هادي والحوثيين، ظلت الغالبية تعلن الحياد وعدم مناصرة أي منهما على الآخر، لأنها رأت في تلك المواجهات صراعا يخص حكومة صنعاء فقط، وقال علي سالم البيض الذي يتزعم أكبر فصيل في الحراك حينها، إنه سيتم "التصدي لمحاولات تمرير الصراع السياسي إلى الجنوب" [2] وكان البيض قد قطع تعاملاته مع إيران عقب استيلاء حلفائها الحوثيين على

1- مشاريع متصارعة في الجنوب، مرجع سابق، ص6.

2- فؤاد مسعد، (سالم البيض: سنتصدى لمحاولات تمرير الصراع السياسي في اليمن إلى الجنوب)، تقرير نشرته وكالة الأناضول، وتناقلته وسائل إعلام عدة، (15 فبراير 2015)، شوهد في (7 مارس 2020) في الرابط https://cutt.us/AKQAN :

السلطة في صنعاء، أما عناصر الحراك الذين حصلوا من قبل على الدعم والتدريب من إيران فقد انضم أغلبهم إلى قوات المقاومة التي تصددت للحوثيين في الجنوب[1]، وبعد تدخل التحالف العربي في اليمن قامت السعودية والإمارات أبرز دول التحالف، بعمليات تسليح وتجنيد واسعة في المحافظات الجنوبية من أجل مواجهة الحوثيين الذي كانوا يسيطرون على أجزاء من عدن، بالإضافة إلى محافظتي أبين ولحج المجاورتين، وقاتل الجميع ضد الحوثيين حتى تم تحرير عدن في يوليو/تموز 2015، وكذلك تحرير لحج وأبين في أغسطس/آب من العام نفسه[2].

ومنذ العام 2016 بدأت الإمارات بناء تشكيلات شبه عسكرية معظمها من "السلفيين"، وأطلقت على هذه القوة تسمية "الحزام الأمني" في عدن ولحج وأبين، والضالع والنخبة في حضرموت وشبوة والمهرة وسقطرى وهي قوات جنوبيه خالصه وتعمل خارج هيئة الأركان اليمنية لعدم ثقتها في هيئة الأركان المسيطر عليها من قبل قوى الشمال.

أدى ذلك لظهور خلافات بين الرئيس هادي ودولة الإمارات، وخاصة بعد إقالة "خالد بحاح" -الموالي للإمارات- في ابريل/نيسان2016 من منصبيه كنائب لرئيس الجمهورية، ورئيس للحكومة، وتعيين علي محسن صالح الأحمر نائباً للرئيس، وأحمد عبيد بن دغر رئيساً للحكومة؛ وزادت الخلافات بين الطرفين في فبراير/شباط 2017، عندما منعت قوة موالية لأبوظبي الرئيس هادي من الهبوط في مطار عدن، واضطر حينها إلى الانتقال إلى جزيرة سقطرى[3]، وفي وقت لاحق تدخلت قوة إماراتية لضرب قوة يمنية موالية للرئيس في محيط مطار عدن، فيما عُرف حينها بـ"أحداث المطار" [4].

4-2 تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي

تصاعدت حدة التوتر في الوقت الذي باتت الإمارات تسيطر على المناطق الحيوية في عدن بما فيها المطار، وفي أواخر أبريل/نيسان 2017، أصدر رئيس الجمهورية قرارين قضى الأول بإقالة محافظ عدن

1- محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، دراسة صادرة عن: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (سابقا: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية)، (الرياض: نوفمبر 2017)، ص71.

2- انظر: الحرب المفتوحة في جنوب اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، أغسطس/آب 2019، شوهد في (8 مارس 2020)، في الرابط: https://abaadstudies.org/news-59816.html.

3- مستقبل التطورات في عدن وتداعياتها على عاصفة الحزم، تقرير صادر عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، (استنبول: مايو 2017)، ص5.

4- عاصفة الحزم في عامها الرابع.. هل يريد الخليج الانتصار على إيران أم لديه أطماع في اليمن؟ تقرير صادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث، (صنعاء: مارس 2018)، ص14.

عيدروس الزبيدي من منصبه، والثاني بإقالة وزير الدولة هاني بن بريك وإحالته للتحقيق، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة من قبل بعض قيادات الحراك الجنوبي وقواعده، وأقامت فعالية جماهيرية بمدينة عدن في الرابع من مايو/أيار 2017، أصدرت فيها ما يسمى بـ إعلان عدن التاريخي، الذي رفض قرارات الرئيس هادي، وجدد المطالبة بانفصال الجنوب، وأعلن تفويض الزبيدي بإعلان قيادة سياسية وطنية برئاسته لإدارة وتمثيل الجنوب[1]، وعقب ذلك الإعلان بأسبوع صدر بيان يعلن تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة عيدروس الزبيدي، ويضم عددا من الشخصيات الجنوبية العسكرية والمدنية، وبحسب مراقبين فإن المجلس الانتقالي بفعل الدعم الإماراتي صار القوة الضاربة لأبو ظبي في جنوب اليمن، وكياناً موازياً لمؤسسات الحكومة الشرعية[2]. وظلت حالة التوتر قائمة بين الحكومة من جهة والتشكيلات الموالية لدولة الإمارات وعلى رأسها المجلس الانتقالي من جهة ثانية، حتى نشبت مواجهات مسلحة بين الطرفين في عدن استمرت ثلاثة أيام في يناير/كانون 2018، وتوقفت بتدخل السعودية والإمارات، وبعدها دخلت الأوضاع مرحلة من المناورة بين الطرفين، اتسمت بالاتهامات المتبادلة، ثم تطورت إلى توترات في شبوة وسقطرى، وبمستوى أقل في مناطق أخرى في الجنوب، بين من تدعمهم أبو ظبي، وبين الموالين للرئيس هادي المدعوم من الرياض[3].

4-3 اتفاق الرياض بين الحكومة والانتقالي الجنوبي

قادت المملكة العربية السعودية مفاوضات بين الحكومة والانتقالي، استمرت قرابة شهرين حتى تكللت بتوقيع الطرفين على اتفاق حمل اسم اتفاق الرياض، بداية نوفمبر/تشرين 2019، وتضمن تشكيل حكومة جديدة في غضون 30 يومًا، ويكون للجنوبيين فيها تمثيل يساوي الشماليين، ويحصل المجلس الانتقالي على عدد من المقاعد فيها، وضم جميع القوات العسكرية وقوات الأمن من الجانبين لوزارتي الدفاع والداخلية، وعودة الحكومة الحالية إلى عدن وتفعيل المؤسسات الحكومية، وتعيين محافظين جدد في المحافظات الجنوبية

1- نص (إعلان عدن التاريخي)، الصادر عن فعالية أقامها الحراك الجنوبي في مدينة عدن، مايو/أيار 2017، شوهد في (9 مارس 2020) في الرابط: https://stcaden.com/news/7815.

2- أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي- سعودي؟ تقرير نشره مركز كارنيغي للشرق الأوسط في أغسطس/آب 2019، على موقعه في الإنترنت، (شوهد في 9 مارس 2020)، في الرابط : https://carnegie-mec.org/diwan/79708.

3- المرجع نفسه.

خاتمة المبحث الأول :

إن شرعنة الوحدة اليمنية كانت مشوبة بعوامل ضعف بنيوي منذ لحظة التأسيس، نتيجة غياب الاستفتاء الشعبي، وضعف الإطار الدستوري، واحتكار القرار من قبل النخبة. هذه العوامل مجتمعة ساهمت في إفراغ الوحدة من مضمونها التشاركي، وأدت إلى تعميق الأزمات البنيوية التي لا تزال تعصف بالدولة اليمنية حتى اليوم.

❖ المبحث الثاني : التوازن المؤسساتي بعد تحقيق الوحدة

مثّلت الوحدة اليمنية لحظة تاريخية فارقة في مسار اليمن الحديث، إذ دشّنت مشروعًا وطنيًا كان من المفترض أن يُفضي إلى بناء دولة مؤسساتية حديثة، تُدار وفق مبادئ الشراكة والتوازن بين مكوناتها المختلفة، غير أن المسار الذي سلكته الدولة بعد إعلان الوحدة كشف عن اختلالات عميقة في البناء المؤسسي، انعكست على مختلف أجهزة الدولة، وأدت لاحقًا إلى إضعاف تماسكها السياسي والاجتماعي.

يتناول هذا المبحث مسألة التوازن المؤسسي بعد تحقيق الوحدة، من خلال ثلاثة مطالب متكاملة توضح كيف تشكلت الهياكل الرسمية للدولة الموحدة، وكيف تفاقمت الاختلالات داخل هذه الهياكل، وصولاً إلى الانهيار المؤسسي في الوقت الراهن، وما تلاه من تحديات وفرص.

ففي المطلب الأول، نسلط الضوء على ملامح البنية المؤسسية الرسمية التي ترافقت مع إعلان الوحدة، من خلال استعراض مكونات السلطة الرئاسية، التشريعية، التنفيذية، والمؤسسة العسكرية والأمنية، لتوضيح الأسس التي قامت عليها الدولة الموحدة.

أما المطلب الثاني، فيتناول غياب التوازن المؤسسي من زاوية تحليلية نقدية، حيث نستعرض أوجه الخلل في البنية المؤسسية، بما في ذلك الانقسامات البنيوية، والتفكك الأمني، والتدهور القضائي، والهوة الاقتصادية، وأزمة الهوية، إضافة إلى الأحداث الكبرى مثل حرب 1994، وبروز الحراك الجنوبي، وثورات الربيع، التي كشفت هشاشة الدولة.

وأخيرًا، يناقش المطلب الثالث الواقع المؤسسي الراهن، الذي يتسم بالانهيار شبه الكامل في مؤسسات الدولة، في ظل تعدد مراكز السلطة، وتفشي الانقسامات، مع استعراض فرص الإصلاح المؤسسي كخيار استراتيجي للخروج من الأزمة وبناء دولة جديدة على أسس توازن وتمثيل وشراكة حقيقية.

يُعد هذا المبحث محاولة لفهم العلاقة الجوهرية بين الوحدة والتوازن المؤسسي، وكيف أن الإخفاق في إدارة هذه العلاقة أسهم بشكل مباشر في تفكيك الدولة.

المطلب الأول: البنية المؤسساتية بعد تحقيق الوحدة 1990-1994ومابعد1994م

أولا : بعد تحقيق الوحدة 1990-1994

عقب إعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، بدأ العمل على دمج مؤسسات الدولتين السابقتين الجمهورية العربية اليمنية – الشمال، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية – الجنوب. غير أن هذا الدمج لم يتم على أسس تكاملية مدروسة، بل اتخذ شكل محاصصة هشة، وبرزت منذ البداية مؤشرات على وجود خلل في التوازن المؤسسي بين الشريكين. في هذا المطلب، نعرض أبرز مكونات هذه البنية وتحولاتها المبكرة في الفترة من توقيع الوحدة 1990 – حتى اندلاع الحرب 1994 من خلال الاتي :

1. توقيع اتفاق الوحدة وتشكيل المجلس الرئاسي

وجدت القيادة الشطرية في عدن وصنعاء، أن مرحلة تحقيق الوحدة التي تضمنها الدستور، تحتاج الى تعديل يؤمن عمليات تحول اليمن، من دولتين شطريتين وسلطتين مختلفتين، الى دولة واحدة، وسلطة واحدة، وهي عملية لابد من أن تأخذ بعين الاعتبار، الدمج الكامل للكيانين بكامل مؤسساتهما، بما يضمن تثبيت دولة الوحدة وقيامها على أسس لاتتيح لأية ثغرة ان تمسها بعد قيامها، ولوضع خطة مأمونة لتحقيق الوحدة، كان لابد من عقد لقاء تحضره قيادة الطرفين لبحث مثل تلك الخطة.

وكانت الفترة ما بين 19 إلى 22 إبريل 1990 م موعداً لأهم اجتماع في تاريخ العمل الوحدوي عقد في صنعاء ترأسه كل من الرئيس علي عبدالله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني. وخلال ذلك اللقاء تم الاتفاق على أسس تحقيق الوحدة التي تمثلت باتفاق إعلان دولة الوحدة الذي تضمن أن تقوم في 22 مايو 1990 م بين الين «الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية » وحدة اندماجية كاملة، تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما، وتسمى الجمهورية اليمنية، وتحددت فترة انتقالية، لمدة سنتين ونصف، من تاريخ نفاذ الاتفاق، على أن تكون السلطة التشريعية الواحدة، هي قوام أعضاء مجلسي الشعب والشورى للدولتين، ويتم انتخاب مجلس الرئاسة، فور موافقة مجلسي الشورى والشعب على الدستور، وإعلان الجمهورية اليمنية الجديدة، على أن يتم ذلك من خلال هيئة مجلس الشعب والمجلس الاستشاري، ويكون مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء، ينتخبون من بينهم رئيس مجلس الرئاسة، ويخول مجلس الرئاسة إصدار قوانين لها قوة القانون، بشأن شعار وعلم ونشيد الجمهورية اليمنية، ويُشكل مجلس استشاري من 45 عضواً ويُعيّن 31 عضواً كقوام للبرلمان الجديد، وأن يكون الاتفاق منظماً للفترة الانتقالية.

وفي مايو 1990م انتخب أعضاء المجلس الاستشاري وهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في اجتماع مشترك لهم في عدن مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية، وفي أول اجتماع لمجلس الرئاسة جرى انتخاب أعضاء مجلس رئاسة اليمن الموحد، على النحو الأتي :

1- علي عبدالله صالح – رئيساً لمجلس رئاسة الجمهورية.

2- علي سالم البيض – نائب للرئيس.

3- عبدالعزيز عبدالغني – عضو.

4- سالم صالح محمد – عضو.

5- عبدالكريم العرشي – عضو.[1]

وفور انتخابهم أقسم أعضاء مجلس الرئاسة، باعتبارهم، أول قيادة لدولة الوحدة اليمنية، ثم عقدوا أول جلسة لهم وانتخبوا علي عبدالله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة، وبذا يصبح أول رئيس لدولة الوحدة. [2]

2- تشكيل الحكومة الأولى (1990/5/24 – 1993/5/29) والاستفتاء على الدستور

تم تشكيل أول حكومة وحدة وطنية بموجب القرار الجمهوري رقم 1 الصادر بتاريخ 24 مايو 1990م. وقد كُلِّف المهندس حيدر أبو بكر العطاس برئاسة هذه الحكومة، ليصبح بذلك أول رئيس وزراء لدولة الوحدة.

جاء تشكيل هذه الحكومة تتويجًا لعملية التوحيد بين الجمهورية العربية اليمنية الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجنوب، حيث ضمّت الحكومة وزراء من الطرفين، وعكست توازنًا سياسيًا بين القوى الرئيسية في الدولتين السابقتين. وقد أُنيطت بها مهمة إدارة شؤون الدولة الموحدة، وترسيخ أسس النظام الجمهوري الديمقراطي، ووضع اللبنات الأولى لدستور دائم للبلاد.

- ✓ تكوّنت الحكومة من وزراء من الطرفين، وفق مبدأ المناصفة.
- ✓ تم تقاسم الوزارات السيادية الداخلية، الدفاع، الخارجية بين طرفي الوحدة.

1- الوحدة اليمنية – الحكومة الأولى (1990/5/24-1993/5/29م)، موقع المؤتمر نت، رابط الصفحة https://www.almotamar.net/22may/showdetails.php?id=106

2- انظر : محمد حسين الفرح، معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن 1962-199، مع عرض لوقائع ووثائق اول انتخابات رئاسية يمنية، مركز البحوث والمعلومات، وكالة سبأ، ط1 صنعاء، 2002، ص80.

استـــمرت حكومة العطاس حتى تاريخ 29 مايو 1993م، حين أُجريت أول انتخابات برلمانية في ظل الوحدة، وتم على إثرها تشـكيل حكومة جديدة وفقًا لنتائج تلك الانتخابات برئاسـته أيضـا للمره الثانيه حتى انتهاء حرب 1994.

وتم خلالها إقرار قانون إجراء الاسـتفتاء على دسـتور الوحدة اليمنية بتاريخ في 10 فبراير 1991 م من قبل رئيس مجلس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس و رئيس مجلس الرئاسة علي عبد الله صالح.
حيث تمت عملية الاستفتاء العام على دستور الجمهورية اليمنية في 15-16 مايو من عام 1991 م.

3. أول انتخابات برلمانية (الاختلال الأول):

تُعد السـلطة التشـريعية إحدى الركائز الجوهرية في أي نظام سـياسـي ديمقراطي، حيث تمثل التعبير المؤسـسـي عن الإرادة الشـعبية، وتُناط بها مهام التشـريع والرقابة على أداء السـلطة التنفيذية. بعد إعلان الوحدة اليمنية، برزت الحاجة إلى بناء سلطة تشريعية موحدة تعكس التعدد السياسي والجغرافي للدولة الجديدة، وتُسهم في ترسـيخ النظام الديمقراطي الوليد. غير أن السـياق الانتقالي وتعقيداته ألقى بظلاله على طبيعة تكوين هذه المؤسسة، مما يستدعي دراسة موقعها ضمن البنية المؤسسية العامة، ومدى قيامها بوظائفها الدستورية في ظل بيئة سياسية غير مستقرة.

نتائج الانتخابات البرلمانية اليمنية 1993 [1]			
الحزب	الأصوات	%	المقاعد
المؤتمر الشعبي العام	640,523	28.7	122
التجمع اليمني للإصلاح	379,987	17.0	63
الحزب الاشتراكي اليمني	413,404	18.5	56
حزب البعث العربي الاشتراكي	76,520	3.4	7
حزب الحق	18,454	0.8	2
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	52,303	2.3	1
حزب رابطة أبناء اليمن	16,155	0.7	0
تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	6,170	0.3	1
الحزب الناصري الديمقراطي	4,687	0.2	1
أحزاب أخرى	11,015	0.5	0
المستقلين	613,023	27.4	48
أصوات باطلة	29,943	–	–
المجموع	2,262,184	100	301

ولكن من خلال نتائج الانتخابات النيابية رأت القيادة الجنوبية بأن الحزب الاشتراكي لم يتم تمثيله تمثيلاً عادلاً يوازي مشاركتهم في إدارة وتسيير الدولة كما هو متفق على ذلك بالنسبة لمجلس الرئاسة والحكومة، وباعتبارهم كشريك في دولة الوحدة، ورأو الأمر وكأنه بداية لسحب البساط من تحتهم, وإدخال فاعلين اخرين مثل حزب الإصلاح على وجه الخصوص والذي تحصل على ثاني اعلى عدد للمقاعد النيابية، ومما يزيد هذه الشكوك ويجعلها واقعيه هو معرفة ان تأسيس هذا الحزب الجديد كان بتوصية من الرئيس صالح ليكون حزباً حليفاً لحزب المؤتمر الشعبي العام.

وهكذا اصبح الطرف الشمالي يمتلك تمثيلاً اكثر من الطرف الجنوبي حيث ان حزبي المؤتمر والإصلاح لوحدهم حصلو على 185 مقعداً من اصل 301، مقابل حصول الحزب الاشتراكي على 56 مقعداً فقط، وبدوره أدى هذا الى ظهور الخلافات والتي أوصلت القيادتين الى وثيقة العهد والاتفاق في الأردن 1994.

وثيقة العهد والاتفاق 1994 : كان كل ما سبق بمثابة مقدمات طبيعية للانفجار الكبير: حرب صيف 1994م ففي ظل الاحتقان السياسي والتدهور المؤسسي دخل الشركاء السابقون في مواجهة مفتوحة وقد كشفت هذه الاختلافات عمق الفشل المؤسسي الذي صاحب تجربة الوحدة فقد تبين أنه لا الجيش موحد ولا المؤسسات مستقلة ولا الشعب ملتف حول مشروع وطني جامع.

1- أعضاء المجلس للفترة 1993م – 1997م ، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية ، رابط : https://2u.pw/RU3yS .

4- حرب 1994 (الاختلال الثاني) :

جاءت حرب 1994 لتكشــف عن عمق الأزمة في بنية الدولة، واختلاف نوايا قادة القطرين على طريقة الحكم, حيث انفجرت التناقضات السياسية والمؤسسية التي تراكمت بعد إعلان الوحدة.

و كانت ابرز النتائج على النحو التالي :

- ✓ اعتبرت القيادة الجنوبية إعلان الحرب بأنه ألغاء عملي لاتفاق الوحدة الموقع بين الحزب والمؤتمر والتي كانت تنص على الشراكة و الأخذ بأفضل ما في النظامين السابقين.
- ✓ اندلعت الحرب نتيجة فشل الشراكة السياسية بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، وتفاقم التوتر العسكري والأمني بين الطرفين.
- ✓ حُسمت الحرب عسكريًا لصالح الشمال، لكنها لم تُنهِ الأسباب التي قادت إليها، بل زادتها تعقيدًا.
- ✓ اسـتخدم الطرف الشـمالي كل ما لديه من مؤسـسـات: الجيش، الأمن، الإعلام، لتأكيد هيمنته، مما حوّل الدولة إلى ميدان صراع.
- ✓ احداث تغييرات بنيوية كبيرة على عكس مانصـت عليه اتفاقية الوحدة بين الطرفين، وتم إصـباغ الشـرعية على هذه التغييرات بمشـاركة السـلطة التشـريعية والسـلطة القضـائية المُسيطر عليها والمُتحكم بها طرف الشمال.

*** مخطط يبين احداث الفترة مابين 1990 –1994**

الانتخابات البرلمانية	المؤسسة العسكرية	الاستفتاء الشعبي	الحكومة	مؤسسة الرئاسة
إجراء اول انتخابات برلمانية 1993	دمج القوات العسكرية	الاستفتاء على الدستور 2001	تشكيل حكومة مناصفة 50/50 من الجنوب و الشمال	تشكيل المجلس الرئاسي 2000

أدى فشل عمليات الدمج ، اختلال تمثيل الطرف الجنوبي في السلطة وعمليات تصفية قيادات جنوبية الى إحتقان سياسي بين قيادة طرفي الوحدة

توقيع وثيقة العهد والاتفاق في الأردن 1994

عدم الالتزام بما ورد في الوثيقة أدى الى :

اعتكاف الشركاء الجنوبيين في عدن للضغط السياسي على الشمال لتطبيق ما ورد في اتفاقية الاردن

اعلان قيادة الشمال الحرب على الجنوب من ميدان السبعين صنعاء 1994/4/27

اعلان قيادة الجنوب فك الارتباط 21 مايو 1994

نتائج المرحلة الأولى :

1- اندلاع حرب 1994 وهزيمة القيادة الجنوبية الشريكة في الوحدة وخروجها من اليمن. مع اصدار احكام غيابية بحقهم
2- السيطرة على كامل الأراضي الجنوبية
3- تطبيق الوحدة بالقوة العسكرية
4- تعزيز سياسة الحكم الفردي , واحكام السيطرة على كافة اليمن

ثانيا : ما بعد حرب 1994 : التحول من الشراكة الى توطيد الحكم الفردي

بعد ما تم حسم الحرب لصالح الطرف الشمالي لم يتم إصلاح الأوضاع المؤسسية بل بالعكس زاد الوضع سوءًا فقد تم التعامل مع الجنوب كأرض مغلوبة يجب إخضاعها وليس كشريك ينبغي استيعابه مما عمّق مشاعر السخط وأسس لجولة جديدة من الصراعات في العقود التالية.

وهنا سنتحدث عن الاختلالات في التوازن المؤسساتي في الأربعة المؤسسات حسب المخطط التالي :

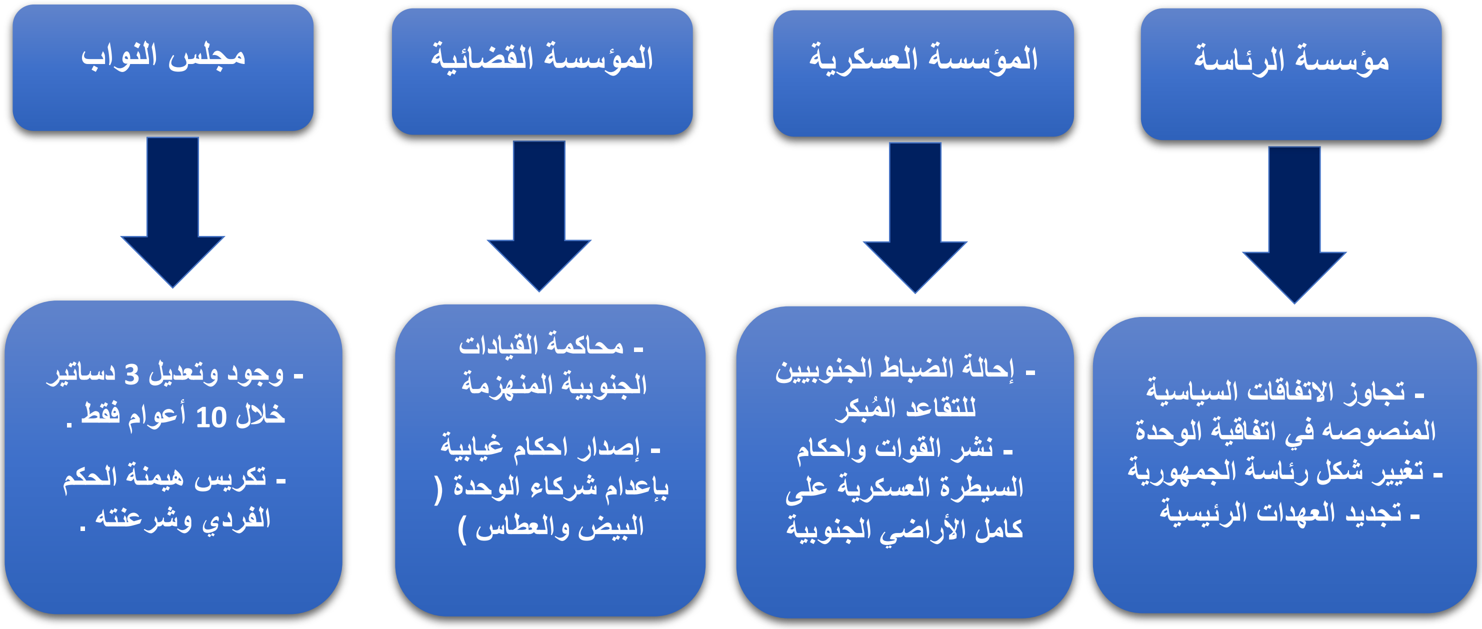

5-التعديلات الدستورية (الاختلال الثالث)

تم تقسيم هذه التعديلات على فترتين وعدة اتجاهات رئيسية :

أولا : التعديلات الدستورية 1994 (اي بعد الحرب)

جاءت التعديلات الدســـتورية في 1/10/1994 [1]، مواكبةً لإفرازات التطورات الســـياســـية التي أعقبت الانتخابات النيابية في 27 أبريل 1993[2]، واحتلت مسـألة الإصـلاحات الدسـتورية أولوية خاصـة لدى الأحزاب المؤتلفة في الحكومة المنبثقة عن أول انتخابات نيابية تعددية في الجمهورية اليمنية. فلم يكن دســتور دولة الوحدة

1- أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 1994/4/1 التعديلات الدستورية لمدة 80 مادة منها(50) مادة تعديل صياغة، و(29) مادة معدلة، وإضافة مادة واحدة، ليصبح عدد مواد الدستور (159) مادة. انظر قرار مجلس النواب رقم 12 لسنة 1994 بشأن إصدار التعديلات الدستورية، صنعاء 1994/10/1

2- حيث أسفرت انتخابات 1993 عن تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثي (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح)، إلا أن حرب 1994 أدت إلى إقصاء الحزب الاشتراكي وخروجه من حكومة الائتلاف.

محل إجماع ولا منبع رضـــا، لا بالنســـبة إلى الحزبين الحاكمين اللذين توليا إعداده وإقراره والدفاع عنه، ولا إلى أحزاب المعارضــة التي وقفت منذ اللحظة الأولى رافضــة لصــيغة الدســتور بالصــورة التي أقرت، في الوقت الذي هيمن على الحزبين الحاكمين المؤتمر والاشتراكي حلم الوحدة اليمنية، ولم يلتفتا في هذه الأثناء لأي معارضة، أو لأية أخطاء دستورية أو قانونية قد ترتكب لصالح نجاحها في تحقيق الهدف الأساسي وهو توحيد اليمن المعاصر.

وكان الغرض الأساسي من تعديل في الدستور هو تغيــير شــكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ورئـيس لمجلـس الرئاسة – في الدستور السابق – إلى رئيس جمهورية منتخب من قبل الشعب ويعيـن نائباً لـه، مادة 105في التعديلات الدستورية 1994. وفي حالة خلو منصـب رئـيس الجمهوريـة أو عجزه الدائم عن العمل، يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمـــدة لا تـــزيد عـــن 60 يوماً من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة للرئيس، مادة 115.

أيضــاً عمــل المشــرع على تحديد سلطات رئيس الدولة، ومن أهم السلطات حسب الــتعديل الدستوري، يكلف من يقوم بتشكيل الحكومة مادة 110 فقرة 4، يقوم بتعيين نائب رئـيس الجمهوريــة 105 فقـرة 5 و يعيـن ويعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين مادة 118 فقرة 9

وفي الغالب جاءت التعديلات الدستورية لتعزز سلطة رئيس الدولـــة، وكان حاسماً في تحديد هوية النظام السياسي كإحدى نتائج حرب 1994.[1]

– نتائج التعديلات

رغم أن التعديلات الدســتورية لعام 1994 جاءت في ظاهرها كاســتجابة لتحولات ســياســية أعقبت أول انتخابات نيابية تعددية في اليمن الموحد 1993، إلا أنها في جوهرها عكست انقلاباً دستورياً على صيغة التوازن التي حاول دســتور دولة الوحدة أن يُقيمها بين المكونات الســياســية للدولة. وقد جاءت هذه التعديلات بعد حسـم الحرب لصـالح طرف سياسي واحد، وهو حزب المؤتمر الشعبي العام، متحالفاً مع قوى تقليدية ودينية وقبلية، بعد إقصــاء شــريكه الرئيســي الحزب الاشــتراكي اليمني بالقوة، وتتمثل اكبر التجاوزات في هذه التعديلات من خلال مايلي :

1 – د. بلقيس احمد منصور – كتاب "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي" 2004، صنعاء، مكتبة مدبولي، ص 145.

1. إلغاء الشكل الجماعي للرئاسة وتكريس السلطة الفردية

شكّل الانتقال من "مجلس رئاسة" مكوّن من عدة أعضاء إلى "رئيس جمهورية منتخب من الشعب" أهم ملامح التعديل الدستوري، حيث ألغى البنية التوافقية للجهاز التنفيذي الأعلى في الدولة، وكرّس بدلاً منها سلطة فردية مركزية. هذا التعديل لم يكن فقط إجراءً تنظيمياً، بل كان تعبيراً سياسياً عن طيّ مرحلة الشراكة الثنائية التي مثّلتها الوحدة في بدايتها، وتحويل الدولة إلى نظام رئاسي مركزي يخدم طرفاً واحداً.

2. توسيع صلاحيات الرئيس وتقليص استقلالية المؤسسات

نصّت التعديلات على منح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، شملت:

- تعيين نائب الرئيس مادة 105.
- تكليف رئيس الحكومة مادة 110.
- تعيين وعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين مادة 118.

هذه التوسعات خلقت بيئة سلطوية، جعلت من الرئيس محور النظام السياسي، وأضعفت مبدأ الفصل بين السلطات، وقوّضت أي توازن محتمل بين الرئاسة والحكومة أو البرلمان أو حتى القضاء.

3. غياب الشرعية التوافقية في ظروف التعديل

من الناحية السياسية، تم إقرار هذه التعديلات في ظرف استثنائي، عقب حرب داخلية تم فيها إقصاء الشريك الجنوبي بالقوة العسكرية، مما أفقد العملية الدستورية مشروعيتها الوطنية. فالدستور الذي كان في الأساس محل خلاف من مختلف القوى، تم تعديله في وقت انفرادي، بدون مشاركة الطرف الذي مثّل أحد جناحي الوحدة، مما جعل الدستور بعد الحرب أداة لترسيخ نتائج الصراع العسكري، لا ميثاقاً وطنياً جامعاً.

4. تثبيت نتائج الحرب في النص الدستوري

بهذه التعديلات، تحوّل الدستور إلى أداة لإعادة هندسة النظام السياسي على صورة المنتصر، وتم تثبيت نتائج الحرب – سياسياً ودستورياً – بما يخدم سلطة فردية لا مؤسسة جماعية. هذا التثبيت جعل من التعديلات خطوة مفتاحية في تفكيك وحدة الدولة من الداخل، رغم الادعاء بالحفاظ على شكلها الخارجي.

الخلاصة

شكلت تعديلات 1994 لحظة انحراف خطيرة في مسار الوحدة اليمنية، حيث أعادت إنتاج النظام السياسي على قاعدة التفرد والهيمنة، لا الشراكة والتوازن. لقد مكّنت هذه التعديلات نظام علي عبد الله صالح من الإمساك بمفاصل الدولة دون شريك، وأرست أسس النظام الرئاسي السلطوي الذي مهّد لاحقًا لاختلالات أعمق

انتهت بثورات، وحروب، وانقسـامات طاحنة. ومن هنا، فإن هذه التعديلات لا تُفهم إلا باعتبارها واحدة من أبرز التجاوزات الدستورية التي أطاحت بفكرة الدولة الوطنية المتوازنة في اليمن.

ثانيا: التعديلات الدستورية في العام 2001

أثارت التعديلات الدستورية التي اقرت في 20 فبراير 2001 الكثير من الجدل في الأوساط السياسية اليمنية، ففي 18 أغسطس 2000، بينما كان أمناء الأحزاب السياسية مجتمعين مع رئيس الجمهورية ليناقشوا دعوتهم الخاصة بإجراء حوار وطني حول مقترح التعديلات الدستورية، قبل إحالته إلى مجلس النواب، تم إعلامهم بأن المشروع سيناقش في 2000/8/19 أي في اليوم التالي للاجتماع في مجلس النواب لإقراره من حيث المبدأ، وهو ما تم فعلاً[1]. وبعد ثلاثة أيام من النقاش حول مشروع التعديلات داخل مجلس النواب أُقترح خلالها أعضاء المجلس مواد جديدة إلى مشروع رئيس الجمهورية.

وكانت أهم المواد الدستورية المقترح تعديلها من المجلس هي:

- **المادة** 111 الخاصة بفترة رئيس الجمهورية وبحيث تكون سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات وهي مادة جديدة انتقالية تنص على أن تبدأ فترة التجديد للرئيس من الدورة الحالية له ولمدة دورتين انتخابيتين.

عدم الموافقة على تعديل المادة المقترح تعديلها من قبل الرئيس والتي كانت تنص على عدم صلاحية رئيس الجمهورية في إصدار قوانين بقرارات أثناء غياب المجلس.

وفي جلسة خُصصت لإقرار المشروع المدمج المقترحات المقدمة من الرئيس بالإضافة إلى المقترحات المقدمة من مجلس النواب صوت أعضاء مجلس النواب عليه في 23/8/2000، وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس مقابل 48 عضواً اعترضوا على المشروع أو امتنعوا عن التصويت.

وفي 24/8/2000، أصدر عدد من أعضاء مجلس النواب بياناً بينوا فيه اعتراضهم على طريقة التصويت داخل مجلس النواب على مشروع التعديلات، وذكروا فيه أن التصويت قد تم مخالفاً للوائح المعمول بها، وفي

1- في 2000/8/19 بعث الرئيس علي عبد الله صالح رسالة إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب يطلب تعديل بعض مواد الدستور، وذلك استناداً إلى المادة (156) من الدستور التي تخوله هذا الحق، هذه المواد هي: ((10، 13، 61، 86 ،91 ،100، 92، 119، 107، 125، 143، 156 ،158 ،159)، كما اشتملت هذه المقترحات على شطب المادتين (119،158)، وإضافة مادة بعد المادة (34) بخصوص النظافة والبيئة.

البيان هدد هؤلاء الأعضاء برفع دعوى قضائية إلى المحكمة الدستورية العليا يطالبون فيها بالحكم بعدم دستورية التصويت على التعديلات. [1]

ثالثا : الاتجاهات الرئيسية للتعديلات الدستورية

أتت التعديلات الدستورية معبرة عن رغبة إرادة طرف سياسي واحد، ومن خلال مجلس النواب الحالي الذي يشكل الحزب الحاكم الأغلبية فيه، وقد جاءت هذه التعديلات ضمن عدة اتجاهات :

الاتجاه الأول: اتجاه يُكرس هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات:

لقد تمخض عن عملية الحوار بين القوى السياسية داخل المجلس النيابي وخارجه حول مشروع تعديل المواد الخاصة بمجلس الشورى وفقاً للتصورات التي وردت ضمن المشروع المقدم من رئيس الجمهورية استبدال النص السابق للمادتين 149 و 125 المتعلقتين بإنشاء المجلس الاستشاري، بثلاث مواد جديدة، حددت فقراتها، أسلوب تكوين المجلس وحجم عضويته، وصلاحياته الدستورية، وطبيعة علاقاته بالسلطة التنفيذية والتشريعية.

إذ حددت المادة 125 فقرة 2 أن يتكون مجلس الشورى من مائة وأحد عشر عضواً يعينهم رئيس الجمهورية من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الاجتماعية [2] وتحديد شروط العضوية، والمزايا والحقوق التي يتمتع بها أعضاء مجلس الشورى.

وبالتالي فإنه قد تم استحداث مؤسسة جديدة إلى المؤسسات التقليدية للسلطة التنفيذية هي (مجلس الشورى)، وقد أدرجت التعديلات هذا المجلس في الفصل الثاني من الباب الثالث من الدستور والمخصص لتنظيم رئاسة الجمهورية، وهذا يدل على تبعية هذا المجلس لمؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية.

وقد تراوحت صلاحيات المجلس ومهامه بين اختصاصات ذات صبغة استشارية يسديها للسلطة التنفيذية، أما الصلاحيات الأكثر أهمية فهي التي يمارسها المجلس بالاشتراك مع السلطة التشريعية، إذ يقوم بالاشتراك مع مجلس النواب بتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، والمصادقة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدود، والتشاور فيما

1- محمد المقالح، قراءة تحليلية لنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية، (صنعاء، ملتقى المجتمع المدني، كتاب القسطاس (8)،2001، ص26.

2- المادة (1/125) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل سنة 2001.

يـرى رئـيس الجمهورية عرضه من قضايا على الاجتماع المشترك [1]، ويلتئم الاجتماع المشـترك لمجلسـي النواب والشورى بناءً على دعوة من رئيس مجلس النواب وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين [2].

وهذه الوظائف تتعارض مع الدستور اليمني، وبما أن مجلس الشورى أحد مؤسسات السلطة التنفيذية فهو ســـلطة تنفيذ لا تشريع، ومن ثم لا يجوز أن تسند إليه وظائف تشريعية، لأن الدستور جعل سلطة التشريع حكراً على مجلس النواب بنص المادة 61 منه التي تقول (إن مجلس النواب هو الســلطة التشــريعية للدولة)، وبما أن الدستور اليمني جعل مــبدأ الفصــل بيــن السلطات من أهم أسس النظام السياسي للبلاد فإن أي تعديلات تمنح لمجلس الشورى، وهو سلطة تنفيذية، صلاحيات دستورية تعتبر تقويضاً لواحد من أسس النظام السياسي، وفضلاً عن ذلك يجعل التعديلات تراجعاً كبيراً عن الديمقراطية باعتبار أن مبدأ الفصل بين سلطات الدولة الثلاث من أهم مميزات النظام الديمقراطي.[3]

<u>الاتجاه الثاني :</u> اتجاه يعزز سلطة رئيس الجمهورية :

تتعلق المادة 100 من الدسـتور النافذ بسـلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب، وقد أقر الدسـتور المذكور مبدأ الحق للرئيس في حل مجلس النواب ولكن قيده في ممارســة هذه الســلطة بالقيود التالية: أن يكون الحل لضــرورة، وأن يوافق الشــعب على الحل من خلال اســتفتاء عام يجب أن يتم خلال 30 يومًا، وإذا وافقت الأغلبية من عدد الأصــوات على الحل وجب دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة خلال 60 يومًا على الأكثر من تاريخ نتيجة الانتخابات.

وجاءت التعديلات بهدف التخفيف من القيود على حق الحل المخول للرئيس وتحريره من أغلظ تلك القيود وهو شرط موافقة الشعب على قرار الحل، وجعل التعديل من حق الرئيس دون أن يشاركه في ذلك الشعب أو حتى هيئة من الهيئات التمثيلية.

وما سـبق يعتبر تراجعاً عن الديمقراطية، لأن العلة من شــرط موافقة الشــعب على قرار الحل ترجع إلى اعتبارات أخرى، أهمها يرجع إلى فلسـفة الدسـتور النافذ في تنظيم العلاقة بين السـلطتين التنفيذية والتشـريعية في الدولة. فقد اشـترط الدسـتور الموافقة الشـعبية على حل مجلس النواب بقرار من الرئيس للحد من هيمنة السـلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، والاحتفاظ بقدر وافر من الاستقلال بين السلطتين. [4]

1- نفس المصدر السابق، فقرة (5).

2- المادة (3/125) نفس المصدر السابق.

3- احمد الوادعي، التعديلات الدستورية، صحيفة الشورى (صنعاء)، عدد 264، 2000/11/19، ص 4.

4- احمد علي الوادعي، قراءة في مشروع التعديلات الدستورية، صحيفة الشورى، (صنعاء)، عدد 205، 2001/1/7.

فتعديل مدة رئيس الجمهورية من خمس سنوات إلى سبع سنوات شمسية، وفقاً لنص المادة 111 من الدستور المعدل 2001 ويسري تطبيقها ابتداءً من الدورة الأولى الحالية لمدة رئيس الجمهورية، هذا يؤدي إلى الحيلولة دون وجود إمكانية لتداول السلطة. وارتباطاً بهذا التعديل استحدثت مادة جديدة أسقطت الفترة السابقة لتولي رئيس الجمهورية الحالي للسلطة، فقد كان مقرراً وفقاً للدستور أن تنتهي ولاية الرئيس عام 2003، ولا يجوز له بعدها الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، غير أن هذا التعديل قد أعطاه الحق في تولي المنصب حتى عام 2013.[1]

الاتجاه الثالث: يهدف إلى إسقاط سمو الدستور وأهميته كعقد اجتماعي :

وذلك بإعطاء مجلس النواب حق تعديل معظم مواد الدستور من دون استفتاء شعبي. وترى أحزاب المعارضة أن ذلك التعديل سيؤدي إلى تحويل الدستور المكتوب إلى ضرب من العبث، لأنه سيكون بمقدور السلطة تغييره متى أرادت ذلك ومن دون أخذ رأي الشعب من خلال الاستفتاء. [2]

الاتجاه الرابع: رغبة المؤتمر الشعبي العام في تعزيز مواقعه في السلطة :

جعل فترة مجلس النواب ست سنوات بدلاً من أربع، على أن تسري المدة المضافة إلى مدة مجلس النواب القائم، وهذا يعني استمرار سيطرة حزب الأغلبية على مجلس النواب، ويعني أيضاً إهداراً لمبدأ سيادة الشعب ولإرادة الناخبين إن وجدت، والتي يفترض إنها اتجهت إلى إنابة أعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنوات، والوكالة تنتهي بمضي مدتها. وتمديدها من طرف واحد يكون باطلاً، ولا تتجدد هذه المدة إلا بالاقتراع السري العام الحر والمباشر، الأمر الذي يجعل استمرار مجلس النواب بعد مضي مدته خروجاً على الشرعية ومن قبيل اغتصاب السلطة.

خلاصة المطلب :

يشوب الدستور اليمني عدة ثغرات لا تساعد على تحقيق الاستقرار المؤسسي، وتتعلق هذه الثغرات أساسا بنظام الحكم وتنظيم السلطات، حيث يعطي الدستور رئيس الجمهورية حق التشريع (المادة 119)، وهذا غير جائز في النظام الرئاسي، ويمنحه سلطة منفردة عن الحكومة، بل هو المسؤول عن تكليف من يشكل

1- محمد عبدالعاطي، المعارضة اليمنية، تغيير الدستور صفقة بين الحكومة والإصلاح، 21/أغسطس/2000 .http://www.islamonline.net/101/arabic/dawalia/ahadaath/2000/cug-26/alhadath10

2- صحيفة الشورى (صنعاء)، عدد 256، 2001/2/11.

الحكومة وإصدار قرار بتسمية أعضائها المادة 4/118، وهذا غير جائز في النظام البرلماني حيث يكلف زعيم حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة. [1]

إن هذه الثغرة تهدد حقيقة الاستقرار المؤسسي للدولة، لأن عدم نص الدستور على إعطاء حق تشكيل الحكومة لحزب الأغلبية أو تشكيلها بموافقته، يفتح الطريق لنشوب أزمات سياسية خطيرة لا يستبعد أن تؤدي إلى فراغ في السلطة، في حالة استخدام رئيس الجمهورية صلاحيته الدستورية لحل مجلس النواب، لمواجهة إصرار حزب الأغلبية على تشكيل الحكومة، والذي ستستخدم أغلبيته حقها الدستوري في حجب الثقة عن الحكومة وهكذا. الخ [2]

من ناحية ثانية، لم يحدد الدستور أُسساً وقواعد "تشكل الإطار العام لعملية آلية تداول السلطة بين الأحزاب، لا يجوز الخروج عنها، وتضمن استقرار المجتمع وعدم تعرضه لهزات وارتباكات، جراء التغييرات الجذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحدثها برامج الأحزاب المتوالية على الحكم، ورغم تعدد التعديلات الدستورية إلا أنه لم يتم تلافي هذه الثغرات.

ويرى أحد الباحثين أن عملية تعديل الدستور ليست سلبية في حد ذاتها، وإنما الإطناب في استعمالها وبشيء من السهولة وعلى امتداد فترات قصيرة يُهدد الاستقرار الدستوري، وفي هذا الإطار يبدو أن التجربة اليمنية قد وقعت في هذا المأزق، ففي فترة لم تتجاوز العشر سنوات وصلت التعديلات إلى تعديلين شملت 110 مادة في التعديلين من الدستور، إلى حد أن البعض تحدث عن أكثر من دستور منذ الوحدة [3] (انظر الجدول رقم 1).

السنة	عدد مواد الدستور الأساسي	عدد المواد المعدلة	عدد المواد المضافة	عدد المواد الملغاة	التاريخ	طالب التعديل
تعديلات 1994	131	59	69	1	1994/8/6	حزبا المؤتمر والإصلاح
تعديلات 1998	159	13	6	2	1998/11/20	رئيس الجمهورية
المجموع	290	72	75	3	-	-

جدول رقم (1) يبين حجم التعديلات الدستورية خلال الفترة 1990-2000 [4]

1- د. بلقيس احمد منصور – كتاب "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي"، مرجع سابق، ص 159.

2- ياسين ناشر" هل يتطلب الدستور تغييراً كاملاً ام تعديلاً جزئياً"، مجلة القسطاس، صنعاء، ملتقى المجتمع المدني، العدد27، اكتوبر 2000)، ص 20.

3- أمين الغيش، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن 1990-2000، (تونس : جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2000)، ص 143.

4- د. بلقيس احمد منصور – مرجع سابق، ص 162.

ولذلك ترى الباحثة د. بلقليس أبو أصبع بأن التعديلات الدستورية المُستفتى عليها في مجملها لم تكن مستندة إلى دواعٍ ملحة أو مبررات توجبها وإنما كانت في الغالب تهدف الى تعزيز قبضة السلطة التنفيذية وإعطائها قدراً كبيراً من الهيمنة على السلطات الأخرى، التي أفقدتها التعديلات بعضاً من صلاحياتها وسلطاتها المتعارف عليها في دساتير الدول الديمقراطية أو حتى شبه الديمقراطية.

المطلب الثاني : ترسيخ غياب التوازن المؤسسي

رغم التفاهمات الأولى التي رافقت إعلان الوحدة، إلا أن الأداء الفعلي للمؤسسات أظهر انزياحًا تدريجيًا عن التوازن المنشود. فقد بدأت ملامح اختلالات مؤسسية تظهر في توزيع السلطات، وطريقة صنع القرار، مما أدى إلى تآكل تدريجي في منطق الشراكة بين القوى السياسية والمناطقية.

في هذا المطلب نُحلّل كيف ساهمت الحرب، وتداعياتها، والخيارات السياسية التي تلتها، في ترسيخ الخلل المؤسسي، وتفكك بنية الدولة، وإضعاف مقومات الهوية الوطنية، ما مهد الطريق لانبعاث الحركات الاحتجاجية والانفصالية في مراحل لاحقة من خلال :

1. مركزية السلطة

على الرغم من الدعوات إلى بناء دولة مدنية حديثة، إلا أن مراكز القرار الحقيقية تركزت في العاصمة صنعاء، وتم تجاهل البعد الاتحادي أو المحلي في الحكم، وتركّز النفوذ في مؤسسة الرئاسة ووزارة الدفاع والداخلية، وأدى ذلك إلى شعور قطاعات جنوبية بالتهميش، وأضعف من فرص التنمية المتوازنة.

وقد كان للحرب الأهلية التي اندلعت عام 1994 دور حاسم في تكريس هذه الحالة إذ بعد انتهاء الحرب بانتصار القوات الشمالية تم التعامل مع الجنوب وكأنه أرض مغنومة لا كشريك أصيل وبالتالي تم تسريح عشرات الآلاف من الكوادر العسكرية والمدنية الجنوبية وصودرت الممتلكات العامة والخاصة وانتقلت السيطرة الكاملة إلى النخبة.

إن الإصرار على إدارة البلاد بنظام مركزي جامد أدى إلى إغلاق كافة نوافذ الإصلاح التدريجي التي كان يمكن أن تساهم في معالجة الإشكالات وكان يمكن مثلا الذهاب إلى نظام فدرالي يمنح كل إقليم قدرا من الإدارة الذاتية وينظم علاقة المركز بالأطراف بشكل عادل ومتوازن ولكن هذا الخيار كان مرفوضا من قبل القوى المهيمنة على السلطة التي كانت ترى في أي تفويض للسلطات المحلية انتقاصا من نفوذها.

مثّلت النزعة المركزية في الحكم عائقًا بنيويًا أمام بناء دولة حديثة ومرنة. وقد ساهم تركّز السلطة في يد المركز، دون تفويض فعلي للمحافظات، في إضعاف الاستجابة المحلية، وتعميق مشاعر التهميش، وهكذا أدى غياب اللامركزية في تعميق الفجوات بين الدولة والمجتمع المحلي، وأضعف فاعلية مؤسسات الدولة.

لقد عززت مركزية السلطة أيضا تفشي الفساد إذ إن احتكار القرار بيد نخبة ضيقة فتح الباب واسعا أمام استغلال الوظيفة العامة ونهب الثروات وبدلا من أن يتم توزيع الثروات بعدل وإنصاف أصبحت تتركز في يد فئات نافذة مما عمق الإحساس بالظلم وزاد من الهوة بين الدولة والمجتمع وأدى لاحقا إلى تصاعد النزعات الانفصالية التي رأت أن بقاء الوحدة بالشكل القائم لم يعد يخدم سوى قلة قليلة.

إن التجربة الديمقراطية التي كان من المفترض أن ترافق الوحدة لم تترسخ بسبب ذات العقلية المركزية حيث جرى الالتفاف على نتائج الانتخابات وإضعاف دور المؤسسات المنتخبة وتحويل البرلمان إلى مجرد واجهة شكلية تخدم توجهات السلطة التنفيذية وبالتالي ضاقت مساحات التعبير الحر وتم التضييق على الأحزاب المعارضة وتم تهميش القوى السياسية الجنوبية بشكل خاص الأمر الذي جعل خيار العودة إلى الانفصال لدى قطاع واسع من الجنوبيين يبدو وكأنه السبيل الوحيد لاستعادة الكرامة والحقوق.

وعند النظر في تجارب الدول التي حققت وحدتها بنجاح نجد أن اللامركزية كانت دائما جزءا أساسيا من النجاح لأن الوحدة الحقيقية تقوم على الشراكة والاحترام المتبادل لا على فرض الهيمنة وخاصة أن اليمن بلد متعدد بطبيعته تاريخيا وجغرافيا وثقافيا ولا يمكن حكمه بنظام مركزي أحادي دون أن يؤدي ذلك إلى الانفجار وإن إصرار النخب الحاكمة على الاستمرار بنهج المركزية العمياء هو وصفة أكيدة لمزيد من الصراعات والانقسامات.
لقد خسرت الوحدة اليمنية كثيرا بسبب السياسات الخاطئة وفي مقدمتها مركزية السلطة حيث كانت أحد الأسباب الرئيسية لفشل الوحدة ولكنها ليست السبب الوحيد فهناك أسباب أخرى متشابكة مثل الفساد وغياب سيادة القانون وضعف المؤسسات ولكن تظل المركزية المفرطة هي الإطار الذي سمح لكل هذه العلل أن تتفشى.

2.انقسام الجيش

من أبرز ملامح غياب التوازن المؤسسي الذي أعقب الوحدة اليمنية، كان الانقسام العميق في التكوين العسكري، وقد كان من المفترض أن تشكل الوحدة مناسبة لإعادة بناء جيش وطني محترف، خالٍ من الانتماءات المناطقية والولاءات الشخصية، لكن الواقع جاء مغايرًا فبدلاً من صهر القوات المسلحة في بوتقة واحدة، استمرت الجيوش القديمة بالعمل تحت قيادة مناصفة شكلية بين الشمال والجنوب، مع احتفاظ كل طرف بولائه السابق.

فمنذ الأيام الأولى للوحدة، ومع بدء عملية دمج الجيوش والأجهزة الأمنية، مثل هذا أحد أعقد التحديات، فقد ظل الجيش منقسمًا إلى جيش شمالي وآخر جنوبي، مع قيادة موازية لكل طرف، ولم يتم دمج القيادات أو العقيدة العسكرية بشكل فعّال، وإنما حدثت عمليات "دمج شكلي" لعناصر من الجانبين، لكن دون بناء مؤسسة وطنية موحدة، ولهذا ظلت الولاءات الحزبية والمناطقية تطغى على البنية العسكرية.

وكان الجيش في الشمال بطبيعته جيشاً تقليدياً ذا طابع قبلي وعدد مهول من الجند، ويتكون من تشكيلات غير منظمة بشكل مؤسسي، ويعتمد كثيراً على قادة ميدانيين لهم نفوذ محلي، بينما الجيش الجنوبي كان جيشًا نظاميًا أكثر انضباطًا، تلقى تدريباته وفق الأساليب الاشتراكية والعقائدية. وعندما تمت الوحدة، لم تجرِ عملية دمج فعلية أو إعادة تدريب موحدة، بل جرى توزيع المناصب العسكرية بين الضباط الشماليين والجنوبيين في إطار محاصصة لا تخفي جذور الشك والعداء.

ومع تصاعد الصراعات السياسية، تحولت الوحدات العسكرية إلى ميليشيات سياسية تخدم أجندات أطرافها. حيث لم يكن الضابط ينتمي إلى مؤسسة عسكرية عليا بقدر ما ينتمي إلى ولاءاته السابقة، سواء أكانت مناطقية أو قبلية أو حزبية. وأدى هذا إلى حالة من الانفلات داخل المؤسسة العسكرية، مما جعل أي مواجهة سياسية قابلة بسرعة لأن تتحول إلى مواجهة مسلحة، وهو ما حدث بالفعل في صيف 1994م.

أدى غياب الاندماج الحقيقي بين الجيشين إلى نشوء حالة من "الجيشين داخل الدولة الواحدة"، حيث :

- احتفظ كل طرف بمعسكراته وأسلحته الثقيلة.
- تحوّلت المؤسسة العسكرية إلى أداة ضغط سياسي.

وهذا الانقسام ساهم بدوره في التمهيد لحرب 1994، حين اصطدمت هذه الجيوش ببعضها البعض في صراع مفتوح. وقد ظلت المؤسسة العسكرية بعد حرب 94 عرضة للانقسام والتسييس، حيث أدت التعيينات والتموضعات إلى تغذية شعور بالتمييز والإقصاء، وبروز ولاءات مناطقية وشخصية. وقد ساهم هذا التكوين غير المتجانس في هشاشة المؤسسة العسكرية وتفككها لاحقًا، وتجلت هذه المظاهر من التمييز في :

- تسريح معظم القيادات العسكرية من أبناء المحافظات الجنوبية التي كانت متعاطفة مع الحزب، وأسناد مواقعها القيادية إلى قيادات جنوبية شاركت الرئيس في حربه على الحزب، كتلك العناصر التي فرت من الجنوب مع علي ناصر محمد عقب أحداث 13 يناير/كانون الثاني 1986.

– منح الإقطاعات والأراضي الواسعة لقادة المؤسسة العسكرية ومعظمهم من أبناء الأسرة الحاكمة في المحافظات الجنوبية، عن طريق مصلحة أراضي وعقارات الدولة التي يديرها شخص مقرب من الرئاسة، وقد أثارت هذه المشكلة غضب وحنق الفقراء والبؤساء من أبناء اليمن وأبناء المحافظات الجنوبية تحديداً.

3. المؤسسة الأمنية بين التفكك والتسييس

لم تسلم المؤسسة الأمنية من مظاهر الاضطراب، فقد تداخلت فيها الانتماءات السياسية والاجتماعية، وغابت عنها معايير المهنية والحياد. وأدى تسييس الأجهزة الأمنية إلى استخدامها كأداة قمع، بدلًا من كونها ضامنًا للعدالة والاستقرار.

لم يكن حال الأجهزة الأمنية أفضل من المؤسسة العسكرية فقد دخلت أجهزة أمنية مختلفة إلى الوحدة، كل منها تحمل ثقافتها الخاصة وممارساتها الخاصة. فعلى سبيل المثال، كان جهاز الأمن السياسي في الشمال يعمل بأساليب تعتمد على الاختراقات القبلية والشبكات التقليدية، بينما في الجنوب، كان جهاز أمن الدولة يعمل بطريقة مركزية صارمة، معتمدًا على آليات المراقبة الحديثة وتنظيم ملفات أمنية متكاملة.

ولم تتم عملية دمج حقيقية لهذه الأجهزة، بل استمرت كل جهة تمارس نفوذها في مناطقها وأسوأ من ذلك، أن أجهزة الأمن الجديدة تحولت إلى أدوات بيد النظام الحاكم، وتُستخدم لتصفية الخصوم السياسيين ومراقبة المعارضين، بدل أن تكون حامية للدستور والنظام العام. وبهذا، تسربت حالة الريبة وعدم الثقة إلى المجتمع بأكمله، وسادت عقلية الانقسام والشكوك بين مختلف مكونات الدولة والشعب.

4. الفوارق الاقتصادية وتوسع الفجوة

لم تتمكن الدولة الموحدة من تقديم نموذج إنمائي متوازن يستجيب لتطلعات المواطنين في الشمال والجنوب على حد سواء، وقد ساهم التفاوت في توزيع المشاريع والثروات في تعميق الفجوة الاقتصادية وتعزيز الشعور بالتهميش.

في الجانب الاقتصادي فشلت الدولة في معالجة الأزمة الاقتصادية أو وقف التدهور في القطاعات الاقتصادية المختلفة على الأقل، وكانت المؤشرات على ذلك كثيرة ففي السنوات السبع الأولى من قيام الوحدة (1990–1997) انخفض الناتج القومي الإجمالي على نحو ملموس، لا سيّما في القطاع الزراعي الذي تراجع حوالى النصف في المقابل، كان هناك زيادة في الواردات قدّرت بــ 379 مليون دولار أميركي، وتراجع الاستثمار بنسبة 2.8 في المئة، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 26.7 في المئة، وتضاعفت الأسعار ثلاثة أضعاف عما كانت عليه في عام 1990، ونتيجة لذلك كله أصبح أكثر من نصف المجتمع اليمني تحت خط

الفقر وبنسبة 51.2 في المئة، وانخفض متوسط دخل الفرد، وزادت البطالة لتصبح نسبة العاطلين عن العمل أواخر التسعينيات نحو 40 في المائة.

لم تكن التطورات على الصعيد الاجتماعي أفضل حالاً؛ فقد شهدت الأشهر الأولى من الوحدة حراكاً اجتماعياً متبادلاً بين مواطني القطرين كان إيجابياً في ظاهره، لكنه كشف عن تفاوت اجتماعي عميق بسبب الفروق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمواطني الشطرين. فالمواطن الجنوبي، وخاصة في المدن، كان يعتمد بصورة أساسية على الدولة وما تقدمه من خدمات عامة، واقتصرت ملكيته في ظل الإجراءات الاشتراكية على سكنه الخاص، على العكس من ذلك، أتاح الاقتصاد شبه الرأسمالي في الشمال نمو طبقة من التجار وأصحاب المشاريع الصغيرة. وبعد تحقيق الوحدة، توجه بعض تجار الشمال إلى مدن الجنوب، وخصوصاً مدينة عدن، للاستثمار في مجالي تجارة الجملة والتجزئة أو في قطاع الخدمات. وساعد الفارق الديموغرافي بين الشطرين لصالح الشمال على تدفق آلاف الأيدي العاملة نحو عدن –التي أُطلق عليها "العاصمة الاقتصادية" منذ ذلك الحين–للبحث عن فرص عمل.[1]

وكان الجنوب الذي ورث اقتصادًا مخططًا اشتراكيًا، يعاني من بنية تحتية مهترئة، بينما كانت مناطق الشمال تسيطر على التجارة والقطاع الخاص بصورة أكبر ومع غياب برامج اقتصادية عادلة لإعادة توزيع الثروة وتحقيق التنمية المتوازنة، اتسعت الفجوة بين المناطق، وتصاعدت مشاعر السخط خاصة في المحافظات الجنوبية، التي شعرت بأنها تعرضت للنهب والتهميش.

لقد تغير وجه الحياة الاقتصادية في الجنوب بصورة سريعة، ولم يكن في مقدور أغلبية الجنوبيين مواكبة ذلك التغير أو تحقيق قدر معقول من المنافسة في النشاط التجاري[2]، وفي المحصلة، ترك ذلك أثراً نفسياً واجتماعياً بالغاً لم تقم الدولة بمعالجته بأي شكل جدي.

في المجال الاقتصادي تعمق غياب التوازن المؤسسي بوضوح فقد كانت آمال الشعب اليمني كبيرة في أن تؤدي الوحدة إلى تحسين مستويات المعيشة وتوسيع آفاق التنمية لكن ما حدث كان العكس فقد أدى ضعف المؤسسات الاقتصادية إلى انتشار الفساد المالي والإداري، وتحول الاقتصاد إلى أداة بيد مراكز النفوذ.

1- هاني محمد المغلّس، "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية – العدد 4، 2013، ص 115.

2- البنك الدولي، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق، والإمكانات [د.م.]: دراسات البنك الدولي القطرية، 2002، ص 23.

5. ازدواجية في الهوية الوطنية والحياة الاجتماعية

في الجانب المدني، لم تكن المؤسسات الحكومية أقل ارتباكًا، لقد وُضعت الوزارات والإدارات في صيغة محاصصة بين الشمال والجنوب، في توزيع شكلي للمناصب دون إعادة هيكلة حقيقية للنظام الإداري أو تحديث اللوائح التي تحكم العمل المؤسسي. وبدا واضحًا أن روح الدولة الواحدة لم تتجذر لا في الهياكل ولا في العقول، فظل كل طرف يحتفظ بشبكة مصالحه الخاصة داخل جسم الدولة.

إن إدارة الصراع من خلال المجتمع وباستخدام تناقضاته، أوجد حالة شديدة من الانقسام رغم القوة الظاهرية للخطاب الوحدوي آنذاك. كما منحت القوى المتصارعة القدرة على التحريض الاجتماعي على أساس شطري؛ فالاغتيالات التي طالت بعض قيادات الحزب الاشتراكي وكوادره، والتحريض الديني المستمر ضده، رسخت انطباعاً اجتماعياً بأن الجنوب "معادٍ". وفي المقابل، استدعى الخطر الذي مثله الحزب الاشتراكي من القبيلة الحاكمة في الشمال توسيع تحالفاتها واستخدام نفوذها القبلي الواسع في الشمال بهدف تطويقه اجتماعياً. وقد جسدت انتخابات أبريل 1993 البرلمانية هذا الخلل الاجتماعي الناجم عن تأثير الصراع السياسي، حيث حصد الحزب الاشتراكي أغلب مقاعد المحافظات الجنوبية، بينما تقاسم حزبا "التجمع" و"الإصلاح" – وهما حزبان شماليان – معظم دوائر المحافظات الشمالية[1].

من جهة أخرى، اعتمد طرفا الحكم في إدارة خلافاتهما السياسية على استراتيجية الاستقطاب الاجتماعي الواسع على أساس شمالي–جنوبي. ولم يقتصر الأمر على الحفاظ على البنية المؤسسية القائمة في كل قطر دون عمليات دمج حقيقية، بل سعى كل طرف للحفاظ على "شعبه" وفضائه الاجتماعي ضد أي اختراق قد يقوم به الطرف الآخر. وهذا ما ساعد على نقل الصراع السياسي بأدواته وتعقيداته إلى بعض قطاعات المجتمع.[2]

ولم يقتصر غياب التوازن المؤسسي على توزيع المناصب والموارد، بل امتد إلى القوانين والتشريعات. فبدلاً من بناء نظام قانوني موحد، ظلت العديد من القوانين المحلية متعارضة أو مزدوجة، مما أربك القضاء وأفقده هيبته.

1- بلغ عدد دوائر المحافظات الجنوبية 56 دائرة انتخابية، حصل الحزب الاشتراكي منها على 41 دائرة، و لم يحصل المؤتمر والإصلاح إلا على ثلاث دوائر في الجنوب، وذهبت الدوائر الباقية إلى المستقلين. أما في المحافظات الشمالية، فلم يحصل الحزب الاشتراكي إلا على 14 دائرة من إجمالي 245 دائرة. انظر: حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 300.

2- هاني محمد المغلّس، مرجع سابق، ص 115.

وكان جهاز القضاء من أبرز الأمثلة على هذا الاختلال، حيث تداخلت الانتماءات المناطقية والسياسية مع عمل القضاة، وفقد المواطن الثقة في عدالة المحاكم.

في هذه المرحلة تعمق الفساد المؤسسي حيث أصبح الوصول إلى المناصب والمزايا يعتمد على العلاقات والوساطات وليس على معايير الشفافية أو الكفاءة ولم تعد الدولة جهازًا يخدم المواطنين كافة بل أداة لتحقيق المصالح الخاصة لنخبة قليلة. الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشاعر الظلم والاستياء لدى قطاعات واسعة من الشعب خصوصًا في المحافظات الجنوبية.

ومع كل هذه الاختلالات المؤسسية تفجرت أزمة هوية وطنية عميقة فقد كان يفترض أن تكون الوحدة مشروعاً لبناء هوية يمنية جامعة تتجاوز الانتماءات الضيقة إلى شعور بالانتماء للدولة ككيان سيادي ومؤسساتي لكن غياب التوازن في بناء مؤسسات الدولة جعل كل طرف يتمسك بهويته الفرعية سواء كانت مناطقية أو قبلية أو أيديولوجية.

في المحصلة، يمكن القول إن البنية المؤسساتية التي نشأت بعد الوحدة كانت هشة، تقوم على موازين قوة سياسية أكثر من اعتمادها على قواعد بناء الدولة الحديثة.

المطلب الثالث: انهيار المؤسسات

بعد أكثر من ثلاثة عقود على إعلان الوحدة اليمنية، وأعوام من الحروب والانقسامات، يقف اليمن اليوم على مفترق طرق حاسم. فقد انهارت البنية المؤسسية للدولة بشكل شبه كلي، وتوزعت السيادة بين كيانات متعددة، وفشلت كافة المحاولات السابقة في إعادة ترميم النظام السياسي والمؤسسي على أسس شراكة وطنية حقيقية. ومع ذلك، فإن هذا الانهيار لا يلغي الفرصة في بناء مؤسسات جديدة على أنقاض النظام القديم، إنما يتطلب فهمًا دقيقًا للواقع، واستيعابًا للتحديات، ورؤية وطنية جامعة تعالج جذور الإشكال لا مظاهره فقط. في هذا المطلب، نرصد الواقع الراهن للمؤسسات اليمنية، ثم نستعرض أبرز المحطات التي كشفت انهيار الدولة وهي.

1.حرب 27ابريل –7 يوليو 1994

شكّلت حرب صيف 1994 لحظة فارقة في التاريخ السياسي اليمني بعد الوحدة، إذ أنها لم تكن مجرّد نزاع مسلح بين طرفين، بل مثلت انفجارًا حتميًا لاختلالات بنيوية ظلت تتراكم منذ لحظة إعلان الوحدة. وبدلًا من أن تؤدي الحرب إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، فقد

أســـفرت عن تكريس غلبة طرف على آخر، مما حوّل الدولة الموحدة إلى نظام أحادي مهيمن، وتعمّق التفاوت المؤسسي، وبرزت ملامح "وحدة بالإخضاع" لا "وحدة بالشراكة".

بعد انقضـاء الحرب سـار النظام في الاتجاه المعاكس للإصـلاح، حيث أسفرت نتائج الحرب عن تكريس اختلالات بنيوية في هيكل الدولة، حيث انفرط عقد التوازن السـابق، وتحولت مؤسـسـات الدولة إلى أدوات تابعة لمركز القرار، وهو ما رسّخ نمطًا سلطويًا غير تشاركي.

وهكذا سـاهمت الحرب، وتداعياتها، والخيارات السـياسـية التي تلتها، في ترسـيخ الخلل المؤسـسـي، وتفكك بنية الدولة، وإضـــعاف مقومات الهوية الوطنية، ما مهد الطريق لانبعاث الحركات الاحتجاجية والانفصـــالية في مراحل لاحقة.

2. الحراك الجنوبي : انعكاس للاختلال

لم يـأتِ ظهور "الحراك الجنوبي" في عـام 2007 من فراغ بل كان نتيجة مباشرة لتلك السياسات الإقصـائية والتمييزية، فقد شـعر الجنوبيون أن الوحدة التي حلموا بهـا تحولـت إلى هيمنـة وقهر وبـدأت أصـــوات المطالبات بالحقوق تظهر أولاً في شـــكل احتجاجات مطلبية سـلمية ركزت على اسـتعادة الحقوق الوظيفية والمدنية لكنها سـرعان ما تطورت إلى مطالب سياسية بإعادة النظر في صيغة الوحدة نفسها.

لقد شكل الحراك الجنوبي تجسيدا واضحا لحالة السخط المتراكم بسبب سياسات التهميش والإقصاء وكان شعار استعادة الدولة الجنوبية يلقى صدى واسعا لأنه كان يعبر عن وجدان شعبي مجروح يشعر أن الوحدة التي حلم بها تحولت إلى كابوس يومي.

كذلك كان تعبيرًا صريحًا عن الفشل المؤسسي في بناء دولة موحدة عادلة فلم يكن مجرد حركة انفصالية بالمعنى الضيق بل كان صرخة ضد منظومة كاملة من التهميش السياسي والاقتصادي والإقصاء والفساد التي كرستها السلطات عبر مؤسسات عاجزة أو مسيسة أو فاسدة، وكان يطالب باستعادة الاعتبار للجنوب ككيان تم تذويبه قسرًا في بنية الدولة.

ولم تكن المشكلة فقط في الجوانب الاقتصادية أو الخدمية بل كانت أيضا في الهوية والثقافة إذ شعر كثير من الجنوبيين أن ثقافتهم وتاريخهم يتم طمسه لصالح ثقافة مركزية تفرض عليهم قسرا من فوق مما فاقم الشعور بالاغتراب داخل الوطن الواحد.

وفي هذا السياق كان غياب مؤسسات عدلية حقيقية وقضاء مستقل سببًا رئيسيًا في انعدام الثقة لدى الناس فحين تغيب العدالة وتتحول مؤسسات الدولة إلى أدوات للقمع بدلاً من حماية الحقوق يصبح الاحتجاج هو الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الشعب.

إن وحدة الشعوب لا تبنى على الإكراه بل على الحرية والاختيار الحر، وإن التجربة اليمنية توضح أن التهميش والإقصاء يولدان مقاومة وأن مقاومة التهميش غالبا ما تتخذ طابعا سياسيا واجتماعيا قد يؤدي في نهاية المطاف إلى المطالبة بالانفصال وهو ما حصل فعلاً.

3. ثورات الربيع العربي: لحظة الانكشاف الكامل

جاء عام 2011 ليشهد انفجار الغضب الشعبي في اليمن متأثرًا برياح "الربيع العربي" التي اجتاحت المنطقة. فقد نزل مئات الآلاف إلى الشوارع في مختلف المدن يطالبون بإسقاط النظام الذي فشل في بناء دولة المؤسسات والقانون.

كان مشهد الساحات في صنعاء وعدن وتعز وحضرموت تعبيرًا حيًا عن انسداد الأفق السياسي وعن فشل مشروع الوحدة في تحقيق أحلام المواطنين ولم تكن المطالب تقتصر على تغيير الأشخاص بل كانت دعوة صريحة لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة: دولة مدنية عادلة تقوم على سيادة القانون وتحترم التعددية وتضمن المواطنة المتساوية.

وهكذا أظهرت الاحتجاجات مدى الانهيار البنيوي العميق الذي تعانيه الدولة منذ الوحدة، حيث كشفت هشاشة النظام السياسي وتفكك مؤسساته وفشلها في تحقيق التوازن أو استيعاب التعددية المجتمعية. وقد اتضح هذا الاختلال جلياً من خلال التناقض الصارخ بين المطالب الشمالية والجنوبية، حيث مزجت الشعارات الوحدوية بمطالب انفصالية، مما يؤشر على عمق الشرخ الهوياتي وفشل الوحدة كإطار جامع. كما بيّنت هذه الأحداث أن الخلل المؤسسي لم يكن محدوداً أو مؤقتاً، بل كان شاملاً وهيكلياً. ولم يكن سوى النتيجة الحتمية لتراكم

الاختلالات البنيوية المزمنة في إدارة التنوع وبناء المؤسسات، حيث تحوّل الضعف الهيكلي إلى انهيار فعلي أطاح بالدولة ومؤسساتها.

4. صعود الحوثيين وانهيار ما تبقى من الدولة

شكّل اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء عام 2014 تتويجاً لمسار طويل من ضعف الدولة واختلال التوازن المؤسساتي، حيث مثلت سيطرتهم على العاصمة النقطة الفاصلة التي أعلنت انهيار المؤسسات الرسمية وتآكل الثقة المجتمعية، لتمثل بذلك المسمار الأخير في نعش الدولة اليمنية الذي أفضى إلى الانهيار الشامل. فقد كشف هذا الحدث عن عمق الأزمة البنيوية التي أنهكت كيان الدولة، حيث تحوّل الضعف المزمن في البنى المؤسسية والأمنية إلى انهيار فعلي لم يعد ممكناً تجاهله أو تأجيل مواجهته.

في أواخر عام 2014 اجتاح الحوثيون العاصمة صنعاء مستغلين السخط الشعبي والفراغ المؤسسي وسرعان ما سقطت مؤسسات الدولة الواحدة تلو الأخرى دون مقاومة تُذكر في مشهد كان أبلغ تعبير عن غياب مؤسسات وطنية صلبة لم يكن للجيش ولا للأمن ولا للسلطة القضائية القدرة على الدفاع عن النظام الجمهوري أو مؤسسات الدولة فقد كانت تلك المؤسسات قد أُفرغت من مضمونها الوطني منذ زمن طويل وتحولت إلى هياكل فارغة من أي روح مؤسساتية.

وبسقوط صنعاء دخل اليمن في دوامة جديدة من الصراع حيث تنازعت المليشيات والقوى الإقليمية على الأرض في غياب شبه كامل لدولة موحدة قادرة على بسط سلطتها وحماية سيادتها.

5. الحرب الأهلية والتدخل الإقليمي : تفاقم الأزمة

أدى اندلاع الحرب الأهلية وتعدد أطرافها، مع تدخل إقليمي مباشر، إلى تفاقم الأوضاع المؤسسية والسياسية والاقتصادية، وتحولت البلاد إلى ساحة صراع بالوكالة، حيث سقطت الهياكل الإدارية وتفتت الجغرافيا.

مع بداية الحرب في 2015، تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية، ما حوّل الأزمة الداخلية إلى صراع إقليمي.

تسببت الحرب في تدمير البنية التحتية، ونزوح الملايين، وتوقف الخدمات العامة، وانهيار الاقتصاد.

تعدد مراكز السلطة: الحوثيون في صنعاء، المجلس الانتقالي في عدن، الحكومة الشرعية في مأرب، أضعف أي مشروع لإعادة بناء مؤسسي متماسك.

أدى الانقلاب الحوثي إلى نشوب حرب أهلية شاملة وتدخل إقليمي بقيادة التحالف العربي لكن هذه الحرب بدل أن تعيد بناء الدولة اليمنية عمقت الانقسامات وأسهمت في تشظي البلاد إلى كانتونات متعددة الولاءات.

في ظل الحرب تلاشت بقايا المؤسسات الوطنية وظهرت سلطات أمر واقع مختلفة كل منها تؤسس أجهزة أمنية وقضائية وإدارية خاصة بها وأصبح المواطن اليمني يرزح تحت حكم سلطات متصارعة كل منها تدعي الشرعية فيما الواقع يؤكد غياب أي مؤسسة جامعة تستطيع أن تمثل الجميع.

6. الواقع المؤسسي اليوم : انهيار شامل

تشهد اليمن اليوم أحد أسوأ المراحل في تاريخها المؤسسي، حيث تلاشت السلطة المركزية، وتوزعت أدوات الحكم بين جماعات متنازعة، فيما أصبحت المؤسسات مجرد هياكل فارغة، عاجزة عن تقديم أبسط الخدمات.

- **السلطة التنفيذية:** مشرذمة، بين حكومة معترف بها دوليًا بلا سلطة فعلية، ومكونات محلية تتصرف باستقلال.
- **الجيش والأمن:** منقسمان بين ولاءات متعددة، بعضها مناطقي أو أيديولوجي.
- **السلطة القضائية** : غير مستقلة، وفي مناطق كثيرة خارج الخدمة.
- **الخدمات العامة:** منهارة في أغلب المحافظات، والمواطن لا يشعر بوجود دولة.
- **الاقتصاد** : مؤسسات مالية مفككة، بنكان مركزيان وعملتان مختلفتان، وأسعار تتغير بشكل يومي.

حتى عام 2025 يمكن القول إن اليمن يعيش في حالة انهيار مؤسسي شبه كامل فلا توجد حكومة مركزية فعالة ولا قضاء موحد ولا جيش وطني جامع ولا اقتصاد متماسك وتتنازع القوى المسلحة المختلفة السيطرة على الجغرافيا والسكان مستندة إلى دعم إقليمي أو إلى ولاءات محلية.

خاتمة المبحث الثاني:

إن الحديث عن غياب التوازن المؤسسي في اليمن بعد الوحدة لا يمكن اختزاله في سرد الأحداث فحسب، بل ينبغي فهمه ضمن سياق أعمق يتصل بمفاهيم بناء الدولة، وتعقيدات الهوية الوطنية، وأثر البنى التقليدية على مؤسسات الحكم الحديثة. لقد كان الفشل في بناء مؤسسات دولة قوية وعادلة هو الثغرة الكبرى التي تسربت منها كافة المشكلات اللاحقة: كالحروب، ودعوات الانفصال، الصراعات المناطقية، بل وحتى صعود الحركات المسلحة لاحقًا.

خلاصة الفصل الأول:

يتناول الفصل الأول الإطار التأسيسي للوحدة اليمنية، موضحًا أنها افتقرت منذ البداية إلى مرتكزات الشرعية الدستورية والشعبية، نتيجة غياب الاستفتاء، وضعف البنية القانونية، واحتكار القرار من قبل النخب. لقد جاءت الوحدة كتسوية سياسية عاجلة، دون معالجة للتباينات البنيوية بين الدولتين.

كما يعالج الفصل مسألة غياب التوازن المؤسسي، لا باعتبارها مشكلة إدارية فحسب، بل كنتيجة لفشل مشروع بناء الدولة الوطنية. فبدلًا من تأسيس مؤسسات محايدة، تحولت أجهزة الدولة إلى أدوات بيد القوى النافذة، ما عمّق منطق الإقصاء وأفراغ الوحدة من مضمونها الوطني.

ويخلص الفصل إلى أن العجز عن إنتاج بنية دستورية عادلة ومؤسساتية متوازنة، ساهم في تفجير الأزمات اللاحقة، بدءًا من الحروب والانقسامات، وصولًا إلى صعود الحركات الانفصالية والمسلحة، مما جعل من الوحدة مشروعًا غير مكتمل فقد جوهره التشاركي.

الفصل الثاني

تحدي الاندماج

تمهيد

بعد أن اجتازت الدولة اليمنية المراحل التأســــيســــية الأولى للوحدة، بما حملته من تحديات بنيوية تتعلق بشـــــرعنة الكيان الجديد وتثبيت ركائز الدولة، برز تحدٍ أكثر تعقيدًا وعمقًا يتمثل في تحقيق الاندماج الفعلي بين مكونات المجتمع اليمني. إن الوحدة السياسية والمؤسسية لا تشكل في حد ذاتها ضمانًا كافيًا لبناء وطن مستقر ومتماسك، ما لم تُترجم إلى اندماج فعلي يتجلى في توزيع عادل للحقوق والثروات بين الأفراد والمناطق.

ينطلق هذا الفصل من فرضية أن فشل الدولة اليمنية في تحقيق اندماج عادل وشامل بعد إعلان الوحدة كان سببًا رئيسيًا في تفاقم الأزمات اللاحقة، بما في ذلك النزاعات المسلحة، ومطالب الانفصال، والاختلالات في بنية الدولة ومؤسساتها.

❖ المبحث الأول: توزيع الحقوق

يركز هذا المبحث على الحقوق التي كان يفترض أن تُوزع بعد إعلان الوحدة، ويسلط الضوء على أوجه الخلل في توزيعها بين الأفراد والمناطق، وما لذلك من أثر على مسار الاندماج الوطني .

المطلب الأول : مبادئ التوزيع العادل للحقوق

كان من المفترض أن تقوم الوحدة اليمنية على أســـاس المواطنة المتســـاوية التي تضـــمن لكافة الأفراد والجماعات السياسية التمتع بحقوق متكافئة أمام القانون، بغض النظر عن الانتماء المناطقي أو السياسي. ويشمل ذلك تمثيلًا ســياســيًا عادلًا في مؤســســات الدولة، وتوزيعًا متوازنًا للوظائف العامة، بما يعكس التعددية الجغرافية والسياسية في اليمن. كما كان من الضروري أن تُبنى مؤسسات الدولة وفق مبادئ الحياد والاستقلالية، بحيث لا تكون امتدادًا لطرف سياسي معين، بل تعبر عن الإرادة العامة وتخضع لسلطة القانون، وفي هذا المطلب سندرس ابرز هذه المبادئ والمتمثلة في:

1. مفهوم المواطنة المتساوية

المواطنة المتســـاوية تمثل الأســـاس الأخلاقي والقانوني لبناء دولة حديثة قائمة على الحقوق والواجبات. فالتساوي في المواطنة يعني أن يحصل كل فرد على كامل حقوقه السياسية والمدنية بغض النظر عن منطقته أو خلفيته القبلية أو انتمائه الســياســي، هذا المفهوم كان من المفترض أن يكون أحد الأعمدة المؤســســة لدولة الوحدة اليمنية.

تُعَرَّفُ المواطنة بشكل عام بأنها المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشـاركاً في الحكم، ويخضـع للقوانين الصـادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوٍ دون أي نوع من التمييز كاللون

أو اللغة مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها، بما يُشعره بالانتماء إليها، وترتبط المواطنة الديمقراطية بأنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين، كالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. .. الخ.[1]

2. التمثيل السياسي العادل

التمثيل السياسي العادل هو مبدأ يقتضي أن تُمنح جميع المناطق، بما في ذلك الجنوب، فرصًا متكافئة في المشاركة بصنع القرار. يتجسد هذا في آليات توزيع المقاعد في البرلمان، وتوزيع المناصب الوزارية والإدارية العليا، ووجود آلية لتداول السلطة تمنع الاستحواذ من قبل طرف واحد.

يُعد التمثيل السياسي العادل من الركائز الأساسية لأي نظام ديمقراطي يسعى لتحقيق العدالة والاستقرار في المجتمعات متعددة المكونات. فهو لا يقتصر على ضمان الحضور الرمزي للمناطق أو الجماعات المختلفة في مؤسسات الحكم، بل يتجاوز ذلك إلى إقرار مشاركة حقيقية وفاعلة في صناعة القرار، بما يعكس التعدد الجغرافي والثقافي والسياسي للدولة.

في السياق اليمني، تكتسب هذه المسألة أهمية مضاعفة نظرًا للطابع المركّب للوحدة اليمنية، التي جمعت بين نظامين سياسيين مختلفين من حيث البنية والأيديولوجيا والتجربة. ولذا فإن تحقيق تمثيل سياسي عادل بعد الوحدة لم يكن مجرد مطلب إداري، بل كان ضرورة وجودية لحماية التوازن الوطني، والحؤول دون إنتاج هيمنة طرف على حساب الآخر.

ويتجلّى التمثيل السياسي العادل في عدة مستويات، منها:

– توزيع المقاعد البرلمانية وفق قواعد منصفة تراعي عدد السكان من جهة، والاعتبارات التاريخية والجغرافية من جهة أخرى، دون أن يتحول الوزن السكاني إلى أداة إقصاء دائم للمناطق الأقل كثافة.

المناصفة في المناصب السيادية والوزارية، كآلية لضمان مشاركة الجنوب في السلطة التنفيذية، وتعزيز ثقافة الشراكة.

– تداول السلطة وفق آليات ديمقراطية شفافة تمنع تكريس الحكم في يد فئة أو منطقة محددة، بما يضمن استقرار النظام ويمنع تنامي الاحتقان السياسي.

1– د.بكر يحيى الظبياني، كتاب ثقافة الاقصاء وتأثيرها في بناء الدولة اليمنية المعاصرة، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، 2024، ص106.

غير أن اختلال هذه المعايير – كما تُظهر التجربة اليمنية – أدى إلى تراجع ثقة قطاع واسع من الجنوبيين في المشروع الوحدوي، وخلق شعورًا عامًا بالتهميش السياسي، انعكس لاحقًا في تصاعد المطالب بالحكم الذاتي والانفصال.

من هنا، يصبح التمثيل السياسي العادل ليس مجرد مطلبًا نظريًا، بل حجر زاوية في إعادة بناء العقد الوطني، وتأسيس دولة قادرة على احتواء تنوّعها الداخلي وتحويله إلى مصدر قوة لا صراع.

3. حيادية مؤسسات الدولة

تُعدّ حيادية مؤسسات الدولة من المبادئ الجوهرية التي تضمن استقرار الأنظمة السياسية الحديثة وتعزّز ثقة المواطنين في الدولة ومشروعها الوطني. فحين تعمل المؤسسات الرسمية – كالقضاء، الجيش، الأمن، والإعلام والتعليم – خارج إطار الولاءات المناطقية، أو الانتماءات الحزبية، وتحتكم إلى القانون وحده، فإنها تُجسّد مفهوم الدولة باعتبارها كيانًا جامعًا لكل المواطنين، لا طرفًا في الصراع.

في الحالة اليمنية، وبخاصة عقب إعلان الوحدة في مايو 1990، كانت حيادية مؤسسات الدولة تمثّل أحد الشروط الأساسية لإنجاح الاندماج بين الدولتين .وقد تعلّق الأمل على أن تتحول المؤسسات السيادية إلى أدوات لبناء دولة المواطنة، بما يُحصّن مشروع الوحدة من الانزلاقات نحو الهيمنة أو الإقصاء.

لكن الواقع أثبت لاحقًا أن حيادية المؤسسات بقيت إلى حد كبير حبرًا على ورق .فبدلاً من أن تُدار هذه الأجهزة بكفاءات تمثل اليمنيين كافة، شهدت عملية إعادة الهيكلة ما بعد الوحدة اختلالات واضحة، حيث تغلبت الولاءات الشخصية والمناطقية، وتمّت إعادة تشكيل مؤسسات الدولة بما يخدم مراكز النفوذ في الشمال، وعلى وجه الخصوص تلك القريبة من دائرة النظام الحاكم.

وقد برز ذلك جليًا في سلوك مؤسسات الإعلام الرسمي، والمؤسسات الدينية التابعة للدولة، والتي ساهمت بشكل مباشر في إنتاج خطاب تحريضي ضد الجنوبيين، ونزع عنهم صفة الشراكة الوطنية .فقد استخدمت المنابر الإعلامية والدينية لترويج فتاوى تكفيرية أو تخوينية ضد القيادات الجنوبية، مما حوّل أجهزة يفترض بها الحياد، إلى أدوات تعبئة سياسية منحازة، أسهمت في تأجيج الانقسام الوطني.

الأمن والقضاء لم يكونا بمعزل عن هذا الانحراف، إذ تعرض الكثير من أبناء الجنوب للتضييق والملاحقات، دون أن تتوفر لهم الحماية القانونية أو المساواة أمام العدالة، وهو ما عزّز الشعور بأن الدولة باتت منحازة لطرف دون آخر.

إن حيادية مؤسسات الدولة ليست خيارًا تنظيميًا، بل ضرورة لضمان بقاء الدولة ذاتها .فأي انحراف لهذه المؤسسات عن حيادها القانوني يؤدي إلى تآكل شرعية الدولة، وتعميق الهوة بين مكوّناتها، ويهدد الوحدة الوطنية من جذورها.

المطلب الثاني : اختلال توزيع الحقوق في الواقع اليمني

على عكس المفترض والمتوقع فأن التجربة العملية بعد إعلان الوحدة كشـــفت عن اختلالات هيكلية في توزيع الحقوق، حيث سيطر ممثلو النخبة السياسية الشمالية، وخاصة من حزب المؤتمر الشعبي العام، على مفاصـــل الدولة، بينما تم تهميش الكوادر الجنوبية تدريجيًا من المواقع الســيادية والإدارية. كما تعرضـــت القوى السياسية المناوئة لسياسات السلطة للإقصاء والتضييق، مما عمّق الشعور بالغبن لدى شريحة واسعة من المواطنين، وفتح المجال لتصـاعد النزعات المناطقية والهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. لقد ســـاهم غياب العدالة في توزيع الحقوق في تقويض مشـــروع الاندماج الوطني، وخلق بيئة خصـــبة للاحتقان والانقسام، وكانت نتائجها كالتالي:

1. الإقصاء السياسي للمناطق الجنوبية

بعد إعلان الوحدة، بدأت تظهر مؤشرات على تهميش الجنوب في الشراكة السياسية. فقد تراجعت مشاركة الجنوبيين في صناعة القرار، حيث شكّل الإقصاء السياسي للمناطق الجنوبية بعد وحدة 1990 أحد الأسباب الجوهرية لاختلال توزيع الفرص في اليمن الموحد، فمع هيمنة النخبة الشـــمالية المتمثلة بالمؤتمر الشـــعبي العام على مفاصـــل الدولة، تحوّل الجنوب من شـريك في الحكم إلى طرف مهمّش، حيث تركزت الســلطة والموارد في أيدي النخبة الشمالية، بينما حُرِم الجنوبيون من المشاركة الفاعلة في إدارة الدولة.

وبذا أصبح الصراع على السلطة والنفوذ وإقصاء الآخرين وإضعاف تمثيلهم السياسي سمة تميز المشهد السياسي العام، انطلاقا من أن من يصل إلى السلطة بأي وسيلة يحكم سيطرته على الثروة والمجتمع، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الدولة لم تعد تعبر عن كل المواطنين وأنها لا تمثلهم بقدر تعبيرها وتمثيلها لمجموعة مسيطرة على السلطة والثروة تميل لعقد تحالفات مع مجموعات أخرى من مختلف المناطق اليمنية لتعزيز سيطرتها فقط، في حين تقدم ذلك على أنه مشاركة في الحكم، وهذا غير صحيح البتة. [1]

1- فؤاد الصلاحي، المجتمع والنظام السياسي في اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، 27 مارس 2011، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/20117212384140934.html.

أدى فشل الدولة في استيعاب الكوادر الإدارية والعسكرية الجنوبية إلى خلق شعور عميق بالاغتراب داخل الدولة الموحدة. كثير من هؤلاء الكوادر أحيلوا إلى التقاعد القسري أو أُقصوا من مواقعهم الوظيفية، ما أنتج بيئة من التذمر والاحتقان.

فقد أحكم الرئيس علي عبد الله صالح –مع مجموعات من أسرته وقبيلته من خلال مواقع عسكرية وأمنية وإدارية– سيطرته على دوائر صنع القرار وترك مساحات محدودة لآخرين تم إشراكهم على أساس أنه تمثيل سياسي واسع، هذه العصبية الحاكمة في العقود الثلاثة الأخيرة شكلت ولأول مرة في تاريخ اليمن ما يمكن أن نسميه احتكار القبيلة "لمنصب الرئيس وقيادة المؤسسات العسكرية"، حتى ظن البعض أنه قد وقر في وعي المجتمع وقناعاته التسليم بحاشدية الرئاسة ومذهبيتها. ولكن على العكس من ذلك أصبح الأمر محل نقد في مختلف الصحف الحزبية والخاصة، مما يعني تشكل وعي مضاد لهذا الاحتكار السياسي ومن ثم الدعوة إلى فك الارتباط بين منصب الرئاسة ومرجعيته القبلية والمذهبية. وأكثر أوجه النقد والتعبير السياسي المباشر رفضا لهذا الاحتكار جاءت من خلال الحراك الجنوبي مع العلم أن الحزب الاشتراكي كان قد سبق في توجيه هذا النقد عام 1994.[1]

2. غلبة الولاءات المناطقية والقبلية على المواطنة

تحولت مؤسسات الدولة في كثير من الحالات إلى أدوات بيد قوى تقليدية ذات طابع قبلي ومناطقي، أفرز هذا السلوك حالة من اللاعدالة والتمييز الوظيفي، وأضعف الانتماء الوطني لصالح الولاء للقبيلة أو الجهة، مما قوض مشروع الاندماج الوحدوي الحقيقي.

ومن أهم عيوب وأزمات الدولة في اليمن أنها لا تتعامل مع المواطنين مباشرة من خلال مؤسسات الدولة المدنية والقضائية والخدمية، بل من خلال تفعيل المكونات العصبية والجهوية، مما عزز من دور المشايخ في مقابل تقويض أدوار مؤسسات الدولة. وبدلاً من أن يسود القانون، ساد التحايل عليه وإضعافه، من خلال أوامر عليا ضمن سلسلة من الاستثناءات التي أصبحت قاعدة في التعامل اليومي. وبدلاً من اعتماد منظور ثقافي يبلور خطاب الدولة وفلسفتها وفق رؤية حديثة، تم إعادة إنتاج منظومة الثقافة القبلية السلبية، وتعظيم قيمتها ضد ثقافة الدولة والمواطنة[2].

1- فؤاد الصلاحي، المجتمع والنظام السياسي في اليمن، مرجع سابق.

2- المرجع نفسه.

أن سلطة الرئيس السابق علي صالح، كانت تتكئ كثيراً على المبادرات المزاجية للحاكم الفرد، والتي لا تأتي أكلها؛ لغياب المصداقية، وحضور التحليل السياسي، إضافة إلى الاعتماد على الرموز السياسية لتوليد شرعية بقائها في الحكم بدلاً من ترسيخ الشرعية، عبر الإنجاز وتعاظم الأداء وتحقيق الفاعلية، بمعنى استنزاف شرعية تحقيق الوحدة اليمنية بدلاً من شرعية الإنجاز للسلطة وحزبها الحاكم[1].

أدى تفشي الإقصاء ثقافةً وممارسةً في الواقع السياسي اليمني عموماً، وخلال العقدين الأخيرين من حكم الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه، إلى إضعاف الدولة ومؤسساتها، حيث ما فتئت مؤسسات الدولة تنتقل من ضعف إلى ضعف، بسبب الفساد والرشوة والمحسوبية، ونفوذ مشايخ القبيلة وكبار قادة الجهاز الإداري، ونفوذ قادة الجيش والأمن. لتؤكد جميعها أن الدولة في اليمن منذ تشكلها الحديث والمعاصر لم تقم على أساس المواطنة وسيادة القانون؛ بل كانت ترتبط بشخوص النافذين فيها على أساس قبلي ومناطقي، الأمر الذي أفرغ الدولة من مضمونها المعلن في أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وفي نصوص دستور دولة الوحدة المعمول به[2].

ما فتئت مؤسسات الدولة تنتقل من ضعف إلى ضعف، بسبب الفساد والرشوة والمحسوبية ونفوذ مشايخ القبيلة وكبار قادة الجهاز الإداري، ونفوذ قادة الجيش والأمن، لتؤكد جميعها أن الدولة في اليمن منذ تشكلها الحديث والمعاصر لم تقم على أساس المواطنة وسيادة القانون بل كانت ترتبط بشخوص النافذين فيها على أساس قبلي ومذهبي، الأمر الذي أفرغ الدولة من مضمونها المعلن في أهداف الثورة وفي نصوص الدستور. [3]

3. تحيّز مؤسسات الدولة والإعلام الرسمي في الخطاب والممارسة ضد الجنوبيين

شكّل اختلال التوازن في تمثيل الجنوبيين داخل مؤسسات الدولة بعد الوحدة اليمنية أحد أبرز مظاهر الانحراف عن مبدأ المواطنة المتساوية، غير أن هذا الاختلال لم يقتصر على البنية المؤسسية فحسب، بل انسحب أيضًا على المجال الرمزي والوظيفي لتلك المؤسسات، وفي مقدمتها الإعلام الرسمي.

فقد اتّسم الخطاب الصادر عن العديد من أجهزة الدولة، خلال المرحلة التي أعقبت الحرب الأهلية عام 1994، بميلٍ واضح نحو ترسيخ النظرة الأحادية للشطر الشمالي باعتباره النموذج الوطني الشرعي، مقابل تصوير الجنوبيين، في حالات كثيرة، كخارجين عن الإجماع الوطني أو كطرف مهزوم فاقد للأهلية السياسية.

1- محمد محسن الظاهري، ثورة فبراير 2011 السلمية في اليمن دراسة تقويمية، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، إسطنبول، 2020، ص76.

2- د.بكر يحيى الظبياني، مرجع سابق، ص354.

3- فؤاد الصلاحي، دراسة بعنوان "القبيلة اليمنية. . إعادة إنتاج اجتماعي وتموضع سياسي" دراسة قدمت إلى مؤتمر القبيلة والعشيرة في الوطن العربي /عمان –الأردن/ فبراير 2009.

وتجلى هذا التحيّز، بدرجات متفاوتة، في إنتاج خطاب إقصـــائي أخذ أبعادًا متعددة :إدارية، وإعلامية، وحتى دينية، حيث تم توظيف المنابر الإعلامية والدينية الرسـمية لتأطير الصـراع بلغة تؤسـس لتمايز قيمي بين الطرفيين، وتضــفي الشــرعية على هيمنة طرف على حســاب الآخر، وهو ما ســاهم في إعادة إنتاج التهميش المناطقي وتكريس الاستعلاء الرمزي بدلًا من بناء وحدة قائمة على الاعتراف والتكافؤ.

وفي هذا الإطار، سيتم تناول دور الإعلام الرسمي في تشكيل هذا الخطاب الإقصائي، وكذلك التحريض الديني الذي مارسـته بعض المؤسـسـات والمنابر بتأثير مباشـر من النظام، في سـياقٍ يعكس تحيّزًا ممنهجًا ضـد الجنوبيين.

- **أولاً : السياسة الإعلامية بعد الحرب :**

في العام 1995م وبعد انتهاء حرب 1994م أصــدر مجلس الوزراء قراراً بشــأن الســياســة الإعلامية، وســياســة الخدمة الخبرية لوسـائل الإعلام الحكومية "كي تسـاعد على تحقيق الغايات الدينية والوطنية والقومية والإنسانية النبيلة.

وبقراءة متأنية لهذه السـياسـة الإعلامية، ونظرة أولية للواقع الإعلامي نجد أن الإعلام الرسـمي وصـف حرب 1994م بالمقدسـة ضـد الانفصـاليين والمرتدين، وأطلق صـفة قوات الشـرعية على القوات الموالية لنظام الرئيس علي عبد الله صــالح المدافعة عن الوحدة، ونعت قوات الحزب الاشــتراكي اليمني بقوات التمرد والفئة الضالة، وتم الاحتفال بذكرى السابع من يوليو وكأنها نهاية التاريخ، ولم تكتف بذلك بل اجتزت صورة التوقيع على اتفاقية الوحدة ولحظة رفع علم الجمهورية اليمنية ونسـبت كل تلك الحقائق للرئيس علي عبد الله صـالح ومتجاهله الرئيس الجنوبي علي ســالم البيض الذي تنازل عن منصــبه من رئيس الى نائب رئيس لأجل الوحدة علاوة عن التنازل عن العاصمة عدن الى صنعاء وغيرها الكثير من وقائع التزييف.

ويؤكد الصــحافي اليمني ياســر اليافعي رئيس تحرير صــحيفة "يافع نيوز" الإلكترونية، أن التجاذبات السـياسـية والتدخل الإقليمي والدولي في الملف اليمني كان لهما دور كبير في ظهور إعلام منقسم مشـتت يعكس تماماً الصـراع السياسـي والعسكري الدائر في اليمن والإقليم بل كان صـورة طبق الأصـل لما يحدث في البلاد من أزمات وحروب، لافتاً إلى أن هذا الصراع المحلي والإقليمي أفرز أيضاً أصواتا متطرفة من كل الأطراف السياسية، وهو ما ســاهم في تعميق الأزمة وتحولها في أوقات كثيرة إلى صــراع مناطقي ومذهبي عمق الأزمة وســاهم في تفاقمها.

يختم اليافعي بالقول "المشكلة الأكبر أن بعض وسائل الاعلام استغلت المستوى الثقافي والتعليمي المتدني في البلاد لإثارة النعرات المناطقية والطائفية وحشد الشباب والمراهقين للقتال في الجبهات واستخدامهم أدوات للموت بدل الدفع بهم للتعليم حتى يكونوا جزءا من المستقبل." [1]

بينما أدت الصحافة الرسمية وباقي الوسائل الإعلامية دوراً كبيراً في تزييف الوعي السياسي للمواطنين حيث مثلت الأداة الفاعلة في تبرير سياسات السلطة ونهجها وتصرفاتها، وكانت سمة الصحافة شكلاً ومضموناً أحادية الرأي والتوجه يطغى عليها الطابع الدعائي الرسمي. [2]

يقول الصحفي سامي غالب رئيس تحرير صحيفة " النداء": "عقب حرب 1994م وانفراد الرئيس صالح وحلفائه بالسلطة أدخلت الصحافة مرحلة قاتمة، إذ زادت المحرمات التي يفترض على أي صحفي عدم الاقتراب منها، ومن ذلك مثلاً نقد كبار المسؤولين أو تغطية الفساد في المؤسسة العسكرية، والامتناع عن الإشارة إلى شخصيات سياسية معارضة في الخارج، وبلغ الأمر حد الضغط على الأحزاب لإرغام صحفها على الالتزام بخطوط حمراء جديدة تتعلق بالرئيس وأبرز مساعديه، وأصبحت الصحافة في ميدان المواجهة الأكثر حدة، وتحملت صحف المعارضة والمستقلة عبء وتبعات هذه المعركة الضارية.[3]

اما مايخص واقع الخطاب السياسي التلفزيوني في جنوب اليمن، فنستعرض فيه اهم النتائج التي توصلت له دراسة تحليلية، أجراها مركز "سوث24 " للأخبار والدراسات، حيث اعتمدت الدراسة على نقد محتوى 9 مقاطع فيديو منتقاة لخطاب سياسي تلفزيوني صادر عن الحراك المجتمعي والرسمي في جنوب اليمن وآخر يتحدث عنه، بثته قنوات تلفزيونية محلية مثل قناة عدن المستقلة وقناة حضرموت الخاصة، وقناة الغد المشرق وقناة سبأ الفضائية اليمنية، وقنوات عربية وأخرى أجنبية ناطقة باللغة العربية، مثل قناة الجزيرة وقناة BBC News عربي، كما أنّ مدة الفيديوهات الزمنية قيد البحث مجتمعة، تقدر بــ 100دقيقة و 44 ثانية، وحيث توصلت هذه الدراسة التحليلية النقدية إلى عدد من الاستنتاجات المهمة، التي توضّح حالة الخطاب السياسي التلفزيوني في جنوب اليمن أهمها:[4]

1- صحيفة العرب، الإعلام اليمني. . صدى لضجيج الحرب وتناقضاتها، العدد 12569، 2022/10/17، ص6.

2- قحطان، طارش محمد، الحقوق والحريات في اليمن 1990—2005م، تحديات الموروث وضروريات الحاضر، ج1، صنعاء، دار الروافد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002م، (ص 235 - 236).

3- طاهر، عبد الباري، الحريات الصحفية في اليمن صحيفة النداء، العدد (78)، 8 نوفمبر 2006م، (ص 8).

4- مبارك عامر بن حاجب، دراسة تحليلة، واقع الخطاب السياسي التلفزيوني في جنوب اليمن، يونيو 2023، مركز سوث24 للأخبار والدراسات، الرابط : https://south24.net/news/news.php?nid=3390.

– الإعلام التلفزيوني في جنوب اليمن كان ضحية نيات سياسية توسعية هدفت إلى هدم مرتكزات الهوية الجنوبية، التي يعتبر الخطاب السياسي التليفزيوني دعامة أصيلة في هيكلها الثقافي الذي تمتد جذوره إلى أعماق تاريخ الإعلام التلفزيوني في الجزيرة العربية والوطن العربي.

– كان يُراد للخطاب السياسي التلفزيوني في محافظات الجنوب أن يُصبح كبش فداء لشعارات القومية العربية وشعارات القوى الدينية المتشددة باسم "الوحدة"، بهدف ترهيب المناهضين لمشروع "الوحدة اليمنية" السياسية بين الدولتين السابقتين.

– يمكن ملاحظة غياب الملامح الاستراتيجية والرؤية الموحّدة للخطاب السياسي التلفزيوني الجنوبي، في الفترة من 2007 حتى – 2014. سادت، لعوامل عدة، حالة من الضعف أو عدم الوضوح أو الإرباك في طرح الأهداف الرئيسية للحراك الجنوبي وإعادة تصميمها وفق نهج أكثر شمولا وحزما في ذات الوقت.

– بالرغم من القيود العنيفة التي فرضتها سلطات صنعاء على الخطاب السياسي التليفزيوني الجنوبي محلياً وخارجياً في وقت سابق، وحالة التضليل اللاحقة حول المسألة الجنوبية، إلا أنّ هذا الخطاب استطاع مقاومة هذه القيود بإمكانات ذاتية في البداية، وإمكانات مؤسسية وأكثر احترافية بوقت لاحق.

– تسبب استحواذ السلطات اليمنية السابقة على مؤسسات الإعلام الرسمية في الجنوب، ومصادرة أرشيفها التاريخي، في بيعها لجهات خارجية أوإخفاء كثير من الوقائع التاريخية أو استخدام بعضها لأغراض سياسية، بهدف ضرب المجتمعات المحلية وخصومها – أي هذه السلطات – في مناطق الجنوب.

صحيفة "الأيام" أنموذجاً لقمع الصحافة المستقلة :

وهي صحيفة يومية، سياسية جامعة أسسها محمد علي باشراحيل في عدن، صدر عددها الأول صباح الخميس 7 أغسطس 1958م، توقفت عن الصدور في أبريل 1967م، ثم عاودت الإصدار في 7 نوفمبر 1990م بعد إعلان الوحدة اليمنية، وصدور القانون الصحافة والمطبوعات .

من أوائل الصحف اليمنية المستقلة التي فتحت صفحاتها للرأي والرأي الآخر، وجابت الفساد، وتصدت لكثير من قضايا الاختلالات في الجنوب بعد حرب صيف 1994م، وفي العام 1998م كانت أول صحيفة تطالب السلطة بمقاضاتها، وتبعت تلك القضية قضايا أخرى ونالت نسبة 73٪ من إجمالي عدد القضايا التي رفعتها وزارة الإعلام والحكومة اليمنية ضد الصحافة في اليمن بنهاية عام 2008م .

تعد صحيفة الأيام من أكثر الصحف اليمنية انتشاراً، لتعاملها بمهنية وحرفية عند طرحها للقضايا المختلفة، وساعد إصدارها اليومي على تنامي شعبيتها لكونها صحيفة خبرية فتعاطت مع مواضيع الحراك الجنوبي بإيجابية، ولهذا أقبل عليها المواطن الجنوبي بشغف، وصارت زاداً، ومعيناً لا ينضب ولا يمل من المتابعة .

وعندما اشتدت وطأة الاحتجاجات الجنوبية والمصادمات في أبريل 2009م غطت الأيام الأحداث بشكل موسع، وكانت صور الدماء والإصابات تتصدر الصفحات الأولى من الصحيفة، وبدأ الرئيس علي عبد الله صالح في إرسال الوفود إلى الصحيفة، مطالباً إياهم بتخفيف وطأة تغطيتهم. وبدءاً من مطلع أبريل طلب ياسر اليماني – نائب محافظ لحج السابق ووسيط موثوق للرئيس – طلب من رؤساء التحرير الكف عن استخدام صور المصابين ونزيف الدماء، قائلاً: " إن الرئيس قلق من استخدام الصور كأدلة ضده في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. [1]

استمرت "الأيام" في نهجها بنقل الصور الحقيقية للفعاليات، ولم تعمل حساباً لسياسة العصا والجزرة المستخدمة من قبل السلطة، لذا كانت على رأس الصحف المستهدفة لمضايقتها، وقمعها ومنعها وإيقافها، فبدأت بالتقطع لسيارات توزيعها، وإحراق كميات من أعدادها غير مرة، قبل أن يصل الأمر إلى محاصرة قوات الأمن مبنى الصحيفة بعدن في محاولة لاقتحامها .

ولم تكتف السلطات بإغلاق الصحيفة، ووجهت مزيداً من التهم لناشرها ونجليه تم على إثرها القبض عليهم جميعاً وإيداعهم السجن، قبل إحالتهم إلى المحاكم المختلفة وبتهم متعددة، كما تعرض مقرها لهجوم في الخامس من يناير 2010 من قبل قوات الأمن استعملت فيه مختلف أنواع الأسلحة الرشاشة، بما فيها قذائف الـ (RBG)، على خلفية اعتصام تضامني معها، لمرور ثمانية أشهر على إيقافها. [2]

تعددت الدعاوي المرفوعة ضد الصحيفة أمام القضاء على ذمة قضايا جنائية إلى جانب قضايا تتعلق بمحظورات نشر وتواصلت المضايقات والمطاردات والحرب النفسية والإيقاف، وأعلن عن وفاة رئيس تحرير الصحيفة هشام باشراحيل على فراش المرض في ألمانيا 16 يونيو 2012م، ولم يكن ذلك كافياً لاستبداد السلطات، تواصلت محاكمة باشراحيل – وهو إلى جوار ربه – وأنصفه القضاء وهو هناك، فقد قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بمدينة الشعب محافظة عدن يوم الأحد 10 مارس 2013م بإغلاق ملف الدعوى المرفوعة

1- حديث هشام باشراحيل – رئيس تحرير صحيفة الأيام ضمن تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، باسم الوحدة 15 ديسمبر، 2009م، بتصرف http://www.hrw.org/ar/node/87088/section/9.

2- علي سالم بن يحي، القضية الجنوبية في الصحافة اليمنية، مكتبة خالد بن الوليد للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء اليمن، 2021م، ص92.

ضد أسرة صحيفة "الأيام" وناشريها وعدد من العاملين فيها بشقيها الجنائي والمدني وبشكل نهائي، وقال القاضي محمد الأبيض: " إن إغلاق ملف القضية هو تأكيد على براءة ساحة أسرة الأيام الصحفية ". [1]

وعند بدء قيام ما يسمى بثورة الشباب الربيع العربي على نظام الرئيس السابق أعيد طرح المشكلة من جديد على طاولة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي، ورئيس حكومة الوفاق محمد سالم باسندوة، ويقول هشام باشراحيل حيال ذلك: " إن الحكومة تسلمت من مؤسسة "الأيام" ثلاثة ملفات الأول يتضمن القضايا المرفوعة من قبل الحكومة ضد "الأيام"، والثاني أعد من قبل قانونيين بالمخالفات القانونية والدستورية التي ارتكبتها الدولة في محاكمة حارس "الأيام" أحمد عمر العبادي المرقشي، والملف الثالث يختص بالخسائر التجارية للمؤسسة، أبلغتنا الحكومة بعد ثلاثة أشهر بقرارها بتعويضنا بثلاثة ملايين دولار، يتضمن شرط عدم مطالبة الحكومة مستقبلاً بأي حقوق وهو يعني تخلينا عن قضية حارس مبنى الأيام أحمد المرقشي. المحكوم عليه بالإعدام ظلماً، فرفضنا تلك المخالصة قطعياً [2].

وكان رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي أمر يوم 12 فبراير 2013م بإغلاق القضية بشقيها المدني والجنائي بشكل نهائي بعد قيام قوى بعرقلة إنهاء القضية لأكثر من عام. [3]

ودون أن يتجاوز الحقيقة يستطيع الباحث القول إن السلطة بتشكيلاتها المختلفة ابتداء من رئيس الجمهورية السابق علي عبدالله صالح، مروراً بوزارة الإعلام وأجهزة الأمن أعلنت عن حقدها الدفين، وصبت جام غضبها على "صحيفة الأيام" وأسرتها، لأنها انحازت – وبشكل كبير – إلى صف المواطنين عامة في اليمن، والمحافظات الجنوبية خاصة، وتعاطت بشكل ايجابي مع ما يجري على أرض الواقع، فكل ما نشرته من أخبار وصور متعلقة باعتصامات ومسيرات جمعيات المتقاعدين المدنيين والعسكريين وملتقيات التصالح والتسامح، ثم تطور مداها إلى الحراك الجنوبي هي موثقة، ولم تخلقها من بنات أفكارها، للتهييج والإثارة، فتلك التغطية أغاضت الرئيس صالح ونظامه، وأعدوا الصحيفة صوت الحراك، ولسان حاله، وبدلاً من التفاعل مع أجراس الإنذار المنشورة، وتنامي حركات الاحتجاجات حتى غدت ديدن الجنوب راحت السلطة وقوات أمنها بالتحرش بالصحيفة، رغبة في تكميم أفواه أسرتها ومحرريها، دون اكتراث لما يحدث في الجنوب وكأن إيقاف الصحيفة وتعطيلها، هي الدواء الشافي لاحتقانات تتزايد يوماً عن يوم، تلك التصرفات، أكدت – بما لا يدع مجالاً للشك – أن السلطة هي

1 – إغلاق ملف الدعوى المرفوعة ضد الأيام 2013/7/16.

2– باشراحيل هشام باشراحيل في تصريح لصحيفة الأمناء، العدد (195)، 17 / 4 / 2013م، ص (1).

3– بيان الأسرة الأيام، بعد صدور حكم المحكمة ببراءتها من التهم الموجهة لها، عدن، فبراير 2013م.

من أشعلت فتيل احتقانات واحتجاجات الجنوب، وليست صحيفة "الأيام" التي يقول عنها سفير الاتحاد الأوروبي في اليمن ميكافيلا إنها "الحامل لمظالم أهل الجنوب، ومسؤولية معاودة إصدارها يتحملها الجميع بما فيهم المجتمع الدولي، وينبغي معاودتها لجمهورها[1].

- **ثانياً : التحريض الديني على الجنوبيين بعد حرب 94 :**

برزت الفتوى الدينية في أجندة حرب 1994م وكانت عاملاً مساعداً في حسم المعركة لصالح قوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح وحلفائه من القوى التقليدية والإسلاميين، إذ عدها بعضهم حرباً مقدسة ضد المرتدين، بناءً على فتاوى صادرة عن علماء الشمال كما يراها الجنوبيون .

يعرف عن الشعب اليمني تأثره الكبير برأي الدين في القضايا المتعلقة بالشئون العامة وخاصة القضايا التي يشوبها الجدل والاختلاف في أوساط المجتمع. وعادةً ما يكون الرأي الديني هو الذي يسود غالبية القناعات التي تأثرت قبلها بقناعات عصبية أو سياسية مناقضة وكثيراً ما يؤجل الأفراد صنع موقف شخصي من مثل تلك القضايا حتى سماع رأي العلماء إزاءها. ومن ابرزها فتاوى حسم حرب 94 نظراً لقوة تأثير الدين في هذا المجتمع، فقد كان له دور محوري في حسم قضايا سياسية مصيرية كان أهمها مؤتمر علماء اليمن في الجند نهايات عام 1993 وفتاوى علماء في حرب نفس العام وبيانات علماء الزيدية وجمعية علماء اليمن في حروب الجيش ضد الحوثيين، وكانت جميع تلك المواقف تدعم مواقف الرئيس علي عبدالله صالح ضد خصومه[2].

ولبيان خطورة هذه الظاهرة يؤكد الدكتور إبراهيم نجم، مستشار مفتي جمهورية مصر والمشرف على إصدار التقرير، فى بيان صحفي، "أن فتاوى التكفير تلقي بآلاف الشباب بإتون التطرف والقتل والانفجار طلبًا لما يزعمون من الشهادة، فيسارعون إلى سفك دماء الأبرياء وترويع المواطنين داخل البلاد وخارجها، إضافة إلى أنها تمزق النسيج المجتمعي وتشيع الكراهية والحقد بين أبناء المجتمع الواحد بعد أن تقسم المواطنين إلى مؤمنين وكفار، وتصادر حق المواطنين في أن يكون لهم وطنا يحتضنهم ويأويهم". وكان نتيجة تلك الفتاوى سقوط

1- سفير الاتحاد الأوروبي تتواصل مع الجنوبيين وأطراف تتجاهل قضيتهم، صحيفة الأمناء، العدد 133، الأربعاء 18 يناير 2012م، ص 2.

* عاودت الأيام الإصدار مجدداً صباح الأحد 11 مايو 2014م بعد حصولها على تعويضات مالية، من الحكومة اليمنية بناء على توجيهات رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي.

2- عبدالله الثلايا، الفتاوى الدينية كأحد أهم المؤثرات في التأثير على الرأي العام، موقع الوسط، 2011/10/5، الرابط : https://alwasat-ye.net/?ac=3&no=33095.

الكثيرين من أفراد الجيش والشرطة والمثقفين شهداء وضحايا عمليات إرهابية، جاءت استجابة لتلك الفتاوي الضالة والمضلة.[1]

كان الأمر أشـد وطأة وأفظع تأثيرًا في الجنوب، حيث أفتى مشـايخ حزب الإصـلاح إخوان اليمن بقتل واسـتباحة دماء شـعب الجنوب.

1 - 15 August 1995

بعد عام على حرب اليمن

علماء ومفكرون إسلاميون يردون على فتوى «الديلمي»

الفتوى مخالفة لتعاليم الإسلام وأدت إلى قتل الأبرياء

د. محمد سيد طنطاوي: لم يشرع الإسلام القتل وتشريد الأبرياء وتدمير المنشآت

فضيلة الشيخ الغزالي: هذه الفتوى بعيدة تماما عن الشريعة الإسلامية ولا تستند إلى أي سند ديني..

د. سليم العوا: الفتوى أفقدت الثقة برجال الدين والمصداقية بأهل الحكم

نص فتوى د. عبد الوهاب الديلمي

وعلى رأس هؤلاء المشـايخ عبد المجيد الزنداني وعبدالوهاب الديلمي اللذان ارتبط اسـميهما بفتوى التكفير التي اسـتند عليها نظام صـنعاء في حرب احتلال الجنوب صـيف عام 1994. الفتوى التي استباحت دم الإنسان المعصـوم جاءت في توظيف سياسي وزماني ما زالت ارتداداته ممتـدة، على الرغم من عقود مضـت وتحولات وقعت، غير أن واقع الفتوى وعمقها يعيدها ليس للحياة، فحسـب، وإن مـات صـاحبها، فهي أكثر من مجرد فتوى عابرة.[2]

وعشـيـة الحرب أطلق الـدكتور عبد الوهـاب الـديلمي وزير العدل الأسـبق، والقيادي

1- قراءة تحليلية في فتاوى حرب صيف العام 1994، مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، 2022/06/09، الرابط : https://www.alyoum8.net/posts/92381#_ftnref2

2- قراءة تحليلية في فتاوى حرب صيف العام 1994، مرجع سابق.

بحزب الإصلاح فتوى أباحت قتل المدنيين والنساء والأطفال في الجنوب بما أن الاشتراكيين الملحدين يستخدمونهم متارس وقد أثارت الفتوى ردود فعل محلية وعربية عريضة منذ صدورها، ولا تزال تثير الكثير من المشاكل حتى الآن[1].

فالدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الديار المصرية سابقاً قال إنها: " تشعل نار الحرب وتساهم في قتل الأبرياء مع أن الإسلام ينهي عن قتل المسلم تحت أي ظرف من الظروف".[2]

واستنكرها الشيخ عبد العزيز بن باز، وقال: " إن من أفتى بها ليس أهلا للفتوى". [3]

ويؤكد الدكتور محمد حيدرة مسدوس على صحة الفتوى " التي بررت الحرب لقوات صنعاء وموجودة بالصوت والصورة، فالفتوى وما ترتب عليها من قتل وقمع رتيب وتشريد، والذي هو مستمر من الحرب إلى الآن لا يمكن أن تمحى من ذاكرة شعب الجنوب.[4]

ويعترف القيادي بحزب الإصلاح محسن باصرة على وجود الفتوى وينأى بها عن حزبه الفتوى كانت دينية، وليست إصلاحية، أستند فيها من أصدروها على أقوال علماء من القرون الأولى، واستغلت سياسياً من قبل السلطة إن الإصلاحيين يعتبرون الجنوبيين كفرة[5] .

1- توكل كرمان تدعو قيادات حزبها إلى (التوبة) عن فتواهم ضد الجنوب عام 94م، صحيفة الأولى، العدد (470)، الأربعاء، 11 يوليو 2012م، ص (4).

2-عيدروس، د. أحمد زين، عضو قيادة حزب رابطة أبناء اليمن رأي الموقف القانوني للقضية الجنوبية، وثائق رابطية 2013م.

3- المرجع نفسه

4- علي سالم بن يحيى، مرجع سابق.

5- محسن باصرة، عضو مجلس النواب، رئيس حزب الإصلاح فرع حضرموت، صحيفة المصدر، العدد (4)، الثلاثاء، ص (8).

ويقول الصحفي علي البخيتي إن: "الديلمي لم يكفر أبناء الجنوب لكنه أباح قتلهم، والفتوى مسجلة بصوته ومتوفرة على الانترنت" [1]

ويشير الصحفي نبيل سبيع إلى فتوى أخرى أصدرها الشيخ عبد المجيد الزنداني القيادي بحزب الإصلاح، وأحد المعارضين لإعلان الوحدة في أيامها الأولى " الشيخ عبد المجيد الزنداني أصدر فتوى تبيح دماء وأموال واعراض الجنوبيين تدعيماً لفتوى سابقة أصدرها رفيقه في الهيئة العلياء لحزب الإصلاح عبد الوهاب الديلمي" [2]

1- علي البخيتي، ردا على بيان ومقال الديلمي الأخير بخصوص فتوى 94م: (الديلمي لم يكفر أبناء الجنوب لكنه أباح قتلهم)، صحيفة 14 أكتوبر، العدد (15529)، 26-27/6/2012 م، ص الأخيرة.

2- نبيل سبيع، هيئة الأمر بالمعروف.. استكمال الحرب 94م وتجسيد لتطلعات الزنداني المليشاوية المستمرة منذ التسعينات، صحيفة الوسط، العدد (193)، الأربعاء 28 / 5 / 2008م، ص3.

وفي دليل آخر على صـــحة فتاوى الحرب دعت توكل كرمان – الحائزة على جائزة نوبل للســـلام عام 2012م قيادات حزبها إلى التوبة عن فتواهم ضـــد الجنوب عام 1994م وقالت: "علينا أن نعترف إن اجتياح الجنوب، وغزو مدنه تم بناء على فتوى وفتاوى زينت للناس إنه قتال في ســبيل الله، وحيث وقد ادعت ســابقا أن فتح الجنوب وغزو مدنه واجب وفرض عين، وأن لا بأس في سبيل اقتحام عدن أن يقتل ثلث سكانها، وأعتقد أن التراجع عن الفتوى والاعتذار هو بداية التوبة" [1]

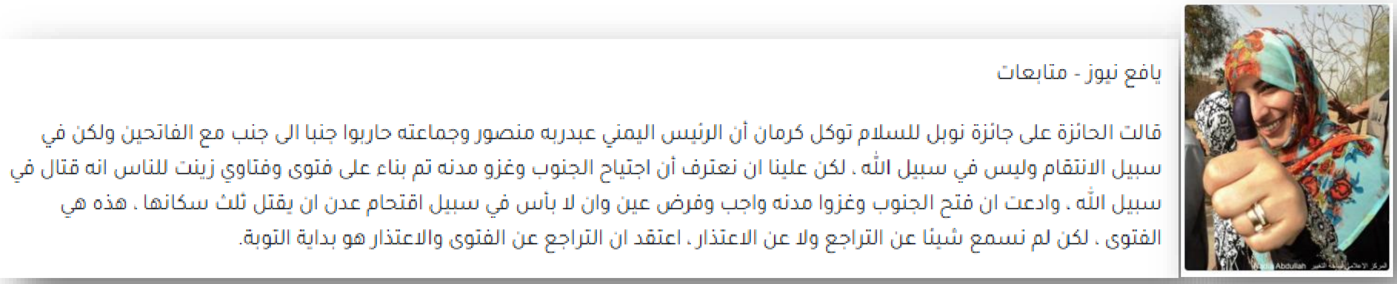
يافع نيوز - متابعات

قالت الحائزة على جائزة نوبل للسلام توكل كرمان أن الرئيس اليمني عبدربه منصور وجماعته حاربوا جنبا الى جنب مع الفاتحين ولكن في سبيل الانتقام وليس في سبيل الله . لكن علينا ان نعترف أن اجتياح الجنوب وغزو مدنه تم بناء على فتوى وفتاوي زينت للناس انه قتال في سبيل الله . وادعت ان فتح الجنوب وغزوا مدنه واجب وفرض عين وان لا بأس في سبيل اقتحام عدن ان يقتل ثلث سكانها . هذه هي الفتوى . لكن لم نسمع شيئا عن التراجع ولا عن الاعتذار . اعتقد ان التراجع عن الفتوى والاعتذار هو بداية التوبة.

ويمكن القول إن الفتوى الدينية كانت حاضـــرة في حرب 1994م على شـــريك الوحدة الجنوبي الحزب الاشـتراكي اليمني وقياداته، واسـتنفرت المشـاعر الدينية عند ابناء الشـمال البسطاء للمشـاركة فيها، واستمدت من تلك الفتوى تسمية حرب الردة والانفصال التي جبل على ترديدها الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونظامه، وتم ترسيخها في أجندة الإعلام الرسمي أثناء الحرب وبعدها .

واستمراراً في هذا الإطار، لجأ حزب "التجمع اليمني للإصلاح" عبر ذراعه الديني "هيئة علماء اليمن"، في بداية سبتمبر 2019، إلى إصدار فتوى اعتبرت فيه المجلس الانتقالي الجنوبي "كياناً متمرداً"، وهو ما يعد امتداداً للفتاوى التي انتشـرت منذ أكثر من ربع قرن خلال الصـراع بين الشـمال والجنوب. فقد وصـفت الهيئة الجنوبيين وقتذاك بـ"المرتدين عن الوحدة"، والمجلس الانتقالي بـ"المتمرد"، ودعت للتعامل معه بالقوة. وسبق أن كان الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح يوظف سلاح الفتاوى في مواجهة خصومه بعد ثورة 2011، إذ أصدرت "جمعية علماء" اليمن المرتبطة بالنظام، في 30 ســـبتمبر 2011، فتوى بحرمة التظاهرات الاحتجاجية الســـلمية، داعية السلطات للقيام بمسئولياتها المتمثلة في تأمين المرافق والمنشآت وإخلاء المدارس والجامعات لأن ذلك يعد "جهاداً في سبيل الله". وأكد علماء الدين في بيان لهم أن "المظاهرات والاعتصامات التي ينظمها شباب الثورة ومعارضو النظام محرمة شـرعاً وقانوناً لما يترتب عليها من مفاسـد ولما تحمل من شـعارات مخالفة للشـرع". ووجه العلماء

1- توكل كرمان، تدعو قيادات حزبها إلى التوبة عن فتواهم ضد الجنوب عام 94م، صحيفة الأولى، العدد (470) 11-07-2012م ص، 1-4.

الدعوة إلى الشعب لـــــ"الالتزام بالبيعة المنعقدة في ذمتهم والوفاء بها"، في إشارة إلى انتخاب الرئيس صالح عام 2006 و"عدم الخروج على ولى الأمر"، الذي يعتبر، في رؤيتهم، "من أعلى درجات الخروج". [1]

وبهذه المنعطفات التاريخية للنخب الدينية والتي ســـعت على توجيه الرأي العام والتأثير عليه بما كانت تقدّمه ومازالت من أفكار ربما تجاوزت رسالة الإسلام السمحة والمعتدلة، تحوّلت المؤسسات الدينية في اليمن تدريجياً من ســلطة دينية تتمتع بالولاء والاحترام، إلى ســلطة نافذة وقاهرة تُصــادر الحياة و الحقوق والحريات، وتستنزف عائدات البلاد لصالح نخبها الدينية الحاكمة. [2]

خاتمة المبحث الأول :

تُظهر الممارسات التي أعقبت إعلان الوحدة أن العدالة في توزيع الحقوق لم تكن هدفًا فعليًا في سياسات الدولة، بل تم الالتفاف عليها عبر منظومة من الإقصــاء والتهميش الممنهج. فبدلًا من إرســاء شــراكة وطنية متكافئة، أُعيد إنتاج الهيمنة السياسية والمناطقية داخل مؤسسات الحكم، وجرى إضعاف الجنوب سياسيًا وإداريًا، عبر الإقصاء من مواقع القرار، وتهميش الكفاءات، وتكريس الولاءات الضيقة على حساب مبدأ المواطنة.

الأخطر من ذلك، أن مؤســـســـات الدولة – التي يُفترض أن تكون حامية للحقوق – تحولت إلى أدوات للإقصاء والتحريض، عبر إعلام رسمي منحاز، وخطاب ديني مسيّس، أسهم في تأجيج الانقسام وإضعاف الانتماء الوطني. ومع تراكم هذه الانحرافات، لم تعد مسـألة الحقوق مجرد قضـية قانونية أو إدارية، بل غدت أزمة وجود تهدد كيان الدولة ذاته.

وعليه، فإن فهم تحدي الاندماج لا يكتمل دون التوقف عند هذه الاختلالات، التي شــكلت بيئة خصــبة لتفكك الثقة بين الدولة والمجتمع، وأسّست لشرخ عميق ما زالت آثاره مستمرة حتى اليوم.

1- لماذا يتم التوظيف السياسي للفتاوى الدينية في الشرق الأوسط ؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 03 مارس، 2020، رابط : https://2u.pw/tG92B.

2- فريدة احمد، أثر التوجه الديني على الرأي العام في اليمن. خطورة فكر ودمار أجيال، موقع سوث24، 2023/02/20، الرابط : https://south24.net/news/news.php?nid=835.

❖ المبحث الثاني: توزيع الثروة

يتناول هذا المبحث المبادئ التي يفترض أن تقوم عليها العدالة في توزيع الثروة بعد الوحدة، ويستعرض أوجه التفاوت والاحتكار التي شكلت اختلالًا في تقاسم الموارد بين مناطق اليمن

المطلب الاول: مقتضيات العدالة في توزيع الثروة

إن العدالة في توزيع الثروة تُعدّ ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في أي دولة .في السياق اليمني، كان من المفترض أن تُبنى سياسات اقتصادية تضمن توزيعًا عادلًا للثروات بين مختلف المناطق، مع التركيز على تنمية المحافظات التي عانت من التهميش .هذا يتطلب إنشاء آليات شفافة لإدارة الموارد، وخاصة النفطية، وتوجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق المحرومة .كما يُفترض أن تُشرك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية لضمان تلبية احتياجاتها الفعلية، وهذا ما سندرسه في النقاط التالية:

1. التوزيع الجغرافي العادل للموازنات

يُعدّ التوزيع الجغرافي العادل للموازنات من أبرز مؤشرات العدالة الاقتصادية، إذ يُجسّد مدى التزام الدولة بتلبية الحاجات التنموية لمواطنيها في مختلف المناطق. هذا المبدأ يقتضي أن تعتمد الدولة آلية واضحة وشفافة لتخصيص الموارد المالية على أساس مستوى الحاجة التنموية، ونسبة السكان، ومؤشرات البنية التحتية، ونقص الخدمات، وليس على أساس الولاءات السياسية أو الانتماءات المناطقية.

في سياق دولة الوحدة اليمنية، كان من المفترض أن تُوجَّه النفقات العامة نحو ردم الفجوة التنموية المتراكمة في المحافظات المحرومة، خاصة في الجنوب والمناطق الريفية .فالوحدة، بما تحمله من وعد بالمساواة، تُحتم إعادة توزيع الثروة لصالح المناطق التي كانت تعاني من الإهمال التاريخي، وذلك عبر رفع موازناتها الاستثمارية، وتحسين مستويات الخدمات الأساسية فيها، لضمان الحدّ الأدنى من تكافؤ الفرص بين المواطنين.

كما يُفترض أن تكون هناك آليات رقابية تتابع تنفيذ الموازنات في المناطق الطرفية، وتُعاقب على أي تلاعب أو تحويل غير قانوني للموارد إلى مراكز النفوذ في العاصمة أو مناطق النفوذ السياسي، لأن ذلك يقوّض مبدأ المواطنة المتساوية، ويؤدي إلى احتقان شعبي ومناطقي يُضعف من شرعية الدولة نفسها.

من المهم أيضًا أن يُصاحب توزيع الموازنات وجود أجهزة محلية قادرة على إدارة الموارد بكفاءة، لأن توزيع الأموال وحده لا يكفي ما لم تُدار بشكل فعّال يخدم الأهداف التنموية المطلوبة.

2. التمكين التنموي للمناطق المهمّشة

العدالة تتطلب سـياسـة تمكين تنموي متكاملة تضـمن بناء القدرات المحلية، وتحفيز الاسـتثمارات في المناطق المحرومة، وتحقيق الاستقلال المالي النسبي للسلطات المحلية بما يسمح لها بتحديد أولوياتها.

والعدالة في توزيع الثروة لا تكتمل بمجرد ضخ أموال إلى المناطق الطرفية، بل تتطلب عملية تمكين تنموي شاملة تُمكّن هذه المناطق من بناء قدراتها الذاتية وتفعيل مشاركتها في الدورة الاقتصادية الوطنية.

التمكين التنموي يعني أن تُمنح السلطات المحلية الصـلاحيات والموارد الكافية لوضـع وتنفيذ خطط تنموية تتناسـب مع احتياجاتها الواقعية. كما يشـمل تحفيز الاسـتثمارات في القطاعات الإنتاجية المحلية، وتطوير البنية التحتية، وتدريب الكوادر البشرية، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كان يُفترض في دولة الوحدة أن تتبنى سياسـة اقتصـادية تنموية تُخرج المناطق المحرومة من دائرة التبعية للمركز، وتؤسـس لشـراكة اقتصـادية عادلة تتيح للمواطنين فرصًـا متكافئة في التعليم والعمل والإنتاج. فالتنمية لا تنمو في بيئة المركزية المطلقة، بل في بيئة تشاركية تحترم الخصوصيات المحلية وتُفعّل مبادئ اللامركزية المالية والإدارية.

3. إشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار

الاقتصادي غياب الشراكة الاقتصادية للمجتمعات المحلية جعل القرارات التنموية مفروضة من أعلى دون اعتبار للواقع المحلي. إشراك السكان في صياغة الخطط والموازنات يُكسب السياسات الاقتصادية شرعية ويضمن تنفيذها بفعالية.

إشـراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار الاقتصـادي هو أحد الضـمانات الأسـاسـية لتحقيق الشـرعية والفعالية والاسـتدامة في السـياسـات الاقتصـادية. لا يمكن تحقيق تنمية متوازنة دون أن تُتاح الفرصـة للمواطنين، عبر مجالسهم المحلية ومنظماتهم المجتمعية، للمساهمة في تحديد الأولويات وصياغة الخطط التنموية.

في النموذج المثالي لدولة الوحدة، كان ينبغي أن يتم تأسـيس نظام تشـاوري حقيقي يسـمح للمجتمعات المحلية بالمشاركة في إعداد الموازنات، ورقابة تنفيذ المشاريع، وتقييم السياسات الاقتصادية. فمثل هذه الشراكة لا تعزّز فقط فعالية السياسات، بل تُكرّس أيضًا الانتماء الوطني وتُقلّص من الفجوة بين الدولة والمواطن.

إن إشـراك المجتمعات المحلية يُعتبر ركيزة أسـاسـية في الانتقال من نموذج الدولة الريعية المتحكّمة، إلى نموذج الدولة التنموية التي تقوم على مبدأ الشـراكة، والتي تُصـغي لاحتياجات مواطنيها وتُخطط معهم لا نيابةً عنهم.

المطلب الثاني : واقع التفاوت والاحتكار في توزيع الثروة

على أرض الواقع، شهدت اليمن بعد الوحدة اختلالًا كبيرًا في توزيع الثروة، حيث تركزت الموارد والمشاريع التنموية في مناطق معينة، بينما ظلت مناطق أخرى، خاصة في الجنوب، تعاني من الإهمال والتهميش. هذا التفاوت أدى إلى تفاقم الفقر والبطالة في تلك المناطق، وزاد من الشعور بالغبن والإقصاء بين سكانها. كما ساهمت السياسات الاقتصادية غير المتوازنة في تعزيز الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، مما أضعف النسيج الوطني وأدى إلى تصاعد النزعات الانفصالية، ويمكننا ان نلخص النتائج التي افرزتها هذه الاختلالات في :

1. سيطرة النخبة على العوائد النفطية والاقتصادية

يُعرف الدكتور يحيى الظبياني النخبة اليمنية بأنها "مجموعة الأفراد من كافة الفئات المجتمعية ذوي التأثير في النظام السياسي اليمني والرأي العام، لما يمتلكونه من إمكانات وأدوات وقنوات. .. وتتسم معظم أفراد تلك النخبة بتشبعها بثقافة القبيلة، وانشغالها بتحقيق مصالحها الخاصة، مع غياب ثقافة التعايش المشترك لبناء الدولة وترسيخ الديمقراطية، وتحقيق تطلعات الشعب في التنمية والاستقرار". [1]

تركزت موارد الدولة، خاصة العوائد النفطية، في يد نخبة حاكمة، استغلت هذه العوائد لتعزيز سلطتها، بدلًا من توجيهها نحو التنمية الوطنية. هذا الاحتكار أضعف العدالة الاقتصادية وزاد من الفوارق الطبقية.

وهنا يمكن القول إن الاستفادة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من الدولة يكون عن طريق التنظيمات التقليدية العصبوية والعلاقات الشخصية والقرابية والمصالح المتبادلة، خاصة أن الدولة بما تملكه من الريع النفطى وغيره يجعلها القوة الرئيسة في توزيع الثروة والمنح والامتيازات والعقارات والخدمات والوظائف الكبيرة في جهازها الإداري.

وهنا تزايدت عملية التداخل والترابط بين النخب الاجتماعية التقليدية والنخب الحديثة السياسية والعسكرية ورجال الأعمال، فالعائلات التجارية –القطاع الخاص– تعتمد على الدولة من حيث حصولها على عقود التوريد وبناء المنشآت والمقاولات والتوكيلات التجارية، أى أنه من خلال الدولة والارتباط بها ظهرت مجموعات تجارية كبيرة هنا يظهر بوضوح الخلل الكبير في توزيع الثروة والدخل وما يولده من مشكلات اجتماعية عميقة ومتعددة، أهمها ظهور تمييز معلن بين المواطنين من خلال الوظائف المدنية والعسكرية والأمنية والدعم الاقتصادي والسياسي والخدمي يتم الحديث عنه علنا بل وأصبح مجال للحديث العام في مختلف الصحف خصوصا الخاصة

1- د.بكر يحيى الظبياني، مرجع سابق، ص106.

والحزبية. فى هذا الســـياق تتفوق المعايير التقليدية على المعايير الحديثة في تحديد مكانة الفرد اجتماعيا وتحديد دوره السياسي والاقتصادي. [1]

صـفوة القول أن الدولة اليمنية في سـعيها إلى التحديث والتنمية –كانت ولا تزال– تعتمد آليات تقليدية بل وتعيد إنتاج البنى والثقافة التقليدية، وهى في ذلك تزاحم عمليات التحديث أو تشـوهها، وهنا تبرز أهم معوقات بناء الدولة اليمنية الحديثة وأهم إشكالات الاندماج الاجتماعي.

فالاحتكار العصـبوي للسـلطة والثروة تكمن دلالاته في التعبير عن غياب دولة العموم التي تسـمح بتداول المواقع والمراتب والمنافع بشـكل قانوني، هنا يغيب التوازن الاجتماعي ويضـــعف الاندماج الوطني. وهذا الأخير يصـبح مشكلة اجتماعية وسياسية في آن واحد تبرز بوضـوح عندما يصبح للتمايز الاجتماعي والعصـبوي وجود سياسي واقتصادي مميز، فالتمايز السياسي يصبح وسيلة لتحقيق المصـالح الاقتصادية والاجتماعية للبعض ضد مصالح البعض الآخر أو على حسابها أو بالانتقاص منها، فالدولة اليمنية حاليا بما تملكه من ريع اقتصادي وقوة مادية تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في المسار الاقتصـادي بهدف إعادة تشكيل علاقات القوة وخلق توازنات بين الجماعات التجارية والاقتصادية الناشئة وفقا لأصولها الاجتماعية والمذهبية. إضافة إلى ذلك فإن عدم تكافؤ الفرص واستمرار الرشوة والفساد وبالتالي انسداد فرص العمل وزيادة معدلات العاطلين والفقراء وتزايد حجم الحرمان البشـــري لغالبية أفراد المجتمع، يتولد عنه تزايد الوعي تدريجيا بعدم المواطنة المتســـاوية وضـــعف الاندماج الاجتماعي وصـولا إلى الإحساس بالاغتراب عن النظام السياسي عن الدولة، حيث يحس الأفراد والجماعات بأن النظام السياسي الحاكم يعمل ضد مصالحهم ومن ثم فهو لا يمثلهم ولا يعبر عن أهدافهم. والحال هذه يمكن القول إن غالبية أفراد المجتمع اليمني والطبقة الوسطى خصوصا هم الخاسرون من سياسات النظام القائم، والقبيلة كأفراد ومنظومة بنيوية هي الأكثر حظا من هذا النظام. [2]

2. إقصاء المناطق الغنية من نصيبها في التنمية

رغم امتلاك الجنوب اليمني لثروات طبيعية استراتيجية، مثل النفط والغاز في شـبوة وحضـرموت، والموقع الجغرافي المتميز لميناء عدن، إلا أن هذه الموارد لم تُترجم إلى مشـــاريع تنموية عادلة تعود بالنفع المباشـــر على السكان المحليين. لقد مثّل هذا التناقض الصـارخ بين وفرة الموارد وندرة التنمية مفارقة مؤلمة عمّقت مشاعر الظلم والاستغلال لدى أبناء الجنوب.

1– فؤاد الصلاحي، المجتمع والنظام السياسي في اليمن، مرجع سابق.

2– فؤاد الصلاحي، المجتمع والنظام السياسي في اليمن، مرجع سابق.

ولبيان مدى هذه التناقض والاستغلال الصارخ لثروات المحافظات الجنوبية دون عوائد تنموية حقيقة فيها، سنستعرض بعض الجداول التي توضح اهم الموارد النفطية المتركزة في محافظات الجنوب كـ شبوة و حضرموت :

الرقم	القطاع	المحافظة	الشركات العاملة	المساحة (كم2)	الشركات المساهمة
1	المسيلة-14	حضر موت	Canadian Nexen	1.257	1 منتجة
2	شرق شبوة-10	حضر موت	TOTAL E&P Yemen	964	2 منتجة
3	جنة-5	شبوة	HUNT	280	1 منتجة
4	شرق سار-53	حضر موت	DOVE Energy	2001	1 منتجة
5	حواريم-32	حضر موت	DNO	592	1 منتجة
6	دامش-s1	شبوة	OCCIDENTAL	1.156	1 منتجة
7	شبق الحجر-51	حضر موت	Canadian Nexen Yemen Ltd	2004	2 منتجتان
8	جنوب حواريم-43	حضر موت	DNO	1622	1 منتجة
9	مالك-9	حضر موت	Calvally	2.227	1 منتجة
10	غرب عياد-4	شبوة	Kone	1.998	1 منتجة
11	العقلة-S2	شبوة	OMV	2006	1 استكشافية
12	المعين-1	شبوة	JOECO - YCO	2.189	1 استكشافية
13	المعبر-2	شبوة/حضر	OMV -YCO & AL-MOARED	4.015	= 3
14	جردان-3	شبوة	Oil Search - BIT Oil-MND & YCO	2.950	= 4
15	اريام-6	شبوة/حضر	BURREN Energy- YCO & DELTA	2.311	= 3
16	عساكر-8	شبوة/حضر	MIDAS	4.730	= 1
17	العرمة-13	حضر موت	GALO Oil	7.417	= 1

18	المكلا-15	حضر موت	Oil Search – KUFPEC & YCO	12.570	= 3
19	القمر-16	المهرة	KNOC – Samsung – DESONG – GS HOLDING & YCO	10.864	= 5
20	السبعتين-20	شبوة	OCCIDENTAL –ADAIR & SABA	10.864	= 5
21	الفرت-33	حضر موت	CCC & YCO	5.976	= 1
22	هود-35	حضر موت	Oil Search –VIRGIN– VOIGER & YCO	7.367	= 4
23	غرب المكلا-41	حضر موت	OGMC & YCO	5.492	= 2
24	شرق الفرت-45	حضر موت	CCC & YCO	8.836	= 2
25	شمال حوارم-44	حضرموت	DNO – AnsanWikfs& YCO	6,332	= 3
26	جنوب هود-47	حضرموت	DNO – OGMC & YCO	7,606	= 3
27	جنوب شرق المعبر-49	حضرموت	CCC – MOL YEMEN & YCO	2,700	= 3
28	سار-52	حضرموت	PETRONAS – ANSAN Wikfs& YCO	1,299	= 3
29	وادي البنين-68	حضرموت	MIDAS	679	= 1
30	ماشاف-69	شبوة	SINOPEC & YCO	1,324	= 2
31	عتق-70	شبوة	KNOC & YCO	1,367	= 2
32	القرن-71	حضرموت	SINOPEC & YCO	1,801	= 2
33	العين-72	حضرموت	ANSAN WIKFS – YG HOLDING & YCO	1,821	= 3

34	رأس حورة-73	حضرموت	DOV & YCO	1,900	= 2
35	شرق المعبر	شبوة	GALO OIL	2,850	= 1
الإجمالي				122.552	73 شركة نفطية

جدول رقم 1: يبين القطاعات النفطية المنتجة والقطاعات الاستكشافية في محافظات الجنوب، والشركات العاملة وعددها مع مساحة القطاع حتى منتصف 2007م.

القطاع ورقمه	المحافظة	المساحة (كم^2)	عدد الحقول	عدد الآبار	عام الإنتاج	الإنتاج (برميل يوميا)	الشركة العاملة
المسيلة -14	حضرموت	1257	23	568	1993	230,000	كنيديان
حوايرم-32	حضرموت	592	2	1	2000	89,000	نكسن
شرق سار 53	حضرموت	473	4	20	2001	25,000	DNO
شرق الحجر 51	حضرموت	2004	3	41	2004	31,000	دوف
جنوب حوايرم 43	حضرموت	2026	1	17	2005	50,000	كنيديان نكسن
مالك -9	حضرموت	3530	4	32	2005	8,000	DNO
شرق شبوة-10	حضرموت	964	4	45	1997	150,000	كالغالي
جنة-5	شبوة	280	5	80	1996	50,000	توتال
غرب عياد 4	شبوة	1998	3	91	2007	2.000	هنت
دامس- S1	شبوة	1159	2	35	2003	11,000	Konc
العقلة- S2	شبوة	904	3	10	2006	12,000	Occidental
جردان 3	شبوة	2950	4	20		20,000	OMV
عسيلانS1	شبوة	؟؟	6	7		150,000	Oil Search
الإجمالي	13	18.137	67	947	2007	828.000	-----

جدول رقم (2) يبين عدد القطاعات المنتجة للنفط ومساحتها وعدد الحقول والآبار وكمية إنتاجها اليومي من النفط الخام والشركة العاملة في محافظة حضرموت وشبوة[1]

يظهر لنا مما سبق في الجداول المبينة للتفاصيل بأن الثروات النفطية ترتكز أساسا في المحافظات الجنوبية وذلك مما ظهر من الناتج المحلي والمردودية العامة للشركات والدولة اليمنية والارتكاز على الموارد الطبيعية التي يوجد فيها جل الشركات الوطنية والأجنبية والناظر إلى توزيع هذه الثروات بعد الاستخراج والانتفاع به يكون غالبا للجانب الشمالي الذي تتمركز في السلطة السياسية والهيئات العليا في البلد.

فمن الناحية الاقتصادية، كان من المفترض أن تُوظّف الثروات المحلية في تنمية البنية التحتية، وتحسين الخدمات، وخلق فرص العمل في مناطق الاستخراج. لكن الواقع أظهر أن السلطة المركزية احتكرت إدارة هذه الموارد دون وضع آليات شفافة لتقاسم العوائد أو مراعاة الأولويات التنموية للمحافظات المنتجة. ففي محافظتي حضرموت وشبوة مثلًا، حيث تنتج غالبية صادرات اليمن النفطية، تأخرت المشاريع الخدمية، وانتشرت البطالة، وافتقرت المدن لمرافق صحية وتعليمية كافية.

هذا النمط من الإقصاء التنموي خلق انطباعًا واسعًا بأن الوحدة اليمنية، بدلًا من أن تكون مشروع تكامل اقتصادي، تحولت إلى أداة للنهب المؤسسي المنظّم، استخدمت فيها الثروات الجنوبية لتعزيز سلطة المركز دون مردود حقيقي على الأرض. وأسهم هذا الوضع في تآكل الثقة السياسية، وإحياء الدعوات لفك الارتباط، باعتبار أن ما يحدث هو استنزاف مقنّن تحت غطاء السيادة الوطنية.

ولدراسة مستوى التعثر في العملية الاستثمارية في الجنوب نورد الجدول رقم (3) ادناه.

م	البيان	المسجلة	الملغية	غير المنفذة	المخالفة	لم تبدء	المتعثرة	قيد التنفيذ	المنفذة	المنفذة او قيد التنفيذ	غير الناجحة
1	المركز الرئيسي	3، 520	142	432	261	503	64	122	1996	2118	1، 402
2	عدن	**1، 258**	**630**	**188**	**26**	**145**	**7**	**26**	**236**	**262**	**996**

1- المصدر-: (1) الجمهورية اليمنية، وزارة النفط والمعادن، اكتشاف النفط في محافظة شبوة، www.mom.gov.ye بالإضافة إلى موقع : قطاعات النفط المنتجة في حضرموت واحتياطاتها المتوقعة: www.soutalgnoub.com.

3	تعز	441	51	79	32	37	9	26	207	233	208
4	الحديدة	413	18	32	33	113	8	23	186	209	204
5	**لحج**	**146**	**24**	**6**	**3**	**62**	**3**	**6**	**42**	**48**	**98**
6	اب	56	2	0	3	15	1	7	28	35	21
7	**ابين**	**3**	**0**	**0**	**0**	**3**	**0**	**0**	**0**	**0**	**3**
8	**حضرموت**	**624**	**172**	**70**	**17**	**123**	**28**	**18**	**196**	**214**	**410**
9	**المهره**	**97**	**0**	**0**	**6**	**57**	**9**	**8**	**17**	**25**	**72**
10	مارب	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0
11	**سيئون**	**139**	**0**	**0**	**0**	**66**	**1**	**11**	**61**	**72**	**67**
الاجمالي		6، 698	1، 039	807	381	1124	130	247	2970	3217	3، 481
في الشمال		4، 431	213	543	329	668	82	178	2، 418	2596	1، 835
في الجنوب		**2، 267**	**826**	**264**	**52**	**456**	**48**	**69**	**552**	**621**	**1، 646**
% من المسجلة في الشمال		100%	5%	12%	7%	15%	2%	4%	55%	59%	41%
% من المسجلة في الجنوب		**100%**	**36%**	**12%**	**2%**	**20%**	**2%**	**3%**	**24%**	**27%**	**73%**

جدول رقم (3) : تصنيف المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار، خلال الفترة 1992م ــــ 2008م [1]

1- قاعدة بيانات الهيئة العامة للاستثمار، المركز الرئيسي، صنعاء، اليمن.

3. تعميق الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب

مع مرور الوقت، اتسعت الفجوة الاقتصادية بين الشطرين. فبينما شهدت مناطق شمالية معينة نموًا اقتصاديًا واستثمارات، بقي الجنوب يعاني من تدهور البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وهو ما عمّق مشاعر التمييز وعدم الانتماء.

من أبرز التحديات التي واجهتها دولة الوحدة اليمنية بعد إعلانها في عام 1990 هي الفجوة الاقتصادية المتزايدة بين الشمال والجنوب .فعلى الرغم من الطابع الشامل الذي يفترض أن تتسم به سياسات التنمية في الدول الوحدوية، إلا أن الواقع في اليمن اتجه تدريجيًا نحو نمط من التمركز الاقتصادي والمناطقي الذي خدم مصالح نخب محددة وترك مناطق واسعة – وفي مقدمتها الجنوب – في حالة من التهميش والإقصاء التنموي.

لقد تركّزت الاستثمارات العامة والخاصة، والمشاريع الكبرى، والفرص الاقتصادية في محافظات شمالية بعينها مثل صنعاء وذمار، في حين بقيت مدن ومحافظات الجنوب، بما فيها عدن وحضرموت وأبين ولحج، خارج خارطة التنمية الجادة، ما انعكس في تدهور البنية التحتية الأساسية، ضعف الخدمات العامة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في هذه المناطق. وكان لغياب الاستراتيجية التنموية المتوازنة، وعدم إشراك المجتمعات المحلية الجنوبية في التخطيط واتخاذ القرار الاقتصادي، أثرٌ مباشر في تعميق الشعور بالتمييز والتهميش.

وفي الوقت الذي كان يُفترض فيه أن تُعالج آثار الحرب الأهلية عام 1994 بسياسات اقتصادية عادلة تُعيد بناء الثقة، اتجهت السلطات الحاكمة إلى تعزيز مركزية القرار والثروة، مما زاد من تركّز المشاريع والموازنات في مناطق النفوذ السياسي على حساب بقية الأقاليم. ونتيجة لذلك، تفاقمت الفروقات بين الشطرين، وتكوّنت فجوة بنيوية في فرص التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والدخل الفردي، بما ولّد شعورًا لدى الجنوبيين بأنهم خارج العقد الاجتماعي لدولة الوحدة.

إن هذه الفجوة لم تكن نتيجة تفاوت طبيعي في الموارد أو الموقع الجغرافي، بل نتيجة سوء الإدارة وتحيّز القرار السياسي والاقتصادي، الأمر الذي حول قضية التنمية من شأن إداري إلى قضية سياسية وحقوقية ترتبط بمطالب الانفصال والعدالة التاريخية.

وهنا سنستعرض بعض هذه الفجوات الاقتصادية بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب :

أولاً: تصدر المحافظات الجنوبية لاعلى مستويات البطالة.

من اجل اثبات حجم الاقصاء والتهميش الذي تعرضت له المحافظات الجنوبية في مجال العمل والتوظيف نورد الجدول رقم 4 ادناه، الذي يبين مستويات البطالة بين الذكور في المحافظات الجنوبية والشمالية، كنسبة من القوى العاملة، وكنسبة من قوة العمل، وفقا لمسح ميزانية الاسرة لعام 2006م

المحافظة	عدد السكان 15 سنة فأكثر	غير النشطين إقتصاديا	قوة العمل	المشتغلين	المتعطلين	نسبة البطالة من القوى البشرية	نسبة البطالة من قوة العمل
اب	637، 255	140، 701	496، 554	446، 790	49، 764	0.08	10%
ابين	**129، 368**	**29، 336**	**100، 032**	**84، 499**	**15، 533**	**0.12**	**16%**
الامانه	502، 845	132، 591	370، 254	312، 107	58، 147	0.12	16%
البيضاء	146، 682	44، 703	101، 979	90، 803	11، 176	0.08	11%
تعز	571، 043	157، 416	413، 628	350، 552	63، 076	0.11	15%
الجوف	99، 541	23، 951	75، 590	62، 429	13، 161	0.13	17%
حجة	382، 770	63، 798	318، 972	288، 977	29، 995	0.08	9%
الحديده	636، 654	75، 925	560، 729	521، 486	39، 243	0.06	7%
حضرموت	**302، 267**	**83، 301**	**218، 966**	**179، 833**	**39، 133**	**0.13**	**18%**
ذمار	378، 248	71، 822	306، 426	287، 701	18، 725	0.05	6%
شبوه	**141، 858**	**34، 638**	**107، 221**	**79، 731**	**27، 490**	**0.19**	**26%**
صعده	194، 227	16، 958	177، 269	162، 547	14، 722	0.08	8%

صنعاء	274، 265	34، 871	239، 394	224، 260	15، 134	0.06	6%
عدن	**187، 147**	**45، 141**	**142، 006**	**97، 974**	**44، 032**	**0.24**	**31%**
لحج	**194، 897**	**51، 800**	**143، 096**	**104، 601**	**38، 495**	**0.20**	**27%**
مارب	57، 739	17، 882	39، 856	35، 339	4، 517	0.08	11%
المحويت	132، 028	21، 110	110، 918	106، 700	4، 218	0.03	4%
المهرة	**23، 130**	**6، 183**	**16، 948**	**12، 502**	**4، 446**	**0.19**	**26%**
عمران	236، 665	14، 839	221، 826	210، 749	11، 077	0.05	5%
الضالع	**131، 326**	**35، 048**	**96، 278**	**82، 516**	**13، 762**	**0.10**	**14%**
ريمه	115، 283	24، 275	91، 009	87، 704	3، 305	0.03	4%
الإجمالي	5، 475، 238	1، 126، 286	4، 348، 952	3، 829، 801	519، 151	0.09	12%
المحافظات الجنوبية	**1، 109، 993**	**285، 447**	**824، 547**	**641، 656**	**182، 891**	**0.16**	**22%**
المحافظات الشمالية	4، 365، 245	840، 842	3، 524، 404	3، 188، 144	336، 260	0.08	10%

جدول رقم 4 : مستويات البطالة بين الذكور في المحافظات الجنوبية والشمالية [1]

من واقع بيانات الجدول رقم 4 اعلاه، يتضح التالي:

1. ان نسبة البطالة بين الذكور في محافظة عدن هي الاعلى (**31%**). تليها محافظة لحج (**27%**). تليها

1- الجهاز المركزي للاحصاء: مسح ميزانية الاسرة لعام 2006م جدول العمل.

محافظتي شـــبوة والمهرة (26 %). تليهما محافظة حضـــرموت (18 %). أي ان الخمس المراتب الاعلى للبطالة بين الذكور هي في المحافظات الجنوبية.

2. ان المحافظات الجنوبية، ومحافظة الجوف تتصدر المراتب الثمانية الاعلى في الجمهورية.

3. ان نســبة البطالة بين الذكور في المحافظات الجنوبية (22 %)، بينما نســبتها في المحافظات الشــمالية تسـاوي (10 %). أي أن مسـتوى البطالة في المحافظات الجنوبية اكثر من ضـعف مسـتواها في المحافظات الشمالية.

ثانياً : انخفاض نسبة التوظيف الحكومي الجديد للجنوبيين

الجدول ادناه، يبين الانخفاض في التوظيف الجديد في المحافظات الجنوبية.[1]

المحافظة	2005	2006	2007	2008	التغير بين 2005-2006	التغير مابين 2006-2007	التغير بين 2007-2008م
الدواوين	61182	63، 963	65109	64698	2، 781	1، 146	-411
إب	33067	33، 340	34650	35387	273	1، 310	737
ابين	**20755**	**21، 101**	**21630**	**20261**	**346**	**529**	**-1، 369**
أمانة العاصمة	27568	32، 100	33361	33127	4، 532	1، 261	-234
البيضاء	8738	8، 797	9805	9951	59	1، 008	146
تعز	50551	52، 466	53238	53841	1، 915	772	603
الجوف	4579	5، 183	5839	6155	604	656	316
حجة	19157	19، 533	20457	20709	376	924	252

1- المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، كتب الاحصاء السنوي لعام 2008م، 2007م، 2006م، 2005م.

الحديدة	36830	37، 326	37836	37897	496	510	61
حضرموت – سيئون	**8390**	**10، 648**	**12608**	**12429**	**2، 258**	**1، 960**	**-179**
حضرموت – المكلا	**26050**	**24، 535**	**26208**	**25000**	**-1، 515**	**1، 673**	**-1، 208**
ذمار	23273	23، 377	25030	25481	104	1، 653	451
شبوه	**13345**	**13، 771**	**14888**	**15296**	**426**	**1، 117**	**408**
صعدة	8414	8، 343	9104	9424	-71	761	320
صنعاء	23683	22، 333	21150	21459	-1، 350	-1، 183	309
عدن	**62042**	**63، 250**	**60736**	**53104**	**1، 208**	**-2، 514**	**-7، 632**
لحج	**22390**	**22، 709**	**23507**	**22565**	**319**	**798**	**-942**
مأرب	7977	7، 892	8712	9058	-85	820	346
المحويت	9145	9، 148	10412	10620	3	1، 264	208
المهرة	**3499**	**3، 832**	**4092**	**4124**	**333**	**260**	**32**
عمران	13700	14، 968	16803	17338	1، 268	1، 835	535
الضالع	**7491**	**7، 756**	**9478**	**9402**	**265**	**1، 722**	**-76**
ريمة	282	759	5307	5986	477	4، 548	679
الإجمالي العام	492108	507، 130	529960	523312	15، 022	22، 830	-6، 648

المحافظات الجنوبية	**163962**	**167602**	**173147**	**162181**	**3640**	**5545**	**-10966**
المحافظات الشمالية	328146	339528	356813	361131	11، 382	17، 285	4، 318

جدول رقم 5 : التوزيع العددي للموظفين الثابتين، في الجهاز الإداري والقضـــائي للدولة، وفي القطاعين العام والمختلط، حسب المحافظات، بين عامي 2005- 2008م [1]

1- المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، كتب الاحصاء السنوي لعام 2008م، 2007م، 2006م، 2005م.

خلاصة الفصل الثاني :

تناولنا في هذا الفصـــل الفرص المُهدرة في تحقيق الاندماج الاجتماعي في اليمن، ومامثلته التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصـادية والثقافية التي وقفت عائقاً امام الاندماج الاجتماعي وتتناول مشكلاته، ويمكننا القول إن المجتمع اليمني لم يظهر كعقبة في طريق تحقيق تكامل وطني بعد الوحدة، لكن ســياســة الدولة ممثلة بالنخبة الحاكمة أدت خلال الفترة من توقيع الوحده حتى يومنا هذا في عام 2025 إلى اســتنزاف موارد الوحدة الوطنية، وإعاقة مشــروع الدولة الحديثة في اليمن على حد ســواء؛ فقد قامت على اســتغلال تنوع المجتمع في صــراعاتها، وعملت على تدعيم النظام القبلي في مقابل المكونات الاجتماعية الأخرى، وأخفقت في عملية التوزيع العادل للموارد ومشــاريع التنمية. وفي المجمل اكتفت الدولة بإدماج فوقي وشــكلي لا يلبي غايات النخبة وأهدافها على حساب تحقيق اندماج اجتماعي حقيقي.

الفصل الثالث

التحديات الجيوسياسية

تمهيد :

لا تنشأ المشاريع الوحدوية الكبرى في عزلة، بل تتكوّن وتتشكل في بيئة إقليمية ودولية حافلة بالتفاعلات والمصالح المتداخلة. فالوحدة لا تُواجه تحديات داخلية فحسب، بل تصطدم أيضًا بمعادلات جيوسياسية حساسة تشمل المحيط الإقليمي ومواقف القوى الكبرى. في هذا الفصل، نُسلّط الضوء على التحديات الخارجية التي تواجه مشروع الوحدة اليمنية، من خلال تحليل البيئة الإقليمية المتشابكة، ومواقف الفاعلين الدوليين، ودور اليمن الجيوستراتيجي في شبكة الأمن والطاقة الدولية وهو ما يجعل هذا المشروع الوحدوي بطبيعته محط اهتمام ومتابعة وتدخلات مباشرة من قِبل القوى الإقليمية والدول الكبرى، الساعية إلى توظيف الموقع اليمني الحيوي لخدمة مصالحها الاستراتيجية.

❖ المبحث الأول: البيئة الإقليمية ومواقف دول الجوار

تمثل التأثيرات والتدخلات الخارجية السلبية عاملًا محوريًا في الإضرار بالاستقرار وتهديد الأمن الإقليمي، إذ قد تؤدي تلك التأثيرات والتدخلات إلى تقويض الاستقرار السياسي في دولة أو أكثر من دول إقليم معين بإثارتها للتوترات والصراعات الداخلية، على نحو ينعكس سلبًا على الأمن الإقليمي. إذ غالبًا ما يكون الغرض من التدخلات الخارجية السلبية التأثير في التوازنات السياسية الداخلية على نحو يخدم مصالح الدولة القائمة بالتدخل، أو يعزز نفوذها في الدولة المستهدفة بالتدخل، أو خلق حالة من التوتر والفوضى وعدم الاستقرار في الدولة المستهدفة بالتدخل على نحو يضر بأمن واستقرار دول الجوار الإقليمي[1]. وفي هذا المبحث سنتطرق لكلاً من التحديات الدولية والإقليمية التي أثرت ولا زالات تؤثر على اليمن الموحد حتى اليوم.

المطلب الأول: دول الخليج

منذ إعلان الوحدة اليمنية عام 1990، تباينت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء هذا الحدث. فرغم الترحيب الرسمي، إلا أن واقع السياسة الخليجية كشف عن حذر استراتيجي نابع من المخاوف تجاه صعود دولة موحدة وقوية على حدودها الجنوبية. تركزت هذه المخاوف على :

- التأثير الديموغرافي والسياسي لدولة ذات كثافة سكانية عالية نسبيًا مقارنة بجاراتها.
- احتمال تزايد النفوذ السياسي اليمني في الشؤون الخليجية، لا سيما في ظل طموحات اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.

1- محمد محسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص20-21.

– القلق من أن تؤدي الوحدة إلى زعزعة توازنات داخلية في الإقليم، أو إلى تصدير أزمات اليمن السياسية إلى الخارج.

وفي هذا المطلب سنناقش ابرز المحطات التي كان لدول الخليج دوراً بارزاً واساسياً في السياسة اليمنية.

أولاً : دور الموقف الخليجي عند قيام الوحدة (1990)

عند إعلان الوحدة بين قطري اليمن في 22 مايو 1990، كان موقف دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، حذرًا ومتحفظًا. لم يكن هذا الارتباك ناتجًا عن رفض مبدئي لفكرة الوحدة، بل بسبب مجموعة من الاعتبارات السياسية والأمنية والجيوسياسية أهمها :

– **الخشية من نموذج وحدوي قابل للانتقال:** أثارت الوحدة اليمنية مخاوف لدى بعض دول الخليج، خاصة السعودية، من أن تشجع شعوب أو أطراف داخل بعض الدول الخليجية على المطالبة بصيغ مماثلة من الاتحاد أو إعادة النظر في شكل الدولة خاصة وان الدولة اليمنية الوليدة هي دوله ذات نظام جمهوري مما يجعلها الدولة الجمهورية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية وذات حدود برية مقتصرة على الدول الملكية الخليجية.

– **القلق من التوجهات السياسية** : اليمن الموحد في بدايته جمع بين النظام الشمالي القبلي التقليدي والنظام الجنوبي الاشتراكي الثوري، ما جعله دولة تحمل تناقضات أيديولوجية أثارت قلق أنظمة محافظة بطبيعتها.

– **الحدود العالقة** : كانت قضية الحدود بين اليمن والسعودية غير محسومة رسميًا، ما جعل قيام كيان يمني موحد أكثر قوة، أمرًا مقلقًا للرياض.

ولكن وبالرغم من هذه المخاوف، حرصت دول الخليج على إظهار الدعم الدبلوماسي الرسمي للوحدة باعتبارها خيارًا سياديًا، مع بقاء العلاقة فاترة وغير داعمة اقتصاديًا بالشكل الكافي.

دور الموقف الخليجي في التحديات الجيوسياسية للوحدة

أدى الدور الخليجي السلبي في التحديات الجيوسياسيه الى :

1. إضعاف الاستقرار

غياب الدعم الخليجي الاقتصادي والسياسي حال دون ترسيخ المؤسسات اليمنية الجديدة، ما ساهم في هشاشة الدولة الموحدة وعجزها عن دمج النظامين السابقين بشكل فعّال.

2. تغذية القلق الإقليمي

التحفظ الخليجي لم يكن موقفًا سلبيًا فقط، بل ساهم في عزل اليمن سياسيًا واقتصاديًا، ما دفع النظام اليمني للبحث عن تحالفات بديلة مثل تقاربه مع العراق آنذاك، وهو ما أضر بالعلاقات اليمنية –الخليجية لاحقًا.

3. تراكم أسباب الانفجار

الفتور الخليجي تجاه الوحدة زاد من ضعف الحاضنة الإقليمية للمشروع الوحدوي، ما جعل الدولة اليمنية عرضة للاضطرابات، وقلل من فرص الدعم خلال الأزمات.

ثانيًا: الموقف الخليجي بعد حرب الخليج الثانية (1990-1991)

شهدت العلاقة بين اليمن ودول الخليج، خاصة السعودية والكويت، تدهورًا كبيرًا عقب موقف اليمن في مجلس الأمن المناهض للتدخل الدولي لتحرير الكويت بعد غزو العراق لها.

" يمكن القول إن أهم سبب أثر في سيرورة الأمور على النحو الذي سارت عليه، هو موقف اليمن من أزمة الخليج الثانية، حيث أن اليمنيين بعد الوحدة وجدوا أنفسهم ولأول مرة منذ قيام الثورة اليمنية، يتخذون قراراً نابعاً من قناعاتهم الوطنية ومسؤولياتهم القومية وحسابهم الحضاري. فجاء موقف اليمن في أزمة الخليج الثانية التي اندلعت في 2 أغسطس 1990، أي بعد 70 يوماً تقريباً من قيام الوحدة متلخصاً فيما يلي:

الرفض التام والشديد لاجتياح العراق للكويت، والرفض التام والقاطع لمجيء قوات أجنبية إلى المنطقة.. وجراء الصدمة الناجمة عن الغزو، فقد فوجئ الإخوة الكويتيون، والخليجيون بشكل عام بهذا الموقف، وكانوا مصرين يومها على ضرورة استيفاد قوات دولية لتحرير الكويت وتأديب العراق. وكان من سوء حظ اليمن يومها أن يكون هو الممثل الدوري للمجموعة العربية في مجلس الأمن ليصوت ضد قرار مجيء القوات الأجنبية، ما ضاعف من حمأة السخط على اليمن، ليس من جانب الخليجيين فقط، بل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من 30 دولة متحالفة معها. [1]

عدم موافقة اليمن على قرار المجلس الصادر في 29 نوفمبر/تشرين ثان 1990 المتضمن الإذن باستخدام القوة ضد العراق مالم ينسحب من الكويت في المهلة المحددة، ازَّم علاقة اليمن بدول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية والكويت، وكانت ردة الفعل كارثية على اليمن، ومنها وقف المساعدات الخليجية لليمن والقروض المباشرة عبر الصناديق الخليجية والعربية، وتحجيم الدعم الغربي وخصوصا الأميركي، وعودة أكثر من 700 ألف مغترب يمني من السعودية ودول الخليج الأخرى، وفقدان اليمن مصدراً آخر من مصادر الدخل متمثلاً بتحويلات المغتربين لأسرهم، وهي تحويلات وصلت أواخر الثمانينيات في القرن الماضي إلى نحو 500 مليون

1- عادل الأحمدي، الخيوط المنسية : اليمن وثلاثون عاماً من حكم علي عبدالله صالح، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ط1، 2008، ص102-103.

دولار سنوياً. [1] وهو ما يعني إضافة أعباء وتحديات داخلية وخارجية على الدولة الوليدة التي لم يكن قد مضى على قيامها سوى 70 يوماً.

- **<u>التداعيات السياسية والاقتصادية لموقف اليمن وتأثيره على الوحده اليمنية</u>**

نوجز هذه التداعيات في الاتي :

1) تفسير الاصطفاف مع صدام حسين بأنه " عداء مشترك ضد الخليج " :

فُسر تصويت اليمن ضد القرارات الدولية لتحرير الكويت كدعم ضمني للعراق، مما أثار غضب دول الخليج، خاصة أن اليمن كان عضوًا غير دائم في مجلس الأمن آنذاك، حيث رأت السعودية والكويت في هذا الموقف خيانةً للعلاقات التاريخية، خاصة أن اليمن كان يعتمد اقتصاديًا على العمالة في الخليج والمساعدات المالية منه.

زد على ذلك انفتاح شهية الشائعات والدسائس التي جعلت من الموقف اليمني قرينة للتأكيد على أن لـ "صدام" و "صالح" مطامع مشتركة في الخليج، وأنهما يمثلان فكي كماشة تستعد للانقضاض عليه". [2]

2) عودة المغتربين اليمنيين وفقدان تحويلاتهم التي تدعم الاقتصاد اليمني :

أن " أول النتائج المباشرة لهذا الموقف اليمني تجلت في عودة ما يقرب من مليون مغترب يمني من دول الخليج. سببت عودتهم الجماعية حينها ضغطاً اقتصادياً كبيراً على اليمن، في حين كان اليمن أصلاً يعاني مشكلة اقتصادية بسبب كلفة اندماج النظامين وتوحيد مؤسسات الدولتين التي كان كل منهما يتبع نهجاً مغايراً للآخر في السياسات الاقتصادية. فضلاً عما استجد أثناء ذلك من تداعيات أزمة الخليج الثانية واحتلال الكويت، وتوقف الصادرات النفطية العراقية والكويتية، ما أدى حينها إلى أزمة حادة في النقد، وارتفاع في أسعار المواد الأساسية، ناهيك عن حرمان اليمن من عوائد المغتربين ودعم الدول الخليجية المادي والمعنوي". [3]

وهو ما يعني إضافة أعباء وتحديات داخلية وخارجية على الدولة الواحدة التي لم يكن قد مر على قيامها سوى 70 يوماً. [4]

1- فؤاد الصلاحي وآخرون، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص146.

2- عادل الأحمدي، الخيوط المنسية ،مرجع سابق، ص103.

3- المرجع نفسه، ص103.

4- من حلم بالوحدة الى واقع متشظي : التحولات السياسية في جنوب اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، ابريل/ نيسان 2020، ص 11.

3) العزلة الإقليمية :

أدى الموقف اليمني إلى شبه قطيعة مع دول الخليج لسنوات، مما عزز عزلتها وأضعف قدرتها على الحصول على دعم إقليمي في فترة حرجة من تاريخها.

4) الخليج وتصنيف المناطق اليمنية :

بدأت دول الخليج، خاصة السعودية، ترى أن هناك مناطق في اليمن أكثر ولاءً لها مثل بعض النخب في الجنوب، وأخرى أكثر عداءً أو تأييدًا لأجندات خارجية مثل بعض التيارات في الشمال. هذا التصنيف سيؤثر لاحقًا في سياسات الخليج تجاه اليمن، خاصة بعد عام 2011 واندلاع الحرب الأهلية.

5) تأثير الأزمة على الوحدة اليمنية:

الوحدة بين الشمال والجنوب كانت حديثة العهد 1990، والأزمة الخليجية كشفت عن هشاشة التماسك الداخلي. فالجنوبيون، الذين كانوا أكثر انتقادًا لموقف اليمن المؤيد للعراق، شعروا بأن صنعاء تتخذ قرارات لا تعبر عن مصالحهم، مما غذى النزعة الانفصالية لاحقًا .

أن مضاعفات الاستياء الدولي من الموقف اليمني في أزمة الخليج الثانية قد وجدت في مناخ التدافع السياسي بين شريكي الوحدة بيئة صالحة لإضعاف هذا اليمن الجديد الذي أصبح يقوى على اتخاذ قراره المستقل وموقفه الذي يعجبه، فحاولت بعض الأطراف الخارجية النفاذ من بعض ثغرات الخلاف لدى طرفي الأزمة، وخصوصاً لدى عناصر في الحزب الاشتراكي اليمني كانت متحفظة على الوحدة الاندماجية، ما أدى إلى تبلور تيار ضاغط ومدعوم داخل الاشتراكي يعمل على محاولة استعادة البراميل، ولهذا كانت تمزق صور الرئيس علي عبدالله صالح في عدن، وكان يتم طرد ومضايقة العمال الوافدين إليها من المحافظات الشمالية". [1]

ثالثًا: الموقف الخليجي خلال الحرب الأهلية اليمنية الأولى 1994

أثناء تصاعد الأزمة السياسية 93-1994 انحازت معظم دول الخليج العربي -باستثناء قطر- إلى جانب الحزب الاشتراكي، وقدموا له دعماً مادياً واستخباراتيا وإعلامياً وسياسياً.

واندلعت الحرب الأهلية في اليمن عام 1994 بين القوات التابعة للرئيس علي عبد الله صالح الرئيس السابق للشمال والرئيس الاول لليمن الموحد و الجنوبيين بقيادة علي سالم البيض الرئيس الجنوبي السابق والموقع على اتفاق الوحدة، اختلفت مواقف دول الخليج :

1- عادل الأحمدي، الخيوط المنسية، مرجع سابق، ص104.

– السعودية والإمارات دعمت الجنوب الذي اعلن فك الارتباط الحزب الاشتراكي كعقاب لصالح بسبب مواقفه السابقة أزمة 1990، مما حوّل اليمن إلى ساحة صراع نفوذ.

– قطر (الاستثناء) لم تدعم الانفصال، ربما بسبب سياستها المستقلة نسبيًا آنذاك.

دول خليجية أخرى مثل البحرين و سلطنة عُمان اتخذت موقفًا متحفظًا، لكنها شكّكت في استدامة الوحدة.

- **التحديات الجيوسياسية الرئيسية في الانقسام الخليجي خلال الحرب الاهلية 94 :**

يمكن القول إن الحرب الأهلية عززت مخاوف الخليج من هشاشة الوحدة اليمنية، ودفعتهم إلى التعامل مع اليمن كوحدة غير مستقرة، تحتاج للمراقبة أكثر من الدعم، وهنا سنستعرض اهم التحديات الجيوسياسية استكمالاً للتحديات السابقة وهي :

1. استغلال الانقسام الشمالي–الجنوبي:

– استخدمت دول الخليج الانقسام الداخلي اليمني لتعزيز مصالحها، حيث رأت في الجنوب حليفًا أكثر انسجامًا مع توجهاتها.

– أدى ذلك إلى تأجيج الهُوُية الإقليمية شمال vs جنوب بدلًا من الهوية الوطنية الموحدة.

2. الخلافات الحدودية كعامل ضغط:

– استمرار النزاعات الحدودية مثل نزاع جازان بين اليمن والسعودية جعل الخليج يتعامل مع اليمن ككيان غير مستقر، مما قلّل من دعمه للوحدة.

- **تبعات هذه التحديات على الوحدة اليمنية :**

1. تقويض شرعية الوحدة

– دعم الخليج للجنوب أظهر أن الوحدة اليمنية مشروع هش قابل للتفكك تحت الضغوط الخارجية.

– أعطى هذا دفعةً للنزعات الانفصالية لاحقًا مثل حراك الجنوب 2007 والأزمة الحالية.

2. تعميق التبعية للإقليم

– اضطرت صنعاء إلى مراعاة مواقف الخليج أكثر من السابق، خوفًا من تكرار العزلة والعقوبات (كما حدث بعد أزمة 1990).

– تحوّل اليمن إلى ساحة لتصفية الحسابات الخليجية، خاصة مع صعود التنافس السعودي–الإماراتي لاحقًا.

3. تفاقم الانقسام الداخلي :

– استمرار الدعم الخليجي للنخب الجنوبية عزّز شعور الشمال بالإقصاء، مما زاد الاحتقان الإقليمي.

– أصبحت الوحدة مشروطة بالمواقف السياسية الخارجية وليس بالإرادة الشعبية.

4. إدراك ضرورة التوازن الإقليمي:

– بعد هزيمة الجنوبيين في 1994، حاول صالح تحسين علاقته مع الخليج (خاصة السعودية) لتجنب العزلة، مما أعطى الوحدة هامشًا من الاستقرار المؤقت.

5. كشف نقاط الضعف الداخلية :

– الأزمة كشفت عن حاجة اليمن إلى إصلاحات سياسية لتعزيز الوحدة، لكن الفرصة ضُيّعت لاحقًا بسبب الفساد والاستبداد.

6. ترسيخ فكرة "الوحدة القسرية" :

– انتصار الشمال في الحرب أثبت أن الانفصال ليس خيارًا سهلًا، لكنه لم يحقّق مصالحة حقيقية، مما ترك جرحًا مفتوحًا.

- **إعادة احياء العلاقات بين اليمن ودول الخليج 1995 :**

في الوقت الذي ظل فيه ملف العلاقات مع الجارة الكبرى المملكة العربية السعودية متوتراً ووصل إلى تناوش حدودي. ومعركة برية صغيرة بين الطرفين، أرسل صالح على إثرها وفداً رسمياً برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر – رئيس مجلس النواب – وعضوية عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء، وزير التخطيط، وعبده علي عبد الرحمن نائب وزير الخارجية قضى الوفد 40 يوماً في المملكة، متوجاً إياها بتوقيع مذكرة تفاهم في 26 فبراير 1995م، والتي أسهمت في تلطيف الأجواء ومهدت للزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس علي عبد الله صالح بعد ذلك بأربعة أشهر إلى السعودية وهي الأولى منذ أزمة الخليج. كما تم بموجب مذكرة التفاهم جدولة عودة اجتماعات مجلس التنسيق اليمني السعودي... لكن وتيرة استعادة الثقة بين البلدين مضت على نحو بطيء نوعاً ما، إلى أن تكللت بعد ذلك بالنجاح بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين في جدة يونيو 2000م، وذلك بعد أن استطاع صالح أن ينتزع مشاركة وفد كبير وعالي المستوى من المملكة العربية السعودية لحضور احتفالات الجمهورية اليمنية بالعيد الوطني العاشر 22 مايو 2000 م. برئاسة ولي العهد آنذاك عبد الله بن عبد العزيز. وكان الرئيس قد أشرف بنفسه على إعداد الحفل الفني والعرض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة، وحرص على تضمين الحفل رسالة تطمينية واضحة للأشقاء في المملكة مكونة من شقين: الأول هو أن اليمن أصبح قوياً ومنسجماً وموحداً، ومهيئاً لأتخاذ أي قرار يتعلق بالترسيم النهائي للحدود. أما الشق الثاني، فكان مفادَه أن هذا

الوضــع القوي لليمن – شـعباً وقيادة وجيشـاً – سـيصـب بالتأكيد في صـالح المملكة، ولن يشـكل في يوم ما على الإطلاق عامل تهديد أو إزعاج للجارة الكبرى، بل على العكس". [1]

رابعًا: مرحلة التقارب (2000–2010)

مع توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية عام 2000 اتفاق جدة، دخلت العلاقات بين صنعاء والرياض مرحلة من التحسن الحذر. بدأت السعودية تقديم دعم اقتصادي محدود، خصوصًا عبر مشاريع تنموية على الحدود.

دول الخليج ناقشـت بشـكل غير جاد انضـمام اليمن لمجلس التعاون، لكنها أبقت على الوضـع معلقًا عبر إنشاء "برنامج تأهيل اليمن للانضمام" دون جدول زمني واضح.

رغم هذا التقارب النسبي، ظل اليمن يُنظر إليه خليجيًا كـــــ"خاصرة رخوة"، وليس شريكًا فعليًا في منظومة التعاون.

وبالرغم ان الســعودية ذكرت اكثر من مرة و بطريقة غير مباشــرة عن نيتها في انضــمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي الا ان الهواجس الخليجية ظلت قائمة بشأن الاستقرار الداخلي لليمن، وانتشار السلاح، والقات، والقبائل، والقاعدة.

ومع ان هذه المخاوف تنظر اليها الدول الخليجية كسـمة عامة للوضـع اليمني المُعاصـر، الا ان نسـبتها تخف تدريجياً كلما توجهنا لمناطق الجنوب، وتزداد وتتعمق في المناطق الشمالية، ماعدا " تنظيم القاعدة ".

من خلال ماســـبق يمكننا ان نقول بأن المخاوف الخليجية والســـعودية بالتحديد زادت _ حتى في فترة التقارب_ وخاصــة في المناطق الشـمالية مما جعلها اكثر حذراً وترقباً لما يجري هناك، ولكن لم يقتصـر الامر في هذه المرحلة على الحذر والتخوف بل سعت في خطوات عملية لدعم الدولة اليمنية، وزاد الامر فيما بعد عن اطار المساعدات حتى وصل لحد التدخل المباشر لشن عمليات داخل الاراض اليمنية في فترة حكم الرئيس "علي عبدالله صـالح" خاصـة في ما يتعلق بالمواجهات ضـد جماعة الحوثي التي بدأت بالظهور والانتشـار في محافظة صـعدة الشـمالية، حيث يرى بعض المحللين ان هذه العمليات هي بداية الانهيار العملي لدولة الوحده اليمنية والتي تنازلت فيها القيادات الحاكمة عن سيادتها امام السعودية.

1- عادل الأحمدي، الخيوط المنسية، مرجع سابق، ص110.

بعد هذه العمليات عززت جماعة الحوثي مكانتها في الشـارع اليمني بأعتبارها جماعة ثورية ضـد النظام الحاكم الذي يسمح ويمنح الأذن لدول أخرى بأن تستبيح الأراضي اليمنية من وجهة نظرهم، ورفعوا شعارات الثورة ضد الحكومة اليمنية التي يصفونها بالعميلة لدول الجوار وكانوا يصرحون بأن السفير السعودي هو الحاكم الفعلي لليمن وليس " صالح " حسب قولهم.

كما أن زعيم جماعة الحوثي والمؤسـس لها " حسـين بدرالدين الحوثي " كان داعماً للمظلومية الجنوبية ومعارضاً لحرب 94، وبهذا تلاقت وتوحدت أصوات الجنوبيين وجماعة الحوثي في معارضة النظام الحاكم لدولة الوحدة وخاصة في الاتهامات الموجهه له باستخدام القوة العسكرية للأستقواء على المعارضة وتصفية الخصوم.

هذه العمليات شكلت سابقة مهمة للتدخل السعودي الأوسع لاحقاً بعد عام 2015، حيث تم توسيع نطاق العمليات بشكل كبير بعد تغير موازين القوى في اليمن.

أبرز التحديات الجيوسياسية في هذه المرحلة :

1. الدور السعودي: – دعمت الرياض حكومة صنعاء ضد الحوثيين (2000–2010)
2. التنافس الإقليمي: – التنافس السعودي– الإيراني حول اليمن زاد من انقسامات الوحدة. – تحول اليمن إلى ساحة لصراع النفوذ الخليجي.
3. تأثيرات العمليات العسكرية المشتركة : السـماح بعمليات أجنبية داخلية قلص من هيبة الدولة، وادت لإضـعاف شـرعية الحكومة المركزية في الداخل اليمني. – فتح المجال امام ايران لدعم الحوثيين مقابل العمليات السعودية ضدهم.
4. تآكل الشرعية : – اتهام الحكومة اليمنية بالتبعية للخارج – ساهم في تصاعد الشعبية الحوثية كحركة "مقاومة"

لم تعد المعارضة ضد " النظام المُدافع عن الوحده " مقتصرة على الجنوبيين المهمشين، بل امتدت إلى قلب الشمال، المعقل التقليدي للسلطة الحاكمة. فمع تصاعد التدخلات الإقليمية وتحول اليمن إلى ساحة صراع نفوذ، وتفاقم تهميش الجنوب دون حلول جذرية، بدأت شرعية النظام تتآكل حتى في مناطق نفوذه الشمالية.

ساهمت العمليات العسكرية المشتركة مع السعودية في إضعاف هيبة الدولة، بينما استغل الحوثيون هذا الفراغ لتعزيز نفوذهم تحت شعار "المقاومة"، مدعومين من إيران. وهكذا تحولت الانقسامات من صراع شمالي-جنوبي إلى أزمة وطنية شاملة، تهدد كيان الدولة اليمنية الموحدة بأكمله.

خامسًا: الموقف الخليجي بعد ثورة 2011 وسقوط النظام

مع اندلاع الثورة اليمنية عام 2011، ودخول اليمن مرحلة اضطرابات سياسية، كان موقف الخليج أكثر تدخلًا.

فلم تكن ثورة اليمن – على الرغم من وضوحها مطلبياً وسياسياً – أقل تأثيرًا في التغيرات الجيوستراتيجية بالمنطقة. فقد حاولت المملكة السعودية الحفاظ على نفوذها في اليمن المتصل جغرافياً بدول مجلس التعاون الخليجي، ولجم فاعلين إقليميّين على بلورة نفوذهم. فبدا الموقف الخليجي – باستثناء موقف قطر – مع تباينه موحداً ومتقدماً بعد طرح المبادرة الخليجية؛ تلك المبادرة التي حددت لليمن مسار الانتقال الآمن، مقارنة بالهزات والإختلالات التي كانت محتملة في حال فشلها، وذلك بحكم الخصوصية القبلية للمجتمع اليمني. كما انطوت مجريات الثورة بشكل طفيف على تنافس جيوستراتيجي بين المملكة العربية السعودية، وإيران التي بدأت تدخل إلى اليمن قبيل الثورة مع التمرد الحوثي. والحقيقة انَّ أياً منهما لم تقف مع الثورة في اليمن. لقد حتمت رياح التغيَّر في وجود تنسيق خليجي، ونجحت المبادرة الخليجية في تقليص فرص النفوذ الجيوستراتيجي لإيران في خليج عدن والبحر الأحمر. كما لجمت دوراً تركياً حاولت أنقرة إنضاجه أثناء تأخر تنفيذ المبادرة الخليجية.[1]

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة، سلسلة: تحليل سياسات، إبريل/نيسان 2102، ص 12.

شـــهد اليمن بعد تفعيل المبادرة التي خرج على إثرها الرئيس الســابق علي عبد الله صـــــالح من الحكم وتولي نـائبـه عبد ربـه منصـــور هادي قيادة البلاد لفترة انتقالية تمتد لعامين، في الوقت الذي حصـل صـالح على حصـانة قانونية تمنحه هو وعائلته حماية من الملاحقـات القـانونيـة، مع اخراج عـدد من أقاربه ومقربين له من مراكز القيادة في الجيش والشـرطة في إطار عملية إعادة الهيكلة التي أجراها هادي، وبدوره شـهد اليمن اسـتقطاب بين الاسـلاميين وغير الإسـلامين، وحوادث عنف سـياسـي، وأزمات ترتبط بالتضـييق على الحوثيين والحراك الجنوبي. تلك الأزمات كانت على خلفية الدعوة الرئاسية إلى الحوار الوطني". [1]

كما تم تشـكيل مجموعة أصـدقاء اليمن، وشـاركت دول الخليج في دعم سـياسـي جزئي لمؤتمر الحوار الوطني.

حيث مثل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشـامل في 18 مارس 2013م حدثاً بارزاً في مسـار التسـوية في اليمن، حيث تم إشـراك كلٌ من قوى الثورة المطالبة بالتغيير وبقايا النظام السـابق، بالإضـافة إلى قوى ومكونات الحراك الجنوبي، والشباب، والمرأة، ومنظمات المجتمع المدني والمهمشين، لرسم ملامح يمن ما بعد الثورة الشبابية وتسوية قضـية صراع مزمنة عانى منها اليمن لسنوات ورغم المخرجات الإيجابية لنتائج الحوار على صـعيد قضـية بناء الدولة وتسوية قضايا صراع لا يزال تطبيقها على أرض الواقع يواجه عوائق وصعوبات عديدة. [2]

في جميع الأحوال، لم يكن متوقعًا أن يقدّم نجاح الثورة حلولاً جذرية للمشـــكلات الاجتماعية، غير أن اسـتمرار سـيطرة نظام الرئيس صـالح على جزء مهم من السـلطة والجيش والإدارة، وحصـوله على الحصـانة من المحاكمة، ومشاركته كطرف أصيل في الحوار الذي يفترض أن يصوغ مستقبل النظام السياسي اليمني، بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية، والانهيار الاقتصـادي، وتواضـع أداء الحكومة الانتقالية، كلها عوامل أثَّرت سـلبًا في المجتمع، وأوجدت شـعورًا عامًا بالإحباط – لا سيما لدى الشـباب – وضـعف الثقة في إمكان إحداث تغيير جذري

1- أحمد، يوسف أحمد : مستقبل التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013؛ ص 09.

2- خالد، أحمد الرماح : الحوار السياسي في اليمن والسبيل إلى التوافق، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014؛ ص 3.

في الأوضـــاع مع بقاء ذات النخب التقليدية. وهكذا ظهر الانقســام الاجتماعي جليًا في شــكل تنافســات جهوية ومناطقية، وامتدت النزاعات القبلية إلى مناطق لم تعهدها من قبل". [1]

لكن في العمق، لم تكن هناك اســتراتيجية خليجية واضــحة تجاه وحدة اليمن، بل كان الهدف الرئيس هو منع انهيار شامل قد يهدد استقرار السعودية والمنطقة، ولم تُصمد الأوضاع كثيراً حتى سيطرت جماعة الحوثي على الحكم، وخرجت الأمور عن سيطرة الدولة، في اول حرب تلقي بظلالها على كل اليمن منذ حرب 1994.

سادسا :الموقف الخليجي بعد انقلاب الحوثيين (2014) وتدخل التحالف (2015)

أدّى عدم التفاهم في مؤتمر الحوار الوطني الى انســحاب بعض المكونات ومن ضــمنهم الحوثيين الذين قاموا باتخاذ السلاح واعتباره حلاً للوصول إلى السلطة، حيث قامت بالسيطرة على العديد من محافظات المنطقة بالعاصمة صنعاء وفرضت رؤيتها على مستوى السلطة السياسية. [2]

سقطت صنعاء في يد المليشيات الحوثية المسلحة يوم 21 أيلول / سبتمبر 2014، وفي مساء اليوم ذاته اجتمع الفرقاء السياسيون في صنعاء بحضور رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي والمبعوث الدولي جمال بن عمر، ووقعوا اتفاق السلم والشراكة الوطنية. وقد مثل الاتفاق غطاءً سياسياً للحوثيين أمام المجتمع الدولي لتخريب العملية الســياســية المبنية على المبادرة الخليجية بفرض ســياســة أمر واقع باحتلال صــنعاء. ولعل مباركة مجلس التعاون الخليجي هذا الاتفاق توحي إما بالخديعة أو الإقرار بأمر واقع يُجَسَّــد في ســيطرة الحوثيين على مفاصــل الدولة اليمنية، ودفن المبادرة الخليجية. لكن دولًا في المجلس، وخاصــــة الســـعودية، ونتيجة للأثر الذي أحدثته ســيطرة الحوثيين على اليمن داخليًا، لم تلبث أن راجعت موقفها المتمثل بالترحيب بالاتفاق، إلى التعبير عن رفض تغيير الواقع السياسي عن طريق تغيير الوقائع على الأرض. [3]

وجاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي واضحة في رفض ما قامت به مليشيا الحوثيين في صنعاء. ثم جاء بيان وزراء مجلس التعاون الخليجي الذي أعقب اجتماعهم في جدة ليرفض بصورة واضحة ما جرى، مبرزًا أنّ دول المجلس لن تقف مكتوفة الأيدي، لأنّ أمن اليمن جزء لا يتجزأ من أمن الخليج بحسب وصف البيان. [4]

1- هاني محمد المغلّس، مرجع سابق، ص 115.

2- حسين، على: تباينات مصلحية، تأثير العمليات العسكرية ضد الحوثيين على القوة السياسية باليمن، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، (د م) : مارس 2015، ص 5.

3- محمد جميح، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014م، ص 12-13.

4- دول الخليج لن تقف "مكتوفة الأيدي" أمام "التدخلات الفئوية والأجنبية" باليمن، فرانس24، 02/10/2014، الرابط https://n9.cl/mouht.

تطورت الأحداث واستمرت جماعة الحوثي في امتلاك السلطة والسيطرة على صنعاء وعدن والإطاحة بـ عبدربه منصور، وهو الأمر الذي استنفرت من أجله السعودية قوتها وحشدت حلفائها لضرب قوي للحوثيين وهنا انقلبت المعادلة رأسًا على عقب، وأصبح الخليج أمام تهديد مباشر لأمنه القومي. قادت السعودية التحالف العربي في مارس 2015، معلنة "عاصفة الحزم" لدعم الحكومة الشرعية بقيادة عبد ربه منصور هادي، واستعادة الدولة اليمنية.

كان الهدف المعلن هو دعم وحدة اليمن، لكن الواقع كشف لاحقًا عن تباينات داخل التحالف فالإمارات دعمت المجلس الانتقالي الجنوبي وساهمت في تكوين قوات محلية تُطالب بانفصال الجنوب بينما السعودية تمسكت بخطاب دعم الوحدة، لكنها سمحت بتنامي كيانات محلية مستقلة في الشمال والجنوب.

بالتالي، ورغم رفع شعار دعم الشرعية والوحدة، أسفر التدخل الخليجي الايراني عن مزيد من التفكك الميداني، وانتشار المليشيات، وظهور سلطات موازية نلخص اهم تلك التحديات كالتالي :

1.التدخل الإيراني والتهديد للأمن الخليجي

استثمرت إيران تاريخ الصراع في اليمن منذ مطلع الألفية 2000 عبر بناء شبكة تحالفات مع جماعات محلية مثل الحوثيين وتقديم الدعم العسكري واللوجستي، مستغلة الانقسامات السياسية والاجتماعية في اليمن لتعزيز نفوذها. سيطرت الحوثيون على صنعاء بسلاح إيراني، وضع السعودية والإمارات أمام خطر وجود حليف إيراني على حدودهم الجنوبية.

2. السيطرة الحوثية على صنعاء 2014

مثلت هذه اللحظة تحولًا جذريًا في الصراع اليمني، حيث أدى الدعم الإيراني للحوثيين إلى قلب المعادلة الإقليمية. فأصبحت إيران لاعبًا رئيسيًا في اليمن من خلال دعم جماعة مسلحة الحوثيون تهدد أمن الجوار الخليجي، خاصة السعودية.

3. التحالف العربي بقيادة السعودية 2015

أعلنت السعودية "عاصفة الحزم" لاستعادة الشرعية حكومة هادي ومواجهة التمدد الإيراني، لكن النتائج كانت معقدة، حيث أدت الى :

- **تفكك الوحدة اليمنية:** رغم الشعارات، أدى التدخل إلى تعزيز الانقسامات الداخلية مثل صعود المجلس الانتقالي الجنوبي بدعم إماراتي.
- **تضارب مصالح التحالف** : السعودية ركزت على مواجهة الحوثيين كتهديد أمني مباشر، لكنها فشلت في توحيد الفصائل الموالية لها بينما ذهبت الإمارات في اتباع استراتيجية موازية عبر دعم الجنوبيين وقوى محلية مثل "الحزام الأمني" لتقليل نفوذ الإسلاميين الإخوان وخلق توازن ضد الحوثيين.

4. دخول لاعبين جدد وتأثيرهم :

- **الإمارات** :

تدخلت مباشرة عبر دعم المجلس الانتقالي الجنوبي 'الداعي لأستعادة الدولة الجنوبية وفك الارتباط من دولة الوحدة اليمنية ' وانشأت قواعد عسكرية في عدن وحضرموت وسقطرى، مما عمق الانقسام بين الشمال والجنوب . ساهمت في إضعاف الحكومة الشرعية هادي عبر تعزيز سلطات موازية، مما أدى إلى صراع غير معلن مع السعودية داخل التحالف.

دول خليجية أخرى:

- **عُمان:** لعبت دورًا وسيطًا غير مباشر عبر حوارات مع الحوثيين، مما أثار حساسية السعودية.
- **قطر**: أُتهمت بدعم جماعات إسلامية كالإخوان بشكل غير مباشر، مما زاد من تعقيد المشهد.

المطلب الثاني: إيران وتدخلاتها في اليمن

في إطار تركيز إيران على منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، عُدّت اليمن إحدى أهم نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة إلى إيران، التي من شأنها ان تساعدها في تعزيز مكانتها في الإقليم, وتدعيم موقفها سواء في مواجهة الأطراف الإقليمية الأخرى، أو في مواجهة القوى الدولية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك سعت إيران إلى ممارسة دور نشط في اليمن، مستندةً إلى مزيج من الاعتبارات المصلحية البراغماتية والاعتبارات المذهبية والآيديولوجية، ومتوسلةً العديد من الأساليب والأدوات التي يرتبط بعضها بالقوة الصلبة، بينما يرتبط

بعضـــها الآخر بالقوة الناعمة. وذلك من خلال التركيز على إقامة شـــراكات مع فاعلين دون الدولة فاعلين غير رسميين، ولا سيما مع جماعة أنصـار الله الحوثية، كمحاولة من قبل إيران لتغيير التوازنات والمعادلات السياسية اليمنية بما يتيح لها تعزيز نفوذها في اليمن، ومِن ثَمّ التأثير على المعادلات الســـياســـية والتوازنات في الجوار الإقليمي. [1]

وما يميز الحالة السياسية الإيرانية جيداً هو إستراتيجيتها القائمة على نوع من البراغماتية المفرطة في تعاملها مع كل الظواهر والأحداث والأشـــخاص من حولها، بحيث يتم تســـخير كل شـــيء تباعاً لمرتكزات تلك الإستراتيجية القائمة على تحقيق المصالح الإيرانية القومية وبأي شكل أو ثمن كان، ولا تقف عند سقف أيدولوجي محدد، او بعد طائفي ضيق.

فموقع اليمن الإستراتيجي والتماثل الطائفي شمال الشمال هما ركائز الإستراتيجية الإيرانية تجاه اليمن، فقرب اليمن الجغرافي وإطلاله على أهم ممرات الطاقة في العالم ممثلاً بمضـــيق باب المندب الذي يعبره قرابة 3.2 ملايين برميل نفط يومياً، كل هذا في حســـبان الإســـتراتيجية الإيرانية بل الأهم بالنسـبة للاسـتراتيجية الإيرانية هو موقع اليمن في خاصرة المملكة العربية السعودية التي يسعى الإيرانيون لتطويقها جنوباً. هذا عدا عن أن جزءا من إســـتراتيجية الإيرانيين يقوم على محاولة تكرار تجربة حزب الله اللبناني واســـتنســـاخها أيضـــاً من خلال جماعة الحوثي.

ومما يزيد من خطورة نفوذ إيران في اليمن هو تنافس طهران مع خصـــومها الخليجيين، أو المجتمع الدولي الذي لا يرى غضاضة في تقاسم النفوذ والمصالح مع أي قوى تثبت نجاحها في مد نفوذها هنا أو هناك.

ولتوضـيح التدخل الإيراني في اليمن جنوبه وشـماله سـنقوم باسـتعراض أهم الاحداث والتي كان للتدخل الإيراني دوراً بارزاً فيها :

1. ايران والحراك الجنوبي لتقويض نظام صالح

أزاحت حرب صـــيف 1994 بين طرفي الوحدة الحزب الاشـــتراكي والمؤتمر الشـــعبي العام، نخبة الحكم الجنوبية عن دائرة القرار، وتعاملت سـياسـات الرئيس المخلوع صـالح مع الجنوب كأرض محتلة مورست فيها كل أنواع الظلم والفســاد في حق أبناء الجنوب، وهذا ما أدى بعد ذلك إلى تفجر ثورة شـعبية سـلمية جنوبية منذ عام

1- محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، دراسة صادرة عن : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (سابقا: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية)،(الرياض: نوفمبر 2017) ص6، الرابط https://2u.pw/U7RLa.

2007 ضد نظام صالح. وتطورت مطالب هذه الحركة الجنوبية في وجه القمع وعدم الإصغاء، من مطالب حقوقية إلى مطالب سياسية متباينة بين الانفصال والفيدرالية.

وبتفجر ثورة 11 فبراير/شباط السلمية الشعبية في كل أرجاء اليمن شمالاً وجنوباً، وجد الجنوبيون أنفسهم في خندق واحد مع خصومهم الشماليين ضد نظام صالح الذي سقط سلمياً، ليعتلي الحكم نائبه الجنوبي الرئيس هادي بموجب المبادرة الخليجية المدعومة دولياً.

فلم يكن الدور الإيراني محصوراً على الحوثيين، حيث قامت إيران أيضاً باستقطاب شخصيات من المحافظات الجنوبية منذ وقت مبكر، مستفيدة من زخم الحراك المطالب بالانفصال، فتواصلت مع رئيس القطر الجنوبي السابق/ علي سالم البيض، وبعض أجنحة الحراك الجنوبي، وتعاظم الدور الإيراني على الساحة اليمنية في ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار، نتيجة لتعثر عملية الانتقال السياسي وتفاقم الانقسامات الداخلية، وإخفاق الحكومة في التعامل مع المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية[1].

بيد أنه بعد توقيع المبادرة الخليجية، كان هناك عدد من أطراف النخبة الجنوبية السابقة في الحكم - مثل علي سالم البيض نائب رئيس دولة الوحدة- يصر على الاستمرار في الثورة الجنوبية لاستعادة دولة الجنوب العربي، ذلك المطلب الذي كان يتأرجح بين القوة والضعف، بسبب مواقف المجتمع الدولي والإقليمي المتناقضه باستثناء إيران التي وجدت في موقف البيض ضالتها.

وهنا بدأت عملية الدعم الإيراني في جنوب اليمن بكل انواع الدعم والتمويل المالي والتدريبي والإعلامي، كقناة " عدن لايف " الناطقة باسم الحراك المسلح والتي تبث من بيروت.

وعمدت إيران على دعم أحزاب سياسية وإنشاء أخرى، وقامت بتنفيذ زيارات إلى مدن إيرانية لمئات من الشباب اليمني بعدة لافتات ثقافية ودينية وسياسية؛ كما أطلقت إيران ثلاث قنوات يمنية في العام 2012 ونشرت قرابة عشر صحف، ومولت إصدار صحيفتين يوميتين بالإضافة إلى العديد من المواقع الإلكترونية، موزعين على المحافظات الرئيسية في اليمن، إضافة إلى تدريب إعلاميين في بيروت عن طريق منظمة لبنانية تتبع شخصيات محسوبة على إيران[2].

1- محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص30.

2- عدنان هاشم تفكيك الدور الإيراني في اليمن، مجلة البيان، (لندن: مايو2014)، شوهد في (15 يوليو2025)، في الرابط https://albayan.co.uk/article2.aspx?id=3656.

وترتكز الإستراتيجية الإيرانية في دعمها لفصيل البيض بالمال والسلاح، وتدريب عناصره على إستراتيجية الفوضى الأمنية لعرقلة جهود الاستقرار في الجنوب، ليتمكن حلفاؤها الحوثيون من التمدد المسلح على الأرض وكسب مزيد منها شمالاً.

2. بروز الحوثيين بناء الحليف الشمالي

في مطلع تسعينيات القرن الماضي نشطت السفارة الايرانية في صنعاء في عملية إعادة إحياء "الزيدية " التقليدية. ونظّمت السفارة الايرانية آنذاك زيارات لمسؤولين فيها إلى محافظة صعدة للاشراف على تنظيم بعض العناصر اليمنية وتدريبها على العمل التنظيمي. [1]

وسعى العلامة بدر الدين الحوثي بعد عودته من إيران التي لجأ اليها بعد حرب 1994، إلى تمكين نجله حسين من قيادة التنظيم الذي تأسس قبل عودتهما إلى اليمن. وكان يسمَّى آنذاك " تنظيم الشباب المؤمن. [2]
وقد كان لإيران دورٌ بارز في دعم " تنظيم الشباب المؤمن"، مادياً وسياسيا، وكان للسفارة الإيرانية دور كبير في مدّ هذا التنظيم بالأطر التنظيمية والمحتوى الفكري والثقافي، بل إنَّ شعار هذا التنظيم الذي رفعه حسين الحوثي كان ولايزال "الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل" [3] مستمداً من شعار الثورة الإسلامية في إيران.

وبعد قيام ثورة 11 فبراير في اليمن, تدخلت الدول الخليجية في إيجاد حل سياسي، وتبلورت الحلول التي قدمتها الدول الخليجية في المبادرة الخليجية والتي نقلت السلطة من صالح الى هادي " وحظيت المبادرة بدعم إقليمي ودولي، خاصة من المملكة العربية السعودية أبرز الفاعلين الخارجيين في هذا الاتفاق، ومن جهتها وجدت إيران الفرصة مواتية لتحقيق أهدافها في اليمن، كونها سهلة المنال ومنخفضة الثمن، فاستغلت ضعف سيطرة الحكومة المركزية لتزيد من دعمها لجماعة الحوثيين استنادا إلى اعتبارات مذهبية وأيديولوجية، للضغط على خصومها السعوديين، وقام حزب الله اللبناني – الحليف الإقليمي لإيران بتقديم التدريبات والدعم المالي والسياسي للحوثيين، ولعب دوراً هاماً للصلة بين طهران وصعدة [4].

1- علي محمد السراجي، "الدور الإيراني في حروب صعدة "، موقع نشوان نيوز، 15/19/4111، على الرابط: http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=7303

2- محمد جميح، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، مرجع سابق، ص 11.

3- عادل الأحمدي، الزهر، والحجر، التمر الشيعي في اليمن، ط2 (صنعاء : مركز نشوان للدراسات والنشر، 2009)، ص 355-353.

4- محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص30.

وبدأت ملامح هذا التغلغل الإيراني تظهر بقوة مع توقيع المبادرة الخليجية بشأن انتقال السلطة سلمياً في اليمن، فقامت طهران بالتمويل لعدد من الأحزاب كحزب الأمة والحزب الديمقراطي اليمني، عدا عن تمويل عدد من وسائل الإعلام ما بين صحف وقنوات فضائية مثل قناة " المسيرة " التابعة للجماعة وقناة " الساحات " اللتان تم إطلاقهما مع إطلاق قناة الميادين الإخبارية حيث تبث جميعهم من بيروت.

ولم يقتصر دعم إيران لحلفائها فقط على الجانب الإعلامي، بل تعدى الأمر إلى تمويلهم مالياً وتزويدهم بالسلاح والتدريب عليه عبر مدربين لبنانيين وعراقيين، حيث تشير بعض المعلومات أنه تم تدريب أعداد كبيرة من الأفراد التابعين لجماعة الحوثي أو من أنصار الحراك المسلح طوال الفترة الماضية.

ويأتي في هذا الإطار حادثة إيقاف السفينة الإيرانية "جيهان1" في مياه خليج عدن يوم 2013/2/6 وهي قادمة من إيران محملة بكميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والمتطورة، وتصريح رئيس لجنة الهيكلة بوزارة الداخلية الدكتور رياض القرشي بأن تلك الأسلحة كانت متوجهة إلى الحوثيين، دليلاً كافياً على مدى التورط الإيراني في اليمن خلال هذه المرحلة، عدا عن الاتهامات المتكررة لطهران من قبل الرئيس عبد ربه منصور هادي في أكثر من مناسبة.

استفاد الحوثيين من حالة الصراع الإقليمي المحتدم بين محوري إيران والمملكة العربية السعودية، فكان رفضهم للمبادرة التي ترعاها رسميا المملكة هو تجلي واضح لهذا التحالف بين الجماعة الشمالية و ايران.

3. سيطرة الحوثيين 2014 تفكيك الدولة

دخل الرئيس السابق علي عبد الله صالح ست جولات من الحروب مع الحوثيين عام 2004 وانتهت عام 2010. وعلى الرغم من هذا السجل الحربي مع الحوثيين، استطاع الرئيس السابق – فيما يبدو – بناء استراتيجية جديدة للتعامل مع هذه القوة الصاعدة تقوم على نوع من التحالف غير المباشر، أو غير المعلن. ويبدو أنّ صالح سعى إلى تحقيق هذا التحالف عن طريق شيوخ قبائل مؤيدين له في قبيلة حاشد وغيرها؛ إذ أعطاهم الضوء الأخضر للتنسيق مع جماعة الحوثي من دون ان يكون بارزاً في الصورة، والتي لا تزال حتى الآن تُظهره والحوثيين خصمَين لدودين. وتحدثت تقارير كثيرة عن تعاون صالح مع الحوثيين، وعن تسهيلات قدّمها حلفاؤه لهم، مكّنتهم من دخول صنعاء[1]، وهو ما أكده ضمنيّاً المتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام[2].

1- محمد جميح، مرجع سابق، ص 6.

2- الحوثيون: دخلنا صنعاء بالتنسيق مع عسكريين ومسؤولين وسفارات، الجزيرة نت، 2014/10/10، على الرابط : https://goo.su/8L1gBB.

كثيرًا ما أثار الدور الإيراني في اليمن جدلاً حول طبيعته وحجمه وأهدافه. فعلى مدى سنوات طويلة قبل عام 2011م، كانت هناك مؤشرات عديدة على تدخل إيران في الشأن اليمني الداخلي، سواء عبر دعم الحوثيين في صراعهم مع الحكومة المركزية في صنعاء، أو عبر دعم بعض أجنحة الحراك الجنوبي الساعية للانفصال. وبينما كان من الصعب إنكار الدعم السياسي والإعلامي الإيراني للحوثيين وبعض أجنحة الحراك الجنوبي، إلا أن الدعم العسكري والمالي ظل موضع تشكيك من قبل العديد من الأطراف، ولم يكن من السهل إثباته دائمًا. غير أن هذا الوضع شهد تحولاً جلياً منذ عام 2011م، حيث أصبح الدعم الإيراني أكثر وضوحًا مع تصاعد التدخلات في ظل الأوضاع الفوضوية التي رافقت الثورة اليمنية ضد نظام علي عبد الله صالح. هذه الأوضاع التي شكلت مشهدًا سياسيًا معقدًا ومضطربًا، وفرت لإيران فرصة ذهبية لتعزيز نفوذها وتوسيع دائرة تأثيرها في اليمن. وفي هذا السياق، تواترت التقارير والأدلة على تصاعد الدعم الإيراني لحلفائها اليمنيين، وخاصة الحوثيين الذين يتقاربون معها مذهبيًا وإيديولوجيًا، بمختلف أشكال المساندة المادية والعسكرية. [1]

في سبتمبر 2014، نجح الحوثيون في السيطرة على العاصمة صنعاء بدعم إيراني، معلنين بدء مرحلة جديدة من تفكيك الدولة اليمنية. لم يقتصر الأمر على الانقلاب العسكري، بل امتد إلى تفكيك مؤسسات الجيش والأمن، واستبدالها بهياكل ميلشياوية موالية. بهذه الخطوة تحول اليمن من دولة ذات سيادة إلى ساحة صراع مفتوحة، حيث أضحى استقراره رهيناً بأجندات خارجية وتوازنات إقليمية متصارعة، وبهذا يمكن تلخيص اهداف التدخلات الإيرانية في اليمن وانعكاسها سلباً على وحدته وتماسك أراضيه في النقاط التالية :

أ. تفكيك مؤسسات الدولة المركزية

قام الحوثيون بعد سيطرتهم على صنعاء بحل مؤسسات الدولة الأساسية واستبدالها ببنيات موازية. ثم تفكيك الجيش الوطني وإحلال المليشيات الطائفية مكانه، كما تم السيطرة على البنك المركزي والمؤسسات المالية لتمويل الحرب. هذه الخطوات لم تكن عشوائية، بل جاءت ضمن استراتيجية واضحة لاستبدال الدولة بمشروع سياسي-عسكري طائفي.

ب. تحويل اليمن إلى ساحة صراع إقليمي

استغلت إيران سيطرة الحوثيين لتحويل اليمن إلى ورقة ضغط في مواجهة السعودية ودول الخليج. من خلال تزويد الحوثيين بالأسلحة المتطورة مثل الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، نجحت طهران في خلق تهديد استراتيجي لأمن الجوار العربي، مستفيدة من الموقع الجيواستراتيجي لليمن.

1- محمد القاضي، مرجع سابق، ص5.

ج. إفشال أي مسار سياسي

على الرغم من المبادرات الدولية مثل اتفاق ستوكهولم 2018، واصل الحوثيون رفض أي حلول سياسية قد تعيد بناء الدولة. هذا الرفض لم يكن اعتباطياً، بل جاء متسقاً مع استراتيجية إيرانية تهدف لإبقاء اليمن ضعيفاً ومقسماً، حيث تخدم حالة الفوضى المستمرة المصالح الإيرانية في المنطقة.

النتائج والتداعيات:

- تحول اليمن من دولة موحدة إلى كيانات متصارعة
- انهيار الخدمات الأساسية ووصول البلاد إلى حافة المجاعة
- تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية
- تعقيد أي حلول سياسية مستقبلية

ما حدث في اليمن بعد 2014 لم يكن مجرد صراع داخلي، بل كان جزءاً من حرب بالوكالة على الأرض اليمنية. عملية تفكيك الدولة المنهجية التي قادها الحوثيون بدعم إيراني حولت اليمن إلى نموذج صارخ لكيفية تحويل الدول العربية إلى ساحات للصراع الإقليمي. إن إعادة بناء الدولة اليمنية يتطلب اليوم ليس فقط حل النزاع الداخلي، بل أيضاً معالجة التدخلات الإ قليمية التي تغذي هذا الصراع.

- خلاصة التحديات التي خلقتها التدخلات الإقليمية بعد انقلاب الحوثيين

بالرغم من ان التدخلات الإقليمية لم تكن وليدة تلك اللحظة التي سيطر فيها الحوثيين على العاصمة صنعاء، الا أنها كانت المرة الأولى التي تحولت فيها الازمة اليمنية من أزمة داخلية إلى حرب بالوكالة بين تحالف خليجي سعودي–إماراتي وإيران.

من جهة أخرى ظهرت تعقيدات ناتجة عن عدم تجانس التحالف العربي وتضارب المصالح والاهداف الاستراتيجية بين السعودية والإمارات مما خلق واقعاً اكثر تعقيداً وتفككاً في الجنوب, مع تزايد النقمة الشعبية ضد الشمال، خاصة بعد حصول الجماعات والكيانات الجنوبية الوليدة بعد تدخل التحالف لأسلحة من دول التحالف مما خلق بيئة اكثر عدوانية ونقل مستوى الصراع الجنوبي الشمالي من صراع سياسي الى صراع عسكري ميداني، رسمت فيه القوى الجنوبية حدود مناطق سيطرتها على حدود الدولة الجنوبية قبل عام 1990.

ومن جهة أخرى سعت ايران بالاستثمار الطويل الأمد في بناء شبكة نفوذ عبر الحوثيين، واستطاعت الجماعة ان تصمد طوال مدة الحرب لتعزز وجودها، وفرض سيطرتها على اغلب مناطق شمال اليمن والتي تُشكل نسبة 70–80% من مساحة الأراضي التاريخية لدولة الشمال قبل عام 1990.

وبالتالي أدى كل ذلك لانهيار الدولة اليمنية لصالح كيانات تعتمد على الدعم الخارجي، وأصبح تفكك دولة الوحدة اليمنية امراً واقعاً تفرضه هذه الكيانات بقوة السلاح والمال والدعم الإقليمي لها.

خريطة (1) : مناطق سيطرة الحكومة و الكيانات المدعومة اقليمياً في اليمن2017 [1]

❖ المبحث الثاني : التحدي الدولي

كان لكل دولة من الدول الغربية دورها في تغذية الصـــراع في دولتي اليمن تبعا لمصـــالحها وبالتالي نفوذها في المنطقة والسيطرة عليها وتغليب مصـالحها على المصـالح الوطنية في اليمن، لذلك كانت كل دولة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي تحاول تثبيت جذورها وذلك عبر إقامة حكومة موالية لها لترعى مصـالحها ومن ثم السيطرة على المنطقة بأسرها، ولهذا كان للتدخلات الدولية حيزاً كبيراً في مسار تشكيل دولة الوحدة اليمنية والمسـارات التي سـارت خلالها الاحداث بعد ذلك. وفي هذا المبحث نسـتعرض ابرز الدول المؤثرة في الشأن اليمني.

1- الجزيرة نت، "مناطق السيطرة في اليمن بعد 6 سنوات من الحرب"، مارس 2023، https://www.aljazeera.net .

المطلب الاول: الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي

يتناول هذا المطلب دور كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في التأثير على المسار السياسي اليمني، من خلال مواقفهما وتحركاتهما المرتبطة بمصالحهما الجيوسياسية، وكيف ساهم هذا الحضور في تشكيل البيئة التي أحاطت بمسار الوحدة

1. فترة ماقبل توقيع الوحدة 1990

في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين، تعرضت المنطقة لصراع حاد بين القطبين ومحاولة اجتذابها والتأثير عليها لما تتمتع به من مميزات متعددة استراتيجياً، تتمثل في الموقع، وسعة أسواقها، والثروات الطبيعية، وقد تحددت أهداف أمريكا في المنطقة في: السيطرة على منابع النفط العربي، وخلق حزام أمني ضد التغلغل الشيوعي، وضمان التفوق الإسرائيلي على العرب مجتمعين، وإخراج السوفيت من المنطقة.[1]

إن إحدى نتائج هيمنة إمبراطورية واحدة على شئون العالم أن تفرض هذه الإمبراطورية ولايتها ووصايتها على كافة الدول. .. وعندما كانت هناك إمبراطوريتان أمريكية وسوفياتية كان التنافس بينهما شديدا.[2]

على أن أهم أهداف أمريكا على الاطلاق هو الحيلولة دون قيام أي وحدة عربية شاملة تهدد مصالحها أو أي من أهدافها وخططها، اما اذا انتقلنا للسياسية السوفيتية تجاه المنطقة العربية فإنها تنحصر في استمرار وجودها في المنطقة لتؤكد هيبتها كدولة عظمى، مع وجود مصالح تجارية وعسكرية مشتركة بينها وبين العرب بالإضافة لحصولها على موضع قدم على اليابسة بالقرب من المياه الدافئة لصيانة اساطيلها وايضاً العمل على نشر عقائدها وتغلغلها في المجتمع العربي بشكل عام.[3]

وبما أن قطري اليمن من الدول الحاصلة على استقلالها في مرحلة الحرب الباردة، خصوصاً وأن القطر الشمالي انتزع استقلاله في بداية الستينيات، والقطر الجنوبي حصل على الاستقلال في أواخر الستينيات، فقد حاولا الظهور بمظهر الحياد بين المعسكرين، وإن دار كل منهما في فلك أحد القطبين إما بأسلوب مباشر مثل توجه اليمن الديمقراطي نحو الاشتراكية في محاولة لتطبيقها على المجتمع اليمني. أما القطر الشمالي من اليمن فقد أخذ بأسلوب غير مباشر في الالتحاق بالغرب الرأسمالي عبر الوسيط السعودي الذي لعب دوراً كبيراً في محاولة احتواء أول ثورة في الجزيرة العربية، وهي ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وإفراغها من مضمونها

1- محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1986، ص25.
2- محمد عصفور، كارثة الخليج وأزمة الشرعية في العصر الأمريكي، دار النشر القارئ العربي، القاهرة، طبعة 1991، ص 98.
3- د.سمير محمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الثانية، 2010، ص 72.

وتحويلها إلى أداة طيعة، وكان أبرز نجاحاتها عندما رُبط الاقتصـاد اليمني باقتصـاد السـوق المفتوح. ولكن كثرة الأخطاء والسـلبيات التي نتجت عند التطبيق، حيث لا بنية تحتية يسـتطيع الاقتصـاد اليمني الاعتماد عليها، ولا كادر إداري متعلم، ولا موارد طبيعية متوافرة في ذلك الوقت، أدى لفشـل التجربة. ومن هنا كان للتأثيرات الدولية والصراع بين القوتين ومن يدور في فلكهم دور مباشر وعائق حقيقي أمام الوحدة اليمنية.[1]

ومع استمرار التحولات المتسارعة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، فقد النظام في القطر الجنوبي سنده الدولي والعقائدي الذي يستمد منه دعمه السياسي والاقتصادي والعسكري. في حين أن علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على النظام الدولي كانت مقطوعة، والتي لم تُسـتأنف إلا قبل إتمام الوحدة بشهر فقط اي في أبريل 1990.

في حين أن رئيس القطر الشـمالي علي عبد الله صـالح، والذي احتفظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، قد قام في 17/4/1990 (وبعد عقد اتفاقية الوحدة في 30 نوفمبر 1989 م بالسـفر إلى الولايات المتحدة وفرنسا للحصول على تأكيد دعمهما عند قيام الوحدة اليمنية. وهذا ما عبر عنه مسؤول كبير في الحكومة الأمريكية في حديث صـحفي بالبيت الأبيض قبل وصـول الرئيس صـالح بيومين، حيث ذكر أن الرئيس [جورج بوش] الأب مهتم بالاسـتماع إلى تقييم الرئيس صـالح لوضـع الاقتراح الخاص بتوحيد الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. كما أكد سعي بوش لمعرفة وجهات نظر الرئيس صالح بشأن إعادة العلاقات بين واشنطن واليمن الجنوبي.[2]

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف موقف المتفرج إبان تحقيق الوحدة اليمنية، بل أيدت قيامها، يحدوها عدد من الأسباب أهمها :

أولاً: مصـالح شـركات النفط الأمريكية إثر اكتشـافها النفط في اليمن، مما دعا بوش نائب رئيس الولايات المتحدة عام 1986م لزيارة اليمن لافتتاح خطوط تدفق نقل النفط اليمني من الآبار إلى ميناء التصـدير إلى الغرب.

ثانياً: لليمن مكانة استراتيجية متميزة في الجزيرة العربية – موقع استراتيجي، كثافة بشرية، مستقبل نفطي واعد، كل هذا لا يسمح لمن يتصدر النظام العالمي تجاهلها.

ثالثاً: للقضاء على ما تبقى من التوجهات الراديكالية في الجنوب التي قد تهدد أنظمة الحكم في الخليج.

1- د.سمير محمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص 72.

2- نشرة الأنباء الأمريكية، وكالة الإعلام الأمريكية واشنطن، 1990/1/22، إصدار مكتب الإعلام صنعاء.

وهكذا شـهدت العلاقات صـراعاً حاداً بين الدولتين، انعكاسـاً لما يحدث في البيئة الدولية والإقليمية. وعندما اتجه النظام الدولي نحو الوفاق في مرحلة ما قبل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية، اسـتطاع قطرا اليمن اسـتثمار الفرصـــة لإتمام الوحدة في ظل تلك المتغيرات. والتي أكدت التطورات التي لحقتها أن الفرصـــة لم ولن تكن تتيح لقيادة القطرين القيام بما تم إنجازه في مايو 1990.

وقد عبر الرئيس علي عبد الله صالح عن ذلك عندما أجاب على مراسل جريدة الحياة:

هل تعتقد أن المتغيرات الدولية ساعدت في تحقيق الوحدة اليمنية؟

فأجاب: " نعم، للمتغيرات دور مســـاعد في تحقيق وحدة اليمني، لأن الظروف مواتية أكثر من أي وقت مضى يمنياً وإقليمياً ودولياً[1].

2. بعد إعلان الوحدة اليمنية عام 1990

من خلال عدة نقاط :

- السـياق الدولي : انهيار الاتحاد السـوفيتي وبداية مرحلة الأحادية القطبية، مما جعل واشـنطن تنظر بحذر إلى أي تحولات جيوسياسية في مناطق النفوذ التقليدية.

- الموقف من الرئيس صـالح: نظرت واشـنطن إليه كزعيم قبلي تقليدي، لكنها لم تثق تمامًا في توجهاته، خاصـة بعد تصـويته ضـد قرار مجلس الأمن بشـأن غزو الكويت 1990، مما أدى إلى عزلة أمريكية - خليجية مشـتركة تجاه اليمن.

- التداعيات : تقليص المساعدات الأمريكية لليمن في التسعينيات، وتعامل واشنطن مع اليمن كدولة هامشية في سياساتها الإقليمية، باستثناء ملف مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر.

3. الموقف الأمريكي من حرب 1994

شـــكلت حرب 1994 الأهلية في اليمن اختبارًا حاســـمًا لموقف الولايات المتحدة من الوحدة اليمنية، حيث اختلفت التقييمات بين اعتبارها "داعمًا للانفصال أو "محايدًا" يتصرف وفق مصالحه الجيوسياسية.

حيث أعلنت واشنطن رسميًا "عدم التدخل" في الصراع، وطالبت بوقف إطلاق النار، لكنها لم تتخذ إجراءات فعلية لفرض ذلك. والتأكيد على وحدة اليمن رغم الحياد، فقد أكدت الولايات المتحدة أن وحدة اليمن هي "خيار الشعب اليمني"، وهو موقف يُفسر بأنه دعم غير مباشر لحكومة صنعاء الشمالية ضد الجنوبيين.

1- بالخطوات الوحدوية تجاوزنا الماضي، حديث صحفي مع الرئيس علي عبدالله صالح، جريدة الحياة (يومية)، تصدر من القاهرة/ لندن، 1990/1/23.

اهم العوامل التي اثرت في الموقف الأمريكي

– المصالح الإستراتيجية: خشيت واشنطن من تفكك اليمن إلى دولتين، مما قد يخلق بؤرة عدم استقرار جديدة قرب السعودية.

– العلاقة مع السعودية : السعودية (الداعم الرئيسي للجنوبيين المطالبين بالانفصال) لم تستطع الاعتراض على الموقف الأمريكي، مما يشير إلى حجم واولوية المصالح بينهما.

4. تحول بعد 11 سبتمبر 2001 – 2011

شهدت السياسة الأمريكية تجاه اليمن تحولًا جذريًا بعد هجمات 11 سبتمبر، حيث أصبح اليمن ساحة رئيسية في " الحرب على الإرهاب ".

– التركيز على محاربة القاعدة: دعمت الولايات المتحدة نظام صالح عسكريًا واستخباراتيًا لمحاربة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب(AQAP) ، لكنها تجاهلت الفساد الداخلي وتفكك مؤسسات الدولة.

– إهمال قضايا الوحدة الوطنية: ركزت واشنطن على الأمن بدلاً عن البناء السياسي، مما عمّق الانقسامات بين الشمال والجنوب.

بوش وصالح يكافحان الإرهاب في 45 دقيقة

28/11/2001

ناقش الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مع الرئيس الأميركي جورج بوش مسألة تعزيز تعاون بلديهما في مكافحة ما يسمى الإرهاب، وذلك في لقاء جمعهما أمس الثلاثاء في البيت الأبيض استمر 45 دقيقة. لكن الجانبين أخفقا في الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم

– التعاون في مكافحة الإرهاب [1] : "اعتمدت الولايات المتحدة على تعاون الحكومة اليمنية في استخدام مطارات محلية مثل قاعدة العند في لحج بالقرب من عدن أو مطار الريان في المكلا– حضرموت لمهام مكافحة الإرهاب، لكنها لم تُسهم في تعزيز الوحدة بل عززت النفوذ المحلي لقوى موالية لواشنطن.

1 – موقع قناة الجزيرة www.aljazeera.net , خبر بتاريخ 2001/11/28.

الفصل الرابع

السيناريوهات المحتملة

تمهيد

في ظل التحديات البنيوية، والاندماجية، والجيوسياسية التي تواجه مشروع الوحدة اليمنية، يصبح من الضروري التفكير في مستقبل هذا الكيان من منظور واقعي. لا يكفي تحليل ما حدث وما هو قائم، بل يجب استشراف المسارات الممكنة التي قد تسلكها البلاد في ظل التطورات المتسارعة. يستعرض هذا الفصل أبرز السيناريوهات المحتملة التي قد تتشكل على المدى القريب أو المتوسط، مركزًا على سيناريو الحكم الفيدرالي في دولة اتحادية كحل وسط لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، وسيناريو عودة اليمن إلى ما قبل عام 1990، أي الانفصال الكامل بين الشمال والجنوب.

تُعد السيناريوهات أداة تحليلية تُشبه المناورات العسكرية التي تُجريها الجيوش في ساحات افتراضية لتمرين قواتها على التعامل مع أوضاع محتملة، وعلى هذا النحو، تهدف السيناريوهات السياسية إلى استكشاف مسارات متوقعة انطلاقًا من معطيات واقعية دون أن تدّعي القدرة على التنبؤ بالمستقبل أو رسم مخطط تفصيلي له. هذه الورقة تتناول مستقبل الوحدة اليمنية من خلال تصور اربعه مسارات رئيسية، مستلهمة من تحليلات مراكز أبحاث وأطروحات سياسية يمنية وعربية ودولية، تبدأ من محطة إعلان الوحدة في عام 1990، مرورًا بالحرب الأهلية في 1994، وظهور الحراك الجنوبي، ثم اندلاع ثورة فبراير 2011، وما تبعها من تحولات أبرزها سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء، وصولًا إلى التدخل العسكري الإقليمي بقيادة التحالف العربي، وما أفرزه كل ذلك من مشهد معقد تتداخل فيه العوامل المحلية والإقليمية. وهذه السيناريوهات الاربعه المطروحة لا تهدف إلى تقديم إجابات قاطعة، بل إلى فتح مجال ذهني لتصور الإمكانات، وفهم الاحتمالات بناءً على توازنات القوى والمصالح والوقائع على الأرض. ومن المهم التنويه إلى أن وصف بعض هذه السيناريوهات بـــ"المستقرة" لا يعني تحقق السلام الشامل، بل يُقصد به أحيانًا حالة من الانضباط النسبي أو الجمود القمعي مقارنةً بالفوضى الراهنة. فالسيناريو الأول يتناول احتمالية الوصول إلى تسوية سياسية شاملة (خارطة الطريق) تتقاطع فيها مصالح مختلف الأطراف، بينما يستعرض السيناريو الثاني مآلات ترسّخ سلطة الحوثيين كأمر واقع، في حين يستعرض السيناريو الثالث فرضية انفصال الجنوب واستعادة الدولتين ضمن حدود ما قبل عام 1990، اما السيناريو الرابع فرضية قيام دولة اتحاديه بنظام فيدرالي من سته أقاليم كونه احد مخرجات الحوار الوطني وكل سيناريو منها يكشف عن تحديات وفرص ومآلات محتملة لمستقبل اليمن وهويته السياسية.

السيناريو الأول : صياغة تسوية وطنية شاملة

يفترض هذا السيناريو تأسيس سلطة انتقالية توافقية، تمثل جميع الأطراف اليمنية الفاعلة في النزاع، بهدف إرساء وقف دائم لإطلاق النار، وإعادة بناء الدولة بمؤسسات وطنية موحدة، تلبي حدًّا أدنى من التوافق السياسي والاجتماعي.

- <u>آليات تحقق السيناريو</u>

1. **الهيكل السياسي والقيادة المؤقتة** : تنص الآلية المقترحة على تشكيل قيادة انتقالية يديرها رئيس توافقي أو نائب رئيس يمنح كامل الصلاحيات التنفيذية، ضمن حكومة وحدة وطنية تشمل الحوثيين و الحكومة المعترف بها و القوى الإقليمية كالمجلس الانتقالي الجنوبي، والتيارات السياسية الفاعلة. الهدف هو تأمين العدالة التمثيلية وتمكين عملية الانتقال السياسي الشامل.
2. **وقف إطلاق نار ومراقبة دولية:** ينبغي إعلان وقف إطلاق نار شامل فور الاتفاق، مع تثبيت خطوط التماس في مواقعها الراهنة. ويُفترض تنفيذ ذلك عبر تشكيل قوة محلية محايدة تُعزز بمراقبين دوليين من الأمم المتحدة أو من قوى دولية محايدة، مهمتها مراقبة نزاع التسليح، ونزع السلاح، ودمج الفصائل المسلحة ضمن الجيش والأمن الوطنيَين.
3. **رفع العقوبات ووقف التدخل الخارجي:** يتضمّن السيناريو رفع الحصار، وإيقاف الإجراءات العقابية الصادرة عن مجلس الأمن، ووقف العمليات العسكرية للتحالف العربي، بما في ذلك إغلاق الأطر العسكرية والسياسية الخارجية التي تشكل جزءًا من الصراع، تمهيدًا للعودة للتوازن الوطني.
4. **الحوار الوطني وتحديد مسارات الدولة المستقبلية** : يُعقد حوار سياسي شامل يستند إلى تجارب سابقة كـــ"مؤتمر الحوار الوطني" مارس 2013–يناير 2014، لبحث النظام السياسي المستدام، والهوية الوطنية، وصياغة الدستور. ويهدف هذا المسار إلى ترسيخ مبادئ التعددية، وتمثيل كامل الأقاليم والمكونات الاجتماعية تمثيلا عادلا.
5. **انتقال سلس للشرعية:** بحصول توافق عادل على الترتيبات وتأسيس مؤسسات مؤقتة، تُنتج سلطة شرعية دائمة تستمد شرعيتها من إرادة المواطنين، وتنهي المرحلة الانتقالية رسمياً.

- **العوائق والتحديات لهذا السيناريو**

1. **الأطراف الانقسامية والأيديولوجية:** يشكل الحوثيون، حزب الإصلاح، والسلفيون حركات شمولية ذات سقوف أيديولوجية عالية التمايز، يصعب إدماجها ضمن نظام تعددي سياسي.
2. **انقسامات الجنوب ومشروع الانفصال** : لا يعترف المجلس الانتقالي الجنوبي بوطنية الدولة اليمنية الموحدة، ويتبنى رؤية فك الارتباط، مما يقوض مشاركة الجنوب في أي تسوية تمكن من إقامة دولة واحدة.
3. **مؤسسات الدولة الهشة ووطنية الجيش الغير موجودة:** إن اختلال توازن المؤسسات العسكرية والأمنية وانتشار الميلشيات الفرعية يحول دون استحداث جيش وطني موحد. حيث وان اتفاقات سابقة مثل "اتفاق الرياض" فشلت في تحقيق دمج فعلي.
4. **غياب قوة إقليمية ضاغطة:** لا تتوافر قوة خارجية قادرة أو راغبة في فرض التسوية على الأطراف، كما حدث في لبنان بعد اتفاق الطائف. حيث يتطلب إنفاذ التسوية توازنًا ضاغطًا إقليميًّا ودوليًّا دون قصور.
5. **شرعية أمر الواقع لصالح الحوثيين:** سيادة الحوثيين على نحو 70% من السكان وتمركزهم في مؤسسات الدولة يجعل أي تسوية تحقق وفق هذا السيناريو اعترافًا ضمنيًا بنفوذهم، ما يرفضه معارضوهم وتحديدًا حزب الاخوان.
6. **تضارب مصالح القوى الخارجية:** تتضارب مصالح إيران والإمارات والسعودية بطبيعة اختلاف أجنداتها في اليمن؛ ما يجعل توافقًا إقليميًا ضاغطًا لإنجاح التسوية أمرًا صعب المنال.

- **التقييم**

يمثل هذا السيناريو الخيار الأقل تكلفة من حيث تجنيب مزيد من النزف العسكري، ويفتح آفاقًا لإعادة بناء الدولة مؤسساتيًا. لكنه يواجه عقبات أيديولوجية، وجغرافية، وأمنية، وغياب ضغوط دولية مؤثرة تطالبه بالإنجاز. من دون تسويةٍ تضمن مشاركة حقيقية لجميع الأطراف، واستقرارًا إقليميًا، وإرادة وطنية قوية، سيظل هذا السيناريو نظرية استراتيجية أقرب إلى التمنيات منه إلى الواقع.

السيناريو الثاني: ترجيح كفة الحوثيين وفرض واقع سياسي جديد في اليمن

يُبنى هذا السيناريو على افتراض تَحوُّل ميزان القوى في اليمن لصالح جماعة الحوثي، بحيث يتمكنون من بسط سيطرتهم على غالبية الجغرافيا اليمنية أو على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية، ما قد يؤدي إلى إنهاء

حالة الاحتراب العسكري بشكلها الحالي، واستقرار نسبي في البلاد، تتبعه إمكانية الحصول على اعتراف دولي، كامل أو جزئي، بشرعية سلطتهم.

- **آليات تحقق السيناريو**

ثمة مسارات متعددة قد تُفضي إلى تحقق هذا السيناريو، أبرزها:

1. **تحول الموقف السعودي من الحرب:** قد تخلص القيادة السعودية إلى قناعة بعبثية استمرار الحرب، بالنظر إلى كلفتها الاقتصادية والسياسية والأمنية المتزايدة، ما يدفعها إلى البحث عن مخرج تفاوضي ينهي النزاع، حتى وإن تطلب الأمر القبول بحكم الحوثيين مقابل ضمانات أمنية، من قبيل وقف الهجمات على الأراضي السعودية، وإعادة تشكيل العلاقة الثنائية في اتجاه أكثر ودية، وربما مراجعة التحالف الحوثي–الإيراني.
2. **التمدد العسكري الحوثي:** يُحتمل أن يحقق الحوثيون تقدمًا ميدانيًا نوعيًا في مناطق حساسة مثل مأرب والجوف والساحل الغربي وتعز، ما قد يفرض وقائع جديدة على الأرض تُجبر الأطراف الإقليمية، وفي مقدمتها السعودية، على الاعتراف بسلطتهم كأمر واقع لتفادي الاستنزاف المستمر، والدخول معهم في ترتيبات أمنية تخص الحدود، أو في تسويات تُعيد رسم خريطة النفوذ في اليمن.

- **مؤشرات الدعم الإقليمي والدولي**

على الصعيد الإقليمي، من المرجح أن تنظر **الإمارات** إلى هذا السيناريو بشكل براغماتي، خصوصًا إذا أسهم في إضعاف خصمها الإيديولوجي المتمثل في حزب الإصلاح جناح الإخوان المسلمين في اليمن. حيث وان سيطرة الحوثيين على الشمال ستُضعف حزب الإصلاح هناك، بينما تتكفل القوى الجنوبية المدعومة إماراتيًا، بتقليص نفوذه في الجنوب.

أما دوليًا، فتُسجل بعض مراكز صنع القرار في الغرب، لا سيما في الولايات المتحدة، ميولًا متزايدة نحو التعامل مع الحوثيين كقوة أمر واقع، تُفضّل على الجماعات الجهادية المتطرفة مثل "القاعدة" و"داعش"، التي لا تنشط في مناطق سيطرة الحوثيين. وتُعزز هذا التوجه الاعتبارات الأمنية المرتبطة بمحاربة الإرهاب، إلى جانب البراغماتية السياسية.

- **العوامل الداعمة**

1. **مراجعة سعودية داخلية:** قد يقود ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، عملية مراجعة شاملة لسياسات المملكة الخارجية، تشمل الملف اليمني، ما يفتح الباب أمام تغييرات جذرية في مقاربة الحرب، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية الداخلية.
2. **ضغوط خارجية:** قد تؤدي ضغوط دولية، خاصة من الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي، إلى دفع الرياض نحو إنهاء الحرب. وتزداد احتمالية هذا السيناريو مع وصول إدارة جديده إلى البيت الأبيض، نظرًا لحساسيتها تجاه الكوارث الإنسانية وتزايد الانتقادات الغربية لدعم العمليات العسكرية في اليمن.

- **العقبات البنيوية أمام تحقق السيناريو**

رغم وجاهة بعض عناصر هذا السيناريو، إلا أنه يواجه عدة معوّقات رئيسة :

- **استمرار مقاومة القوى المناهضة للحوثيين**، وظهور قيادة أكثر فاعلية في إطار الحكومة الشرعية، قادرة على إعادة تنظيم الصفوف وتحقيق اختراقات ميدانية مؤثرة.
- **ضعف المشروع السياسي الحوثي**، وافتقاره إلى مقبولية وطنية واسعة، خاصة في المناطق ذات الأغلبية غير الزيدية الجنوب والشرق، ما يعزز من احتمالية تصاعد المقاومة المجتمعية والسياسية ضده.
- **الرفض السعودي العميق**، من بعض دوائر السلطة، لفكرة قبول الحوثيين كسلطة شرعية منفرده، نتيجة البعد المذهبي وارتباطهم الوثيق بإيران، ما يُنظر إليه في الرياض كتهديد وجودي لأمن الدولة، لا سيما أن العقيدة السياسية الحوثية، كما تبدى في أدبياتهم، لا تُخفي طموحات إقليمية أبعد من اليمن.

التقييم:

يمثل سيناريو انتصار الحوثيين تحولًا جذريًا في المشهد اليمني والإقليمي، وهو وإن بدا صعب التحقق بشكل كامل في المدى القريب، إلا أن بعض عناصره قد تتضح تدريجيًا في حال استمرار التآكل في الموقف العسكري والسياسي للشرعية اليمنية، واستمرار التباينات الإقليمية. ومع ذلك، تبقى المخاوف المرتبطة بالأمن الإقليمي والتوازنات الطائفية والدولية حجر عثرة أمام تحققه الكامل دون ترتيبات تضمن تحجيم النفوذ الإيراني وتقليص آثار ذلك على الجوار الخليجي.

السيناريو الثالث : فك الارتباط واستعادة الدولتين على حدود 1990

يفترض هذا السيناريو عودة اليمن إلى ما قبل الوحدة عام 1990، بحيث تُقسم البلاد إلى دولتين: شمالية تحت حكم الحوثيين، وجنوبية تحت المجلس الانتقالي الجنوبي. يلقى هذا التصور دعمًا صريحًا وعلنيا من قبل معظم القوى الجنوبية التي ترى أن الوحدة كانت خاطئة من الأساس. وكذا بعض دول الإقليم.

- **دوافع الأطراف المؤيدة:**
- **الجنوبيون** : يعتقدون أن الحوثيين هم الطرف الشمالي الأنسب لقبول مشروعهم، إذ يتبنون سياسة الغموض تجاه مسألة الانفصال، ولم يُعارضوا المشروع الانفصالي بشكل صريح، بل أظهروا في أوقات سابقة تعاطفًا مع قضيته.
- **الحوثيون** : يميلون لتأكيد سيطرتهم على الشمال دون رغبة حقيقية في حكم الجنوب، لأسباب مذهبية وتاريخية، ولأن السيطرة على الشمال تضمن لهم أغلبية زيدية أكثر اتساقًا مع مشروعهم.
- **الإمارات** : تسعى لضمان نفوذها في الجنوب عبر دعم المجلس الانتقالي، مستفيدة من وحدة الصف الجنوبي رغم تعدد مراكزه.
- **بعض الأجنحة داخل السعودية:** ترى أن تقسيم اليمن قد يحقق لها أهدافًا استراتيجية، أهمها إضعاف الحوثيين وفصل الجنوب السني عن الشمال الشيعي.
- **الأهداف الاستراتيجية المتوخاة:**
- إبعاد الجنوب عن النفوذ الحوثي/الإيراني.
- إنشاء دولة جنوبية اقرب الى السعودية والإمارات لتكون حاجزًا أمنيًا وجغرافيًا.
- السيطرة على المناطق الحيوية المطلة على الممرات البحرية الاستراتيجية كباب المندب.
- الحدّ من خطر اليمن الموحّد على الأمن القومي السعودي.
- **التحديات والعوائق:**
- **الرفض الشعبي الشمالي**، واستغلال الحوثيين للتقسيم لتأليب الرأي العام ضد السعودية.
- **التهديد المستقبلي للسعودية** من الشمال الذي يشكل 80% من السكان، وقد يُحمّلها مسؤولية الانهيار الاقتصادي والصراعات.
- **خطر تصاعد المطالب اليمنية** رفض اتفاقية ترسيم الحدود الموقعة عام 2000م من قبل الرئيس السابق صالح.

- **التقييم العام:**

رغم أن هذا السـيناريو يبدو منسـجمًا مع بعض مصـالح أطراف محلية وخارجية، إلا أنه يحمل في طياته احتمالات كبيرة لخلق صـراعات جديدة تتجاوز ما هو قائم حاليًا، وقد تُنذر بتحوّل الحرب من نزاع داخلي إلى مواجهة إقليمية طويلة الأمد ذات طابع مفتوح.

السيناريو الرابع: الدولة الاتحادية الفيدرالية استكمال المرحلة الانتقالية

يقوم هذا السـيناريو على اسـتئناف المرحلة الانتقالية التي توقفت في 2015، والعودة إلى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وعلى رأسها مشروع الدولة الاتحادية. وفقًا لهذا السيناريو، يتم إجراء استفتاء على مشروع الدستور الاتحادي، يتبعه تنظيم انتخابات محلية وبرلمانية، ثم تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، على أن تُختتم المرحلة الانتقالية بانتخابات رئاسية، لتبدأ بذلك المرحلة الدائمة في ظل دولة اتحادية متعددة الأقاليم.

- **القوى المؤيدة:**

– **مجلس القيادة الرئاسـي** : والذي تم نقل السـلطة اليه من الرئيس عبد ربه منصـور هادي، حيث كان يرى في الدولة الاتحادية مظلة شـرعية لتمديد سـلطته حتى نهاية المرحلة الانتقالية، ويعتبرها أداة توازن بين الشـمال والجنوب.

– **حزب الإصـلاح:** يدعم الفكرة كجزء من مشـروع "الشـرعية"، ويعتبرها ضـمانة لعدم العودة إلى هيمنة مركزية من الهضبة الشمالية ويضمن له حضور في السلطه كونه الحلقه الأضعف في جميع السيناريوهات السابقه.

–**بعض النخب الشمالية خارج الهضبة** : ترى في الفيدرالية وسيلة لتقليص نفوذ القوى التقليدية المتجذرة في الدولة المركزية السابقة.

–**دبلوماسـيًا:** تحظى الفكرة بدعم شـكلي من بعض القوى الدولية، ومباركة ضـمنية من مجلس الأمن عبر تبني مخرجات الحوار الوطني كمرجعية.

- **القوى الرافضة:**

1. **الحوثيون:** يرفضون صيغة الأقاليم الستة تحديدًا، ويعتبرونها مشروعًا لتفكيك اليمن، وتفتيت "مركزه التاريخي".
2. **المجلس الانتقالي الجنوبي:** يعتبر المشـروع التفافيًا على مطلب فك الارتباط واسـتعادة الدولتين، ويُخشـى منه أن يُعيد الوحدة في صورة اتحادية شكلية.
3. **قوى النظام السـابق طارق صـالح وحلفاؤه:** تنظر للمشروع بريبة، كونه يُهدد بترتيب جديد للسلطة لا يضمن لها موقعًا واضحًا.

4. **الإمارات:** تعارض عمليًا تمكين القوى المؤيدة للفيدرالية، وخاصة حزب الإصلاح.

- **متطلبات تحققه:**

– انتصار سياسي وعسكري صريح لقوى "الشرعية" على الحوثيين.

– استعادة السيطرة على مؤسسات الدولة.

– توافق إقليمي، خصوصًا من السعودية والامارات، على دعم هذا المسار.

– مناخ مستقر يسمح بإجراء الاستفتاء والانتخابات العامة.

- **فرص تحققه:**

منخفضة جدًا في الوقت الراهن، بسبب التراجع العسكري والسياسي لقوى "الشرعية"، وغياب الحسم العسكري، ووجود معارضة قوية من الحوثيين والجنوبيين كونهم المسيطرين على الأرض فعليا، وضعف الحماس الإقليمي والدولي لفرض هذا المسار.

يبقى هذا السيناريو حاضرًا في الخطاب الرسمي للشرعية والأمم المتحدة، لكنه لا يبدو قابلًا للتنفيذ في المستقبل المنظور دون تغييرات جوهرية في موازين القوى.

خلاصة السيناريوهات المحتملة لمستقبل اليمن
1. سيناريو التسوية الشاملة
يمثل المسار الأقل كلفة ويتيح مشاركة الجميع في حل سياسي، لكنه هشّ ومعقد ويتطلب توافقًا نادرًا وصعبًا بين أطراف متصارعة ومتشابكة إقليميًا.
2. سيناريو انتصار الحوثيين
يعني استقرار نسبي تحت سلطة واحدة، لكنه يقود إلى دولة استبدادية مغلقة مرفوضة دوليًا، ويهدد بانهيار كامل للدولة في الجنوب ومزيد من العزلة الإقليمية.
3. سيناريو فك ارتباط الدولتين
يعكس إرادة شعبية جنوبية ويسمح بقيام كيان جنوبي مستقل، لكنه يفتقر للاعتراف الدولي وقد يؤدي إلى نزاعات داخلية جنوبية مؤقته وانقسام دائم في الشمال.
1. سيناريو الدولة الاتحادية
يوفّر مخرجًا توافقيًا عبر استكمال المرحلة الانتقالية وبناء دولة لامركزية، لكنه يصطدم برفض قوى كبرى الحوثيون، الانتقالي، أنصار صالح وضعف القوى الداعمة له ميدانيًا.

الاستنتاج العام

جميع السـيناريوهات تواجه عقبات بنيوية وسـياسـية، ولا يبدو أن أيًا منها قابل للتحقق الكامل في المدى القريب. فالسـيناريوهات الواقعية تتجه نحو اسـتمرار الانقسـام، ما لم يحدث تحوّل كبير في موازين القوى أو تدخل خارجي حاسم يفرض تسوية شاملة.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد رحلة بحثية معمّقة امتدت على مدى أربعة فصول، حاولت هذه الدراسة أن تُسلط الضوء على التحديات الهيكلية والسياسية والاجتماعية التي رافقت مشروع الوحدة اليمنية منذ ولادته، وذلك من خلال معالجة التحديات البنيوية، والاندماج المجتمعي، والتأثيرات الجيوسياسية، وصولًا إلى استشراف المستقبل. وقد سعت هذه الخاتمة إلى الإلمام بالأفكار الأساسية، وتحليل النتائج العامة، واستخلاص التوصيات، بما يُسهم في تطوير النقاش حول وحدة الدولة اليمنية ومصيرها.

فالتحديات البنيوية التي شكّلت الأساس غير المتوازن للوحدة اليمنية. من خلال استقراء السياق التاريخي لإعلان الوحدة عام 1990، حيث أن الوحدة جاءت كثمرة ظرف سياسي دولي وإقليمي (نهاية الحرب الباردة ونهاية حرب الخليج الاولى)، أكثر من كونها نتاج توافق مجتمعي مدروس. وبالتالي، فإن شرعية الوحدة وُلدت بآليات فوقية رغم **الرغبه الشعبية الجامحه، مما خلق فجوة بين النص السياسي والممارسة الواقعية.** وقد تعمّق هذا الخلل مع غياب التوازن في البنية المؤسسية التي شُكّلت عقب الوحدة، حيث بدا أن مؤسسات الدولة فشلت في استيعاب التعدد السياسي والاجتماعي، الأمر الذي أسهم في ترسيخ شعور بالهيمنة والانفراد، وانتهى بانهيار مؤسسي واسع مع الحرب في 1994، وهي لحظة فاصلة كشفت هشاشة الأسس التي بُنيت عليها الوحدة.

وتناولت الدراسة أيضا معضلة الاندماج السياسي والاجتماعي، باعتبارها الترجمة العملية لمشروع الوحدة على الأرض. وقد تبيّن أن هناك إخفاقًا واضحًا في تحقيق توزيع عادل للحقوق سواء على المستوى الفردي مواطنين أو الجماعي كيانات سياسية واجتماعية، حيث رُسّخ التمييز بين أبناء المناطق على أسس جغرافية وسياسية.

أما في ما يخص الثروة، فقد عكست التجربة اليمنية نموذجًا لتكدّس الثروات في أيدي نخبة ضيقة وحرمان مناطق كاملة من الاستفادة من الموارد الوطنية. وبدلًا من أن تُصبح الوحدة أداة لتحقيق تنمية متوازنة، أصبحت عنوانًا لسياسات الاحتكار والتمييز، مما أدى إلى اتساع الهوة بين المركز والهامش، وبالتالي إلى تآكل القبول الشعبي بمشروع الوحدة.

ومن خلال تحليلنا للبيئة الجيوسياسية المحيطة باليمن، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على استقرار الوحدة. حيث تَبيّن أن موقع اليمن الاستراتيجي جعله محل اهتمام من دول الجوار، خاصة دول الخليج، التي تبنّت في مراحل متباينة سياسات تدخّل ناعمة أو مباشرة، بحسب مصالحها الأمنية والاقتصادية.

وفي المقابل، سعت إيران إلى تعزيز نفوذها من خلال دعم قوى داخلية، مما زاد من تعقيد الوضع الداخلي وعمّق الانقسامات. كما أن دور القوى الدولية – ممثلة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقًا – كان مبنيًا على حسابات استراتيجية لا تضع في اعتبارها الاستقرار طويل المدى للوحدة اليمنية، بقدر ما تستجيب لتوازنات القوى الإقليمية والدولية.

وأخيرا استعراضنا عدد من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الوحدة اليمنية، استنادًا إلى ما سبق تحليله. وقد تراوحت هذه السيناريوهات بين الإبقاء على الوحدة مع إصلاحات جذرية شاملة، أو التحول نحو نموذج اتحادي فيدرالي يضمن نوعًا من التوزيع العادل للسلطة والثروة، أو في أسوأ الأحوال سيطرة طرف بعينه على كل الجغرافيا **اليمنية، او عودة للوضع السابق لعام 1990م.**

وقد أظهرت الدراسة أن كل سيناريو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإرادة الأطراف الفاعلة داخليًا، واستعداد القوى الإقليمية والدولية لتوفير مناخ داعم للحوار الوطني، بعيدًا عن سياسات الهيمنة والتدخل.

إن وحدة الأوطان لا تُبنى بالخطابات أو الاتفاقيات الشكلية، بل تُصاغ من رحم التوافق الشعبي، وتعززها مؤسسات عادلة، وتحميها إرادة سياسية وطنية خالصة. وتجربة اليمن تُعد درسًا عميقًا في كيف يمكن أن تنهار المشاريع الكبرى إذا ما أُهملت الأسس البنيوية، وفُرضت النماذج الفوقية، وتُركت الشعوب على هامش القرار .فإن الخروج من الأزمة الراهنة لا يتطلب فقط مراجعة ما جرى، بل شجاعة في الاعتراف بالأخطاء، وجرأة في إعادة بناء المشروع الوطني من جديد، على قاعدة المشاركة لا الإقصاء، والمساواة لا الامتياز، والعدالة لا الغلبة.

النتائج العامة

من خلال التحليل المتدرج للفصول، يمكن استخلاص عدد من النتائج الهامة:

1. **غياب العقد الاجتماعي** :لم تُبنَ الوحدة على أساس تفاهم مجتمعي شامل، بل جاءت كصفقة سياسية بين نخب حاكمة.
2. **انعدام التوازن** :البنية المؤسساتية والسياسات العامة لم تستوعب التنوع اليمني، مما أدى إلى تعزيز التهميش.
3. **الاندماج الفاشل** :لم تتحول الوحدة إلى مشروع وطني متكامل قادر على خلق شعور مشترك بالانتماء.
4. **التدخل الخارجي** :البيئة الجيوسياسية لعبت دورًا سلبيًا في كثير من الأحيان، مما زاد من هشاشة الوضع الداخلي.
5. **ضبابية المستقبل** :استمرار الأزمة دون حلول جذرية يفتح المجال أمام احتمالات الانقسام أو الفوضى.

التوصيات

بناءً على ما سبق، تُوصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة إطلاق حوار وطني شامل لا يُقصي أحدًا، يناقش جذور الأزمة لا نتائجها فقط.
- إعادة النظر في شـــكل الدولة، والانفتاح على الحلول الواقعية والناجعه بما يضـــمن الحياة الكريمة لأبناء الشعب، وبغض النظر عن شكل النظام الذي سيحقق ذلك، سواء كان في ظل دولة واحدة او دولتين.
- تأسيس عقد اجتماعي جديد قائم على المواطنة المتساوية والعدالة في توزيع الثروة والسلطة.
- تحييد اليمن عن الصراعات الإقليمية عبر مبادرات دولية تضمن احترام سيادته.
- إصلاح مؤسسات الدولة بشكل يضمن شفافيتها وقدرتها على احتواء التنوع المجتمعي.

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر

القرآن الكريم

النصوص القانونية

- قرار مجلس النواب رقم 12 لسنة 1994 بشأن إصدار التعديلات الدستورية، صنعاء1/10/1994
- المادة (1/125) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل سنة 2001.

الكتب

1. أحمد، يوسف أحمد: مستقبل التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
2. أمين الغيش، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن 1990-2000، (تونس: جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2000).
3. بكر يحيى الظبياني، كتاب ثقافة الاقصاء وتأثيرها في بناء الدولة اليمنية المعاصرة، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، 2024.
4. بلقيس احمد منصور – كتاب "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي" 2004، صنعاء، مكتبة مدبولي.
5. البنك الدولي، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق، والإمكانات [د.م.]: دراسات البنك الدولي القطرية، 2002.
6. جهاد عبد الرحمن أحمد صالح، أحزاب المعارضة اليمنية ودورها في التطور السياسي والديمقراطي، (لندن: مركز مستقبل الشرق للدراسات 2016).
7. حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).
8. حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى)، 1994.
9. حسين، على: تباينات مصلحية، تأثير العمليات العسكرية ضد الحوثيين على القوة السياسية باليمن، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، (د م) : مارس 2015.
10. خالد، أحمد الرماح : الحوار السياسي في اليمن والسبيل إلى التوافق، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014.

11. سمير محمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الثانية، 2010.

12. عادل الأحمدي، الخيوط المنسية : اليمن وثلاثون عاماً من حكم علي عبدالله صالح، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ط1، 2008.

13. عادل الأحمدي، الزهر، والحجر، التمر الشيعي في اليمن، ط2 (صنعاء : مركز نشوان للدراسات والنشر، 2009).

14. عبد الباري طاهر، الوحدة اليمنية : التجربة والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014

15. عبد الفتاح البتول، الوحدة اليمنية.. من التأسيس إلى التشظي. مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، 2019.

16. علي سالم بن يحي، القضية الجنوبية في الصحافة اليمنية، مكتبة خالد بن الوليد للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء اليمن، 2021م.

17. فؤاد الصلاحي وآخرون، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

18. قحطان، طارش محمد، الحقوق والحريات في اليمن 1990—2005م، تحديات الموروث وضروريات الحاضر، ج1، صنعاء، دار الروافد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002م.

19. محمد المقالح، قراءة تحليلية لنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية، (صنعاء، ملتقى المجتمع المدني، كتاب القسطاس (8)،2001.

20. محمد جميح، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014م.

21. محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، دراسة صادرة عن: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (سابقا: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية)، (الرياض: نوفمبر 2017).

22. محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، دراسة صادرة عن: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (سابقا: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية)،(الرياض: نوفمبر 2017) الرابط https://2u.pw/U7RLa.

23. محمد حسـنين هيكل، عند مفترق الطرق، شـركة المطبوعات للتوزيع والنشـر، بيروت، الطبعة الأولى 1986.

24. محمد حسـين الفرح، معالم عهود رؤسـاء الجمهورية في اليمن 1962-199، مع عرض لوقائع ووثائق اول انتخابات رئاسية يمنية، مركز البحوث والمعلومات، وكالة سبأ، ط1 صنعاء، 2002.

25. محمد عصـفور، كارثة الخليج وأزمة الشرعية في العصـر الأمريكي، دار النشر القارئ العربي، القاهرة، طبعة 1991.

26. محمد محسن الظاهري، ثورة فبراير 2011 السلمية في اليمن دراسة تقويمية، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، إسطنبول، 2020.

27. محمد محسـن القاضـي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاسـاته على الأمن الإقليمي، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

28. المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات، التّوازنات والتّفاعلات الجيوسـتراتيجيّة والثّورات العربيّة، سلسلة: تحليل سياسات، إبريل/نيسان 2102.

29. ناصـر محمد ناصـر، الأزمة السـياسـية اليمنية 1990-1994، الأسـباب والنتائج، (صـنعاء: جامعة الحديدة).

المقالات

1. علي البخيتي، ردا على بيان ومقال الديلمي الأخير بخصوص فتوى 94م: (الديلمي لم يكفر أبناء الجنوب لكنه أباح قتلهم)، صحيفة 14 أكتوبر، العدد (15529)، 27/6/2012-26 م.

2. فؤاد دحدوح. "الوحدة اليمنية والشرعية السياسية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 292، 2003.

3. هاني محمد المغلّس، "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسـانية العدد 4، 2013.

4. ياسين ناشر" هل يتطلب الدستور تغييراً كاملاً أم تعديلاً جزئياً"، مجلة القسطاس، صنعاء، ملتقى المجتمع المدني، العدد27، اكتوبر 2000).

الصحف

1. احمد الوادعي، التعديلات الدستورية، صحيفة الشورى (صنعاء)، عدد 264، 2000/11/19.
2. احمد علي الوادعي، قراءة في مشروع التعديلات الدستورية، صحيفة الشورى، (صنعاء)، عدد 205، 2001/1/7.
3. إغلاق ملف الدعوى المرفوعة ضد الأيام 2013/7/16.
4. باشراحيل هشام باشراحيل في تصريح لصحيفة الأمناء، العدد (195)، 17 / 4 / 2013م.
5. بالخطوات الوحدوية تجاوزنا الماضي، حديث صحفي مع الرئيس علي عبدالله صالح، جريدة الحياة (يومية)، تصدر من القاهرة/ لندن، 1990/1/23.
6. تقرير موسع عن المؤتمر العام للحركة مع البيان الختامي للمؤتمر، صحيفة الوطني المستقلة، العدد 43 (عدن: 26 مارس 2009).
7. توكل كرمان تدعو قيادات حزبها إلى (التوبة) عن فتواهم ضد الجنوب عام 94م، صحيفة الأولى، العدد (470)، الأربعاء، 11 يوليو 2012م.
8. سفير الاتحاد الأوروبي تتواصل مع الجنوبيين وأطراف تتجاهل قضيتهم، صحيفة الأمناء، العدد 133، الأربعاء 18 يناير 2012م.
9. صحيفة الشورى (صنعاء)، عدد 256، 2001/2/11.
10. صحيفة العرب، الإعلام اليمني. . صدى لضجيج الحرب وتناقضاتها، العدد 12569، 2022/10/17.
11. طاهر، عبد الباري، الحريات الصحفية في اليمن صحيفة النداء، العدد (78)، 8 نوفمبر 2006م.
12. محسن باصرة، عضو مجلس النواب، رئيس حزب الإصلاح فرع حضرموت، صحيفة المصدر، العدد (4)، الثلاثاء.
13. ناصر محمد علي الطويل، القانون المطرد : كيف ان التراخي في دمج التشكيلات العسكرية يُسلم اليمن لدورات جديدة من الاقتتال.
14. نبيل سبيع، هيئة الأمر بالمعروف.. استكمال الحرب 94م وتجسيد لتطلعات الزنداني المليشاوية المستمرة منذ التسعينات، صحيفة الوسط، العدد (193)، الأربعاء 2008/5/28م.
15. وثيقة الحوار الوطني، فريق القضية الجنوبية"، صنعاء 2013-2014.

التقارير والملتقيات

1. أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي- سعودي؟ تقرير نشره مركز كارنيغي للشرق الأوسط في أغسطس/آب 2019، على موقعه في الإنترنت، (شــوهد في 9 مارس 2020)، في الرابط: https://carnegie-mec.org/diwan/79708.

2. باســم الوحدة، رد الحكومة اليمنية القاســي على احتجاجات الحراك الجنوبي، تقرير صــادر عن: هيومن رايتس ووتش، (نيويورك: ديسمبر 2009).

3. بيان الأسرة الأيام، بعد صدور حكم المحكمة ببراءتها من التهم الموجهة لها، عدن، فبراير 2013م.

4. الجهاز المركزي للإحصاء: مسح ميزانية الأسرة لعام 2006م جدول العمل.

5. الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي لعام 2008م، 2007م، 2006م، 2005م.

6. حديث هشام باشراحي لرئيس تحرير صحيفة الأيام ضمن تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، باسم الوحدة 15 ديسمبر، 2009م، بتصرف http://www.hrw.org/ar/node/87088/section/9.

7. عاصــفة الحزم في عامها الرابع.. هل يريد الخليج الانتصــار على إيران أم لديه أطماع في اليمن؟ تقرير صادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث، (صنعاء: مارس 2018).

8. عيدروس، أحمد زين، عضـو قيادة حزب رابطة أبناء اليمن رأي الموقف القانوني للقضـية الجنوبية، وثائق رابطية 2013م.

9. الفاعلون غير الرسميين في اليمن، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة: أبريل 2010).

10. فؤاد الصــلاحي، دراســة بعنوان "القبيلة اليمنية. . إعادة إنتاج اجتماعي وتموضــع ســياســي" دراسة قدمت إلى مؤتمر القبيلة والعشيرة في الوطن العربي /عمان –الأردن/ فبراير 2009.

11. فؤاد مسعد، (سالم البيض: سنتصدى لمحاولات تمرير الصراع السياسي في اليمن إلى الجنوب)، تقرير نشـرته وكالة الأناضـول، وتناقلته وسـائل إعلام عدة، (15 فبراير 2015)، شـوهد في (7 مارس 2020) في الرابط : https://cutt.us/AKQAN

12. قاعدة بيانات الهيئة العامة للاستثمار، المركز الرئيسي، صنعاء، اليمن.

13. مسـتقبل التطورات في عدن وتداعياتها على عاصـفة الحزم، تقرير صـادر عن مركز الفكر الاسـتراتيجي للدراسات، (استنبول: مايو 2017).

14. مشاريع متصارعة في جنوب اليمن، تقرير صادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث، (صنعاء: مايو 2017).

15. نشرة الأنباء الأمريكية، وكالة الإعلام الأمريكية واشنطن، 1990/1/22، إصدار مكتب الإعلام صنعاء.

المواقع الإلكترونية:

1. التحولات السياسية في جنوب اليمن. ..من حلم بالوحدة إلى واقع متشظي، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 26 ابريل 2020 رابط الدراسة : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/09/190901085551794.html

2. الجمهورية اليمنية، وزارة النفط والمعادن، اكتشاف النفط في محافظة شبوة، www.mom.gov.ye بالإضافة إلى موقع : قطاعات النفط المنتجة في حضرموت واحتياطاتها المتوقعة: www.soutalgnoub.com.

3. الحرب المفتوحة في جنوب اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، أغسطس/آب 2019، شوهد في (8 مارس 2020)، في الرابط: https://abaadstudies.org/news-59816.html.

4. الحوثيون: دخلنا صنعاء بالتنسيق مع عسكريين ومسؤولين وسفارات، الجزيرة نت، 2014/10/10، على الرابط : https://goo.su/8L1gBB.

5. سقاف السقاف، المؤسسة العسكرية والأمنية في اليمن وتحديات المرحلة الانتقالية، الجزيرة نت، على الرابط https://t.ly/3voak

6. طاهر شمسان، "القضية الجنوبية: الجذور، المحتوى، الحل (نص المحاضرة)"، الاشتراكي نت، 4 يوليو/تموز 2014، الرابط https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fbit.ly%2F2LfYusB

7. عبد الله الثلايا، الفتاوى الدينية كأحد أهم المؤثرات في التأثير على الرأي العام، موقع الوسط، 2011/10/5، الرابط : https://alwasat-ye.net/?ac=3&no=33095.

8. عدنان هاشم تفكيك الدور الإيراني في اليمن، مجلة البيان، (لندن: مايو2014)، شوهد في (15 يوليو2025)، في الرابط https://albayan.co.uk/article2.aspx?id=3656.

9. علي محمد السراجي، "الدور الإيراني في حروب صعدة "، موقع نشوان نيوز، 15/19/4111، على الرابط: http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=7303

10. فريدة احمد، أثر التوجه الديني على الرأي العام في اليمن. . خطورة فكر ودمار أجيال، موقع سوث24، 2023/02/20، الرابط : https://south24.net/news/news.php?nid=835.
11. فؤاد الصلاحي، المجتمع والنظام السياسي في اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، 27 مارس 2011، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/20117212384140934.html.
12. فيصل الحذيفي، صراع الهوية في جنوب اليمن 1839-2019 من الانبعاث إلى الإنكار، مجلة لُباب، مركز الجزيرة للدراسات العدد 4نوفمبر 1, 2019، الرابط https://2u.pw/VefOl.
13. قراءة تحليلية في فتاوى حرب صيف العام 1994، مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، 2022/06/09، الرابط : https://www.alyoum8.net/posts/92381#_ftnref2
14. لماذا يتم التوظيف السياسي للفتاوى الدينية في الشرق الأوسط ؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 03 مارس، 2020، رابط : https://2u.pw/tG92B.
15. مبارك عامر بن حاجب، دراسة تحليلة، واقع الخطاب السياسي التلفزيوني في جنوب اليمن، يونيو 2023، مركز سوث24 للأخبار والدراسات، الرابط : https://south24.net/news/news.php?nid=3390.
16. محمد عبدالعاطي، المعارضة اليمنية، تغيير الدستور صفقة بين الحكومة والإصلاح، 21/أغسطس/2000 http://www.islamonline.net/101/arabic/dawalia/ahadaath/2000/cug-26/alhadath10.
17. الموسوعة الحرة ويكيبيديا.
18. موقع قناة الجزيرة www.aljazeera.net , خبر بتاريخ 2001/11/28.
19. نبيل البكيري، قراءة في إشكالية شرعنة الوحدة اليمنية. موقع مأرب برس، 2018
20. نص (إعلان عدن التاريخي)، الصادر عن فعالية أقامها الحراك الجنوبي في مدينة عدن، مايو/أيار 2017، شوهد في (9 مارس 2020) في الرابط: https://stcaden.com/news/7815.
21. وثيقة العهد والاتفاق اليمنية , الموقعة في الأردن 7 شعبان 1414 هـ18 يناير 1994 م , رابط صفحة ويكي مصدر https://t.ly/-ZaPf.
22. الوحدة اليمنية الحكومة الأولى (1990/5/24-1993/5/29م)، موقع المؤتمر نت، رابط الصفحة https://www.almotamar.net/22may/showdetails.php?id=106

23. دول الخليج لن تقف "مكتوفة الأيدي" أمام "التدخلات الفئوية والأجنبية" باليمن، فرانس24، 2014/10/02، الرابط https://n9.cl/mouht.

الملاحق

الملاحق:

مقابلتي مع دولة الرئيس حيدر ابوبكر العطاس

في تاريخ 2مايو2025م، أجريتُ مقابلة مباشـــرة عبر تطبيق "الزوم" مع دولة الرئيس المهندس حيدر أبوبكر العطاس، الرئيس الســـابق لمجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية، وذلك في إطار توثيق الأحداث والمواقف من مصادرها المباشرة، نظرًا لدوره المحوري كأحد أبرز مهندسي ومتابعي مسار تحقيق الوحدة بين دولتي اليمن، منذ الاتفاقات التمهيدية في ســـبعينيات وثمانينيات القرن الماضـــي، وحتى إعلان الوحدة في 22 مايو 1990، وما أعقبها من تطورات وصولًا إلى حرب صيف 1994 واجتياح الجنوب من قبل القوات الشمالية.

م.حيدر ابوبكر العطاس

أول رئيس وزراء للجمهورية اليمنية بعد إعلان الوحدة في 22 مايو 1990

- **المنصب الحالي:** مستشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي
- **المناصب السابقة:**
  - رئيس اول حكومة يمنية بعد إعلان الوحدة في 22 مايو 1990.
  - رئيس هيئة رئاسة مجلس الوزراء في جمهورية اليمن الجنوبي 1986 – 1990 .
- **المولد والنشأة:** من مواليد محافظة حضرموت عام 1945
- **الانتماء السياسي:** أحد أبرز القيادات التاريخية في الحزب الاشتراكي اليمني
- **أدواره التاريخية:**
  - ساهم بفاعلية في مفاوضات الوحدة بين الدولتين
  - تولى إدارة أول حكومة وحدوية حتى اندلاع الحرب في 1994
  - غادر البلاد بعد الحرب وظل فاعلًا سياسيًا في صفوف المعارضة الجنوبية

دولة الرئيس حيدر ابوبكر العطاس

منصور بن جذنان – كاتب المذكرة

السؤال الأول: ماهي الأسباب الموضوعية التي دفعت القيادات الجنوبية لتوقيع الوحدة الاندماجية بين دولتي اليمن في الـ 22 من مايو 1990 م رغم التفاوت بين الشعبين والحكومتين والنظاميين؟

الجواب: حقيقه لم تكن هناك أسباب موضوعية ولكن كانت هناك مشاكل سابقه ومرت بها الوحدة قبل ان نصل الى العام 90م وعلى سبيل المثال حرب 1979 م والتي تلاها اتفاق حول الوحدة في الكويت على ان تكون تحت نظام كونفيدرالي ولكن حصـــلت ظروف مغايره أودت بناء في العام 1990م الى قيام وحده اندماجية والتي نرى محصـلاتها من الفشل على الواقع. ولهذا يجب ان يكون هناك حل سريع بدلا من إضـاعة الوقت امام الشعب شمالا وجنوبا ولا اعتقد ان هناك مستقبل لصيغة الوحدة الاندماجية في اليمن.

الســؤال الثاني: القانون الدولي يجيز للجنوبيين اســـتعادة دولتهم. هل هذا كاف لتحقيق طموحهم في فك الارتباط؟

الجواب: نعم القانون الدولي يجيز ذلك وانه من حق أي دولة ان تنســحب والتجارب الاقليمية والدولية واضـــحة وكثيره. وهذه الفكرة نحن طرحناها امام إخوتنا في صـنعاء كوننا دخلنا في وحدة كدولتين ذات سياده ومعترف بها في منظمة الجامعة العربية على المســتوى العربي وفي منظمة الأمم المتحدة وانه من حق أي دوله ان تطلب الانسحاب من هذه الوحدة اذا لم تجد نفسها مريحه لشعبها وتحقق أهدافه التي دخلت من اجلها فيها لكن للأسف كانت هناك بعض الآراء متشددة في هذا الطرح وترفضـه جملة وتفصـيلا وتطالب بإعلان فك الارتباط من طرف واحد وهذا قرار غير صـــحيح. والأفضــل هو قرار من الأمم المتحدة مجدي وصـــحيح لكانت تمت هذه العملية بسـلام. وقد قدمت نصـــائح للمجلس الانتقالي الجنوبي ممثل الجنوب حاليا على هذا الأســاس وان تدار الأمور تحت مضـلة الأمم المتحدة خاصـه وان الحوثيين استولوا على ما كان يعرف ب الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن).

الســؤال الثالث: هناك مقابله ســابقه لرئيســة الحكومة الألمانية أنجيلا ميركل خلال كتابتها لمذكراتها. نقلها وزير الإعلام الكويتي السـابق سـعد بن طفلة العجمي في صـحيفة الاندبندنت العربية تحدثت خلالها إنجيلا ميركل عن المقارنة بين الوحدتين الألمانية واليمنية واللتان حدثتا في وقت واحد وكيف ان الوحدة الألمانية استمرت بحسب ما خطط لها ودون ان تزهق روح واحده تحت غطأ الوحدة بينما وحدة اليمن أزهقت آلاف الأرواح تحت مظلتها.

هل تؤيدها في رأيها أم تخالفها؟ وهل عندك إضافات؟

الجواب: طبعا لا توجد مقارنه بين الوحدة الألمانية والوحدة اليمنية لان الوحدة الألمانية كانت في الأســـاس دولة واحه وانفصـلت أثناء الحرب العالمية الثانية وعادت للتوحد في العام 90 م بينما اليمن لم تكن دوله واحده في الأسـاس ولهذا لا توجد مقارنه بين الوحدتين. أيضا في اليمن كانت هناك دعوات قديمة لتوحيد اليمن وهو ما يشار اليه سابقا جنوب الجزيرة العربية والتي يذكر فيها احاديث الرسول صلى الله علية وسلم عن يمين الكعبة، وعن شمال الكعبة هي دول الشام، والشام كما يعرف عدة دول. والحقيقة ان الوضع معقد وصـعب وخاصـه واننا في حالة دولتين وليست دولة واحده. دولة يحكمها الحوثيين في الشمال ودولة يحكمها الجميع في الجنوب وهذا هو الوضع الشاذ في اليمن.

السؤال الرابع: حدثنا حول المظالم الحقوقية على مستوى الدولة وعلى مستوى المواطن والتي حدثت بعد قيام الوحدة الى وقتنا الراهن.

الجواب: المظالم كثيره ولن تسعها الدقائق ولا الساعات وخاصه التي حصلت للجنوبيين فكان الجنوب يمتلك ارضا واسعه وشعبا قليلا أما الشمال عكس ذلك تماما، حيث وان كثير من الممتلكات في الجنوب ازيح منها الجنوبيين وتم الاستيلاء عليها من قبل الشماليين في هذه الأيام وفي أيام الوحدة الأولى، بسبب كثافتهم السكانية وهذه هي الإشكالية لدى أبناء الجنوب حيث ان الأرض الواسعة والثروة في الجنوب. ولو تم استغلالها بشكل صحيح في نطاق دولة الوحدة لكانت اليمن دولة كبيره حيث وان الشروط متوفرة لذلك كالموقع والسكان والثروة.

السؤال الخامس:

ما هو السيناريو الذي من خلاله يمكن ان تنتهي الصراعات في المنطقة؟

الجواب: لابد وان تكون هناك صيغه يتم التوافق عليها للخروج من هذا الوضع وهي من وجهة نظري ان تعود الدولتين الى وضعها السابق قبل عام 90م وان تكون هناك صيغه من التعاون بينهما على أساس العلاقه بين الدولتين مع تهيئتها في الإقليم حتى الوصول الى الوحده العربية.

رابط المقابلة:

https://youtube.com/channel/UCK0-zOhDBX7BfPLcDaJ0vew?si=Dka52dbBS9CUGNnx

الفهرس

الفهرست

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
المقدمة	
الفصل الأول: التحديات البنيوية	**10**
بطاقة تقنية عن طرفي الوحدة	11
المبحث الأول: شرعية الوحدة	13
المطلب الأول: السياق التاريخي لإعلان الوحدة	13
المطلب الثاني: الإشكالات القانونية والسياسية في شرعنة الوحدة	16
المطلب الثالث: اثر اختلال الشرعنة على استقرار الوحدة	19
المبحث الثاني: التوازن المؤسساتي	29
المطلب الأول: البنية المؤسساتية بعد تحقيق الوحدة 1990-1994وما بعد 1994 م	30
المطلب الثاني: ترسيخ غياب التوازن المؤسسي	44
المطلب الثالث: انهيار المؤسسات	50
الفصل الثاني: تحدي الاندماج	**57**
المبحث الأول: توزيع الحقوق (أفراد، سياسيين)	57
المطلب الأول: مبادئ التوزيع العادل للحقوق	57
المطلب الثاني: إختلال توزيع الحقوق في الواقع اليمني	60
المبحث الثاني: توزيع الثروة	74
المطلب الأول: مقتضيات العدالة في توزيع الثروة	74
المطلب الثاني: واقع التفاوت والاحتكار في توزيع الثروة	76
الفصل الثالث: التحدي الجيوسياسي	**91**
المبحث الأول: البيئة الإقليمية ومواقف دول الجوار	91
المطلب الأول: دول الخليج	91

المطلب الثاني: ايران وتدخلاتها في اليمن	104
المبحث الثاني: التحدي الدولي	111
المطلب الأول: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي	112
الفصل الرابع: السيناريوهات المحتملة	**117**
الخاتمة	127
قائمة المصادر والمراجع	131
الملاحق	140
مقابلتي مع دولة الرئيس حيدر أبو بكر العطاس	140